



بَنْكُ مِصْرَ

BANQUE MISR

نعمل معاً لخير بلدنا

تقرير الاستدامة السنوي

٢٠١٤ / ٢٠١٥

الأمم التي تملك التاريخ تستطيع أن تصنع حضارة



الأمم التي تملك التاريخ تستطيع أن تصنع حضارة

اتخذ بنك مصر من صورة الملكة كليوباترا شعاراً له منذ إنشائه في عام ١٩٢٠.

تُعتبر الملكة كليوباترا إحدى أشهر الحكام الإناث في التاريخ ، حيث تميز حكمها بالازدهار والسلام ، وهي رمز للحضارة المصرية القديمة العريقة.

على مدى مئات السنين، أطلق المؤرخون على كليوباترا اسم « فيلوباتريس » أي « تلك التي تحب بلادها ».

وتولت كليوباترا حكم مصر في عصر الأسرة البطلمية وخلال الفترة من عام ٥١ حتى عام ٣٠ قبل الميلاد . ولقد اشتهرت الحضارة المصرية القديمة بإنجازاتها التي فتحت آفاقاً جديدة في مجالات الفن، والعمارة، والهندسة، والطب، والسياسة ، كما تعد إحدى أقدم الحضارات التي أظهرت الاحترام لحقوق الإنسان.

لقد كان المصريون القدماء أول من اعترف بحق الإنسان في الحياة؛ حتى إنهم قاموا بتطبيق مبدأ المساواة على جميع السكان .

وكان المصريون متساوين أمام القانون دون تمييز بين الأغنياء والفقراء . وقد أولى حكام مصر القديمة اهتماماً وقيمة كبيرة للمعرفة، حيث تم تشجيع الرجال والنساء على قدم المساواة على مواصلة التعليم المناسب لهم.



ينبغي على المؤسسات أن تدعم وتحترم وتحمي حقوق الإنسان المعلنة دوليًا

لقد كان المصريون القدماء روادًا في تطبيق أساليب إدارة الموارد البشرية في الحياة. واستطاع القادة العظماء على مدى التاريخ أن يبتكروا نظاماً لقياس مسئوليات العمال، والتحقق من وجودهم أو غيابهم وتنظيم تناوبهم في العمل بشكل فردي أو جماعي.

بالإضافة إلى ذلك، وُضع نظام للتعويضات على أساس وجود العمال وأدائهم، حيث تم زيادة المدفوعات للعاملين باستخدام مضاعفات الأجر الأساسي، و ذلك لضمان التوزيع العادل للرواتب بين العمال في مختلف الوظائف.

الملك عقرب - من المتحف البريطاني



المحتوى

مقدمة	
نبذة عن بنك مصر	١٠
الموضوعات.....	١٣

نهجنا	
نهج بنك مصر	١٦
كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة	١٨
استراتيجيتنا	٢٤
الوجود الإقليمي والدولى	٢٦

آلية العمل فى بنك مصر	
مجلس الإدارة	٣٢
اللجان التنفيذية لمجلس الإدارة	٣٦
التزاماتنا	٤٢
موردو ومقدمو الخدمات.....	٤٩
الاستدامة البيئية	٥٢
موظفوننا	٥٣
تنمية المجتمع	٦٠
التكنولوجيا	٦٩

أنشطتنا	
قطاع إئتمان الشركات	٧٠
قطاع التجزئة المصرفية	٧٢
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	٧٥
قطاع الاستثمار و أسواق المال.....	٧٨
شبكات المراسلين وقطاع الأموال.....	٨٠
قطاع المعاملات المصرفية الإسلامية	٨٢

أدأؤنا المالى	
رسالة رئيس مجلس الإدارة.....	٨٦
القوائم المالىية.....	٨٨

من نحن؟

يُعد بنك مصر أول بنك مملوك بالكامل للمصريين وثاني أكبر بنك في مصر من حيث إجمالي الأصول

الملكية:	
بنك مصري مملوك للدولة	
العملاء:	
أكثر من ٦,٨ مليون في مصر	
يخدمهم:	
١٣,٤٠٠ موظف	
من خلال ستة أقسام :	
قطاع إئتمان الشركات	
قطاع التجزئة المصرفية	
قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة	
قطاع الاستثمار و أسواق المال	
شبكات المراسلين وقطاع الأموال	
قطاع المعاملات المصرفية الإسلامية	
عبر خمس دول:	
مصر	
الإمارات العربية المتحدة	
لبنان	
فرنسا	
ألمانيا	
الفروع:	
نمتلك أكبر شبكة مصرفية من الفروع في مصر والشرق الأوسط تصل لـ أكثر من ٥٠٠ فرع.	
الاستثمار المباشر في رؤوس الأموال :	
١٦٢ شركة في قطاعات متعددة	
صناديق الاستثمار:	
٨	
ماكينات الصراف الآلي:	
١٤٠٠	
نقاط البيع:	
١٢١٥٠	
عدد بطاقات الدفع الإليكتروني المصدرة:	
٣,٨ مليون	

رأس المال المدفوع:	
١٥ مليار جنيه مصري	
حقوق المساهمين:	
٢٣,٣ مليار جنيه مصري	
إجمالي الأصول:	
٣٢١ مليار جنيه مصري	
ودائع العملاء :	
٢٩٠ مليار جنيه مصري	
صافي إيرادات الفوائد:	
٨٥٣٧ مليون جنيه مصري	
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات:	
١٨٥١ مليون جنيه مصري	
الضرائب المسددة للدولة:	
٣,٦ مليار جنيه مصري	
صافي الربح بعد احتساب الضريبة:	
٤,٢ مليار جنيه مصري	

«على المؤسسات
التأكد أنها ليست
متواطئة مع انتهاكات
حقوق الإنسان»

لم تقتصر مهام الكاتب والعمال المهرة
على الاحتفاظ بالسجلات فقط بل امتدت
مهامهم للقيام بدور رقابي في المجتمع

شخصية الكاتب من مسئول المجال الأسرة الـ ١٨ طيبة ١٥٤٩-١٢٩٢ قبل الميلاد



نبذة عن بنك مصر

أنشئ بنك مصر في عام ١٩٢٠ بواسطة الاقتصادي المصري الرائد محمد طلعت حرب باشا والذي كان أول من أدخل الى مصر نظام الاستثمار من مدخرات الشعب، وذلك من خلال استخدامها في مشروعات اقتصادية واجتماعية ، مما أسفر عن كون بنك مصرالبنك الوطني الأول المملوك بالكامل للمصريين.

ولقد قام بنك مصر منذ تأسيسه بإنشاء العديد من الشركات في مختلف المجالات، بما في ذلك المنسوجات، والتأمين، والنقل، والطيران، ووسائل الترفيه وصناعة السينما. كما واصل دعمه لكافة الأنشطة المصرفية والاستثمارية الأخرى بمعدل ثابت.

ويمتلك البنك حالياً نسبة كبيرة من الأسهم في أكثر من ١٦٢ شركة في مجالات : التمويل ، السياحة، الإسكان ، الزراعة والغذاء ، بالإضافة إلى شركات أخرى في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بنك مصرالفرع الرئيسي ١٩٢٧



١٣,٤٠٠

موظف

تقديرًا لجهوده المتواصلة لتقديم أفضل وأحدث الخدمات لجميع عملائه الكرام، حصل بنك مصر على جائزة ” أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في الشرق الأوسط ” لعام ٢٠١٥، للعام السابع على التوالي. و لقد مُنحت الجائزة من قبل مجلة ”جلوبال فينانس“ كمستشار المالي الرائد.

ويُعد بنك مصر مصرفًا إقليميًا رائدًا حيث حصل على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونيّة «PCIDSS»، كأول بنك في مصر وشمال إفريقيا. ويسعى البنك باستمرار إلى توسيع نطاق وصول خدماته المصرفية إلى عملائه من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من جميع الموارد المتاحة. كما يوفر بنك مصر اليوم لعملائه إحدى أكبر شبكات الصراف الآلي في مصر والتي تغطي كافة أنحاء الجمهورية.

ويظهر دور بنك مصر جليًا في جميع المجالات الاقتصادية نتيجة انتشاره الجغرافي الواسع. ويخدم موظفو البنك – البالغ عددهم نحو ١٢,٤٠٠ موظف بالإضافة إلى ٨٢٦ موظفًا من الخارج – قاعدة عريضة من العملاء تصل إلى نحو ٦,٨ مليون عميل، ويبلغ إجمالي رأس المال المدفوع ١٥ مليار جنيه مصرى.

يقع المقر الرئيسي للبنك في ١٥١ شارع محمد فريد، وسط البلد، القاهرة، ج.م.ع. هذا ويمتلك البنك حاليًا شبكة فروع تضم أكثر من ٥٠٠ فرع مرتبطة إلكترونيًا ومنتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، إلى جانب وجوده الإقليمي والعالمي في كل من الإمارات العربية المتحدة (خمسة فروع)، ولبنان، وفرنسا (فرع واحد)، وألمانيا، بالإضافة إلى شبكة من المراسلين في كافة أنحاء العالم.

ولقد كللت جهود بنك مصر المستمرة لقيادة هذه الصناعة – باعتباره مؤسسة مالية ذات جدارة ائتمانية في السوق المحلي- بنتائج مثمرة في هذا المجال. ولتحقيق هذا النجاح، التزم البنك في جميع الأوقات بمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. يتوافق تركيز البنك على المسؤولية الاجتماعية ومبادرات الاستدامة مع المبادئ العشرة التي حددها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في المجالات التالية: حقوق الإنسان، والعمل، والحفاظ على البيئة، ومحاربة الفساد.

بالإضافة إلى ما تقدم، عمل البنك على نطاق واسع على دعم المجتمعات التي يعمل من أجلها من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية لتعزيز رفاهية المجتمع ، مع التركيز بشكل خاص على الصحة ، وحقوق الإنسان والبيئة .

و يتعاون بنك مصر بشكل وثيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة ودعم التنمية الاقتصادية كونه أحد بنوك القطاع العام التي تعمل من أجل النهوض بالسياسة العامة للدولة. وعلاوة على ذلك، أسس البنك وحدة منفصلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع المزيد من الأفراد والشركات للحصول على التمويل لتلك المشروعات التي تسهم بقوة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ولقد دأب بنك مصر على دعم الاقتصاد الوطني منذ إنشائه من ٩٥ عاماً، وهو يتعهد بمواصلة الرعاية والدعم للمشروعات الوطنية والشركات والاستثمارات لتمكين الاقتصاد الوطني وفرض الاستثمار.

الملكية

بنك مصر هو بنك مملوك للدولة، حيث تمتلك الحكومة المصرية نسبة ١٠٠٪ من أسهمه.

الموضوعات

تمثل الطريقة التي يتم بها دمج الاستدامة في نموذج أعمالنا – سواء من حيث السعي للحصول على فرص تجارية أو من حيث تقييم المخاطر- جزءًا لا يتجزأ من عملياتنا. ويُعتبر التقرير السنوي للاستدامة لبنك مصر ٢٠١٤ / ٢٠١٥ الأول من نوعه الذي يتم إصداره في مصر بواسطة أحد البنوك المملوكة للدولة، استنادًا إلى «مبادرة إعداد التقارير العالمية» GRI المُعترف بها على الصعيد العالمي.

و سوف يوضح التقرير كيف تتم رؤية الاستدامة في بنك مصر.

ويعمل بنك مصر باستمرار على تحديد موضوعات الاستدامة التي تشكل العائد المادي لكل من البنك وأصحاب المصلحة. ويتعامل البنك مع الأشخاص الذين يقومون بالاتصال به على أنهم من أصحاب المصلحة بما في ذلك الموظفون، والعملاء الحاليون، والعملاء المحتملون، والحكومة، والشركاء، والموردون، والمنظمات غير الحكومية .

ويركز هذا الإدراك على مجالات العمل التي تعتبر حيوية لنجاح واستمرارية الاستدامة في أعمالنا، وتنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية:

نهج بنك مصر:

يناقش النهج جهود البنك الرامية إلى تعزيز ونشر ثقافة الشمول المالي، كما تم الإشارة إليها في المقدمة التي ألقاها رئيس مجلس الإدارة السيد /محمد محمود الإتربي ، وكذلك في مقدمة القطاع المالي للبنك. ويحدد نهج بنك مصر أيضاً المبادئ التي تحكم الثقافة الداخلية للبنك والمجتمع.

كيف يعمل بنك مصر:

يفسر هذا القسم المبادئ الأساسية التي تحكم عملنا ككل؛ بما في ذلك كيفية ضمان الحفاظ على سلامة موظفينا ومرافقنا، وكيف يمكننا الحد من أي آثار ضارة محتملة على البيئة، وكيف نتعامل مع مجتمعنا، بالإضافة إلى أوجه التعاون والشراكات.

أنشطة بنك مصر:

يحدد هذا القسم إنجازاتنا الرئيسية ، مع التركيز على عملياتنا في مصر والخطوات التي اتُخذت لدعم الاقتصاد الوطني.

الأداء المالي لبنك مصر:

يقوم هذا القسم بصياغة البيانات السنوية للأداء بناءً على تقارير شفافة حول الإيرادات والبيانات البيئية والاجتماعية

٦,٨

مليون عميل

١,٤٠٠

ماكينة صراف آلي

«ينبغي على المؤسسات التمسك بالقضاء على جميع أشكال العمل القسري»

على عكس ما يعتقد الكثيرون، في عصر الدولة القديمة لم يُجبر العبيد على بناء الأهرامات ، بل تم إسناد تلك المهمة إلى عشرة آلاف من العمال المصريين المهرة حيث تم الاعتناء بهم مالياً وطبياً ، و تم تكريمهم بأن أطلق عليهم لقب « أصدقاء خوفو».

نهج بنك مصر

لقد حرص بنك مصر منذ إنشائه على الالتزام بهدفه الأساسي المتمثل في خدمة الشعب المصري وضمان رفاهيته. ونحن نواصل التمسك بهذا الدافع النبيل من خلال التأكيد على مطالب ومصالح عامة الشعب، الذين كانوا و سيطولوا دائماً يمثلون لب عملياتنا وقراراتنا. إن دورنا لا ينطوي فقط على تحقيق الربح بل يتضمن أيضاً بصفة أساسية العمل كأداة مالية وطنية، يتم الاعتماد عليها في تنفيذ ودعم التنمية الوطنية والاستراتيجية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ولتحقيق هذا الهدف السامي، بذل بنك مصر قصاري جهده لتلبية الاحتياجات المالية للمجتمع المصري. وفي سعية الدءوب للحصول على أكبر شبكة فروع في مصر والشرق الأوسط، نجح البنك في إمتلاك وتشغيل أكثر من ٥٠٠ فرع بمختلف المحافظات في جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بهدف خدمة الشعب المصري، الذي يتعدى ٩٠ مليون نسمة أينما وجد.

ويوضح هذا القسم قصة نجاحنا، التي استمرت لسنوات طويلة، والتي تحققت نتيجة الحرص على الالتزام بمبادئ الاستدامة والحوكمة والمعايير العالية التي تركز عليها جميع عملياتنا .

ويستعرض هذا القسم أيضاً دورنا الحالي والأهداف المستقبلية لمواكبة التغيرات السياسية، والاقتصادية، والبيئية التي تجتاح العالم بصورة سريعة ومتواصلة.

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

يسرنا في بنك مصر أن نقدم تقرير الاستدامة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، والذي يتضمن تقييمنا للتقدم الذي حققناه والتحديات التي واجهناها خلال العام الماضي. ونحن، إذ نحرص على التمسك بالتزاماتنا تجاه وطننا ومجتمعنا وعملائنا، قد راعينا دائماً الحفاظ على جوانب نظام الحوكمة كاملة غير منقوصة.

ويعتبر التقرير السنوي للاستدامة لبنك مصر ٢٠١٤ / ٢٠١٥ الأول من نوعه الذي يتم إصداره في مصر بواسطة أحد البنوك المملوكة للدولة، استناداً إلى «مبادرة إعداد التقارير العالمية GRI» المُعترف بها على الصعيد العالمي. ويبرز التقرير أيضاً استراتيجية البنك التي تولي أهمية كبيرة لخلق قيمة للمجتمع. ونحن في بنك مصر، نؤمن بأنه حتى تستطيع أي مؤسسة مالية الحفاظ على الازدهار على المدى الطويل وخلق قيمة لمساهميها، فإنه يتحتم عليها أولاً خلق قيمة للمجتمع.

٣٣١
مليار جنيه
مصري
إجمالي
الأصول

خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، استطاعت مصر استعادة موقعها الإقليمي القوي وإعادة اكتساب ثقة المؤسسات المالية الدولية. وأظهرت المؤشرات الاقتصادية الوطنية تقدماً كبيراً في النمو الاقتصادي الحقيقي، الذي ارتفع إلى ٤,٢ ٪ خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، بالمقارنة بأداء اقتصادي ضعيف خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ لم يتجاوز خلالها معدل النمو ٢,٢ ٪.

لقد أدت التدابير الإصلاحية التي أُخذت من قبل الحكومة الجديدة للرئيس عبد الفتاح السيسي – المُنتخب عام ٢٠١٤- إلى نتائج إيجابية ، متمثلة في استئناف خارطة الطريق السياسية لتحقيق الأمن والاستقرار، فضلاً عن تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى تحسين مناخ العمل وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

نما الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين، حيث سجل زيادة بنسبة ٣,٥ ٪ في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٣,٤ ٪ في عام ٢٠١٤. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن معدلات نمو الاقتصاديات في الدول النامية التي ارتفعت من ١,٨ ٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٤ ٪ في عام ٢٠١٥.

واعتُبرت السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ عام جني الأرباح لمصر حيث شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كما كانت بمثابة مُحفز للشعب المصري للتصميم على المضي قُدماً ودعم الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال المشاركة الفعالة في تمويل مشروع قناة السويس الجديدة؛ المشروع الاستراتيجي للوطن .

ولقد أظهرت المؤشرات المالية أداءً اقتصادياً إيجابياً خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث ارتفعت إجمالي أصول البنك إلى ٣٣١

مليارجنيه مصرى، وهو ما شكل زيادة قدرها ٥٧ مليار جنيه مصرى، و أدى إلى استحواذ البنك على نحو ١٥ ٪ من إجمالي الأصول القائمة في القطاع المصرفي المصري.

إن هدفنا هو الحفاظ على التنمية من خلال إقامة علاقات دائمة مباشرة مع مجموعة متنوعة من الأطراف ذات العلاقة. تلك هي الاستراتيجية التي مكنت بنك مصر من الإشراف مباشرة على المحادثات التي تكفل أنشطته – كمؤسسة مالية مسئولة – ستستجيب إلى و تكون ذات علاقة وصلة باحتياجات وأولويات هؤلاء الذين نقوم بخدمتهم والذين يدعمون النمو طويل الأجل لأعمالنا.

نحو اقتصاد مستدام مركز على الشعب

منذ تأسيسنا في عام ١٩٢٠ كأول بنك وطني مصري، إحتل بنك مصر مكانة مرموقة بين جميع البنوك المصرية، وذلك نتيجة مساهمته الواضحة في معظم مشروعات الدولة الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي العميق.

في عام ٢٠١٥، قام بنك مصر بدعم و رعاية مشروع قناة السويس الجديدة؛ مشروع القومي الكبير، بالإضافة إلى قيامه بمنح قروض صغيرة لمشروع آخر يسمى «مشروعك» – تم إطلاقه بواسطة الدولة – وهو يوفر الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة المبتدئة. و لقد اتفقنا أيضاً على تمويل عدد من المشروعات المستقبلية التي تم اقتراحها خلال مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥.

الشمول المالي

نظراً لأن التزاماتنا تتبع من قناعاتنا لا ما يلائمنا، نحن في بنك مصر نؤمن أن الشمول

المالي هو من أهم أدوات البنك لبناء ثقة العملاء والمشاركة بنشاط في المجتمع. و يُعتبر احترامنا وتقديرنا العميق لعملائنا – الذين يبلغ عددهم ٦,٨ مليون عميل من مختلف الثقافات والأوضاع الاجتماعية – ، وللبيئة – التي يركز عليها مستقبل العالم الذي نعيش فيه- بمثابة الأساس لخلق قيمة مشتركة.

لم يُعد الشمول المالي اختياريًا، بل أصبح ضرورة أو حتى حقيقة واقعة، غيابه لا يعرقل فقط التنمية في الدول ذات معدلات النمو المنخفض، بل يعوق أيضاً النمو العالمي، حيث يحرم الملايين من فرص أفضل للعمل والحياة.

ونحن في بنك مصر نؤمن بأن تعزيز النظام المصرفي القائم على العميل – من خلال إشراك شرائح جديدة من المجتمع – يوفر آلية دعم أقوى لسلامة النظام المالي ككل. كما أنه له تأثير إيجابي كبير على الأداء الاقتصادي الشامل للدولة، حيث تفتح الزيادة الملحوظة في حجم المدخرات أبوابًا جديدة للاستثمار، فضلاً عن تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال القنوات الرسمية، الأمر الذي يسهم بشكل إيجابي في الاقتصاد، ويعمل على الحد من الفقر والبطالة.

فى هذا السياق، أطلق بنك مصر خدمة التحويلات النقدية التي تُمكن كلاً من العملاء وغير العملاء في جميع أنحاء مصر من تحويل الأموال عبر هواتفهم في أي وقت . بالإضافة إلى ذلك ، قام البنك بتوفير التمويل لنحو ٣٣,٨٩٤ من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما يهدف إلى فتح ٢٧٥ فرعاً جديداً خلال السنوات الثلاث المقبلة لخدمة الأعداد المتزايدة من العملاء.

يحتفظ بنك مصر بموطئ قدم قوي في السوق الإقليمي والعالمي، مع نمو مستمر في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ولبنان،

٣٣,٨٩٤
المشروعات
الصغيرة
والمتوسطة



وفرنسا، وألمانيا. وافتتح البنك عشرة فروع في ٢٠١٤/٢٠١٥، و بذلك أصبح يمتلك ما يتعدى ٥٠٠ فرع محلي ودولي تربطهم شبكة إلكترونية.

تعزيز المسؤولية الاجتماعية

يلعب بنك مصر دوراً بارزاً في تطوير وتقديم المساعدة للمجتمع المصري من خلال المشاركة في العديد من الأنشطة لدعم تنمية المجتمع من خلال تنمية المناطق العشوائية، و القرى، والمستشفيات ، والمدارس و المراكز الرياضية.

شارك بنك مصر في مبادرة مقدمة من كل من وزارة الإسكان والبنك المركزي المصري لتشجيع البنوك على منح قروض طويلة الأجل لمشروعات الإسكان المخصصة لمحدودي ومتوسطي الدخل. وقد بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة ٩٥ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٥.

بالإضافة إلى ذلك، انضم بنك مصر إلى حملة وطنية لتجديد سيارات الأجرة القديمة في مصر لتحسين قطاع النقل والمواصلات و تقليل التلوث الناجم عن سيارات الأجرة القديمة التي كان لها تأثير سلبي على السياحة والمجتمع بصورة عامة . وبالتعاون مع وزارة المالية، قدم البنك ٣٠٠ مليون جنيه لشراء ٤,٦٠٠ سيارة أجرة جديدة.

ولقد وقع البنك أيضًا على بروتوكول شراكة يسمى «تتوير» مع كل من وزارة التربية والتعليم والغرفة التجارية المصرية لتمويل شراء أجهزة كمبيوتر ولاب توب جديدة للمدارس، وذلك ضمن جهود البنك لتطوير نظام التعليم.

منذ انشائه، حرص بنك مصر على اعتبار المسؤولية الاجتماعية أحد أهدافه الرئيسية. وفي هذا الصدد ، تم إنشاء مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع ككيان مستقل

يُدار بواسطة مجلس أمناء للتصدي للتحديات الاجتماعية والتنموية والصحية. و قد بادرت المؤسسة بتنفيذ عدد من الأنشطة تماشياً مع هذا الهدف.

تلعب المؤسسة دوراً إيجابياً من خلال مشروعات محددة تم تنفيذها إما مباشرة من قبل المؤسسة أو من خلال المنظمات غير الحكومية التابعة لها ، بالإضافة إلى شركائها من منظمات المجتمع المدني، الذين يولون اهتماماً خاصاً بالتنمية.

وتشرف المؤسسة على مجموعة من المشروعات التي تستهدف الشباب والمرأة بشكل كبير؛ مع التركيز على التنمية، والتعليم، والدورات التدريبية المتعلقة بالعمل، و خلق فرص عمل جديدة للشباب و المرأة، وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البنك وخدماته. و يتم تشجيع جميع موظفي البنك على المشاركة في مشروعات تلك المؤسسة.

موظفونا

على مدار الـ ٩٥ عاماً الماضية، عملنا مع موظفينا لبناء مؤسسة مالية تكافئ الابتكار، وتقلل من المخاطر وتُعظم الإنتاجية. ونحن – إذ نستعين بدعم كافة الموظفين – نواصل سعيًا من أجل إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر عمقاً وفعالية.

وانطلاقاً من إيماننا العميق بأهمية العنصر البشري في تحقيق استراتيجية البنك، ركز بنك مصر على تعزيز مستويات إرضاء الموظفين و جذب الكوادر ذات الكفاءة ، بالإضافة إلى تطوير المهارات الإدارية والقيادية للعاملين لخلق قادة المستقبل.

نظم البنك عددًا من الدورات التدريبية لتنمية المهارات الفنية والإدارية والقيادية للموظفين لتأهيلهم لتولي المناصب القيادية

في المستقبل، كما نظم أيضاً عدة ندوات اقتصادية لإطلاع الموظفين على أحدث التغيرات الاقتصادية وأثرها على البيئة المالية بصفة عامة وعلى القطاع المصري بصفة خاصة. و تساعد تلك الندوات موظفي خدمة العملاء على تقديم أفضل مشورة لعملائهم.

الحفاظ على البيئة

نحن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة ألا ينطوي أي من عملياتنا أو منتجاتنا أو خدماتنا أو مواردنا على أي آثار ضارة محتملة على البيئة، حيث نقضي فوراً على أي تصرفات من شأنها أن تشكل أي خطر على البيئة و / أو الموارد الطبيعية أو القيمة للبلاد .

ونحن ، إذ نسعى جاهدين لتعزيز تميز خدماتنا والحفاظ على نجاحنا طويل المدى، نواصل المحافظة على المحادثات البناءة مع العملاء والموظفين والمشاركة بفاعلية في المشروعات التي تلبي احتياجات المجتمع



«نطمح إلى أعلى مستوى
من الأداء ونؤكد تلك الرؤية»

،والتي تُعد من صميم عمليات البنك.

إن قيمنا واستراتيجيات عملنا سوف تعكس دائماً التزامنا طويل الأمد بالتنمية المستدامة لمصر والعالم.

في نهاية خطابي، أود أن أشكر جميع الموظفين لجهودهم المتميزة، كما أود أن أؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهد لمواصلة تقديم خدمات مصرفية متميزة للحفاظ على مكانتنا المصرفية المرموقة التي تحققت نتيجة التعاون القوي المثمر بين جميع الموظفين داخل هذه المؤسسة العظيمة.

محمد محمود الإترابي
رئيس مجلس الإدارة

نحن نعلم في بنك مصر أنه من أجل تحقيق النجاح في عملنا وتعزيز الشمول المالي الفعال، يجب أن نكون مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالمشهد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي نعمل به. لقد تبنى بنك مصر على مدى ٩٥ عاماً نهجاً مستدامة للقيام بالأعمال طويلة المدى عن طريق الموازنة بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع قراراته.

رؤيتنا:

أداؤنا المتميز... طريقنا نحو الريادة ... نستحقها اسماً وتراثاً

مهمتنا:

التميز في توفير كافة الاحتياجات المصرفية لعملائنا، تعظيم القيمة لأصحاب رأس المال، تنمية ولاء العاملين مع القيام بدوررائد فى رخاء وتنمية مصر.

قيمنا:

النزاهة - خدمة العميل - الامتياز- الالتزام - الابتكار - العمل بروح الفريق - الانتماء - المسؤولية .

قيمنا

النزاهة

نحن عادلون و صادقون و نلتزم بالسلوك الأخلاقي في كل ما نقول ونفعل

نحن:

- نتواصل بوضوح
- نعترف ونقبل ونتعلم
- نخاطر بجدية ونتعامل مع المخاطر بحكمة
- نتمسك بما نراه على حق وأخلاقياً

خدمة العملاء

يُعتبرعملاؤنا على رأس أولوياتنا فى العمل

نحن:

- نسعى دائماً لكسب رضا وثقة العملاء باعتبار ذلك هدفنا الرئيسي
- نساعد عملاءنا من أجل تحقيق أهدافهم المالية
- نسعي إلى تجاوز توقعات عملائنا

الامتياز

هدفنا هو الأداء المستدام والنتائج

نحن:

- نضيف قيمة للمساهمين عن طريق تفضيل النجاح طويل المدى على المكاسب قصيرة الأجل
- نتأكد أن الانضباط والمثابرة تحكم كل أعمالنا لتحقيق النتائج المتميزة لعملائنا
- نعمل مع عملائنا لتحقيق أهدافهم الحالية، فضلاً عن توقع والتخطيط لأهدافهم المستقبلية

الابتكار

نحن نقدم أفكاراً مبتكرة تُعتبرأيضا عملية وقابلة للتحقيق

نحن:

- نقدم أفكاراً جديدة ونحسن عملياتنا وبرامجنا من خلال تبني أفضل و أحدث الطرق
- نستفيد من الابتكار التكنولوجي
- نوفر لعملائنا الحلول المناسبة لمشاكلهم
- نؤمن أن تطبيق الذكاء والمنطق والعلم له تأثير إيجابي على الناس وأعمالهم

العمل بروح الفريق

نحن نحترم ونقدر أعضاء فريقنا

نحن:

- نؤمن أن أفضل النتائج تتحقق عندما يعمل الجميع معاً
- نؤمن أن فرق العمل القوية تُبنى على الثقة المتبادلة، والملكية المشتركة والمساءلة
- نضع نجاح الفريق قبل نجاح الفرد
- نبني فرق عمل متنوعة قادرة على توليد الأفكار المبتكرة واتخاذ قرارات متوازنة
- نُقدر كل شخص ونحترم الفروق الفردية في العقلية، والإسلوب، والثقافة، والعرق والتجارب

الشعور بالانتماء

نحن حريصون على تطلعات المجتمع والعملاء

نحن:

- نشعر بملكييتنا لأنشطة البنك حيث نشارك بفاعلية لتحقيق النجاح والتعلم من الإخفاقات.
- لدينا إحساس قوي بالمسؤولية من حيث الأداء والمخاطر بالنسبة لكل من البنك وعملائه
- نتحمل مسئوليتنا تجاه الاقتصاد والمجتمع

المساءلة

نحن نفكر للمدى الطويل ونسعي للجودة

نحن:

- نتحمل المسؤولية أمام المساهمين والعملاء وزملاء العمل والمجتمع
- نساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمصر



يتبنى مجلس إدارة البنك استراتيجية توسعية يحركها السوق، حيث يتم ربط جميع فروعنا إلكترونياً لتسهيل تعاملات عملائنا في أي فرع في مصر أو من خلال ماكينات الصراف الآلى المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية. وقد قام البنك أيضاً برفع مستوى الإجراءات التشغيلية والتصاميم الداخلية و ماكينات الصراف الآلى. كما تم تزويد جميع الفروع بالتقنيات والمعدات الحديثة، لكي نقدم لعملائنا أفضل الخدمات و أكثرها كفاءة في أقصر وقت ممكن. ويوفر البنك أيضاً سهولة الوصول إلى جميع منتجاته وخدماته.

ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر يُعتبر من أكثر البنوك انتشاراً في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

ونتيجة لامتلاك بنك مصر أكبر شبكة مصرفية في مصر تصل إلى ما يزيد عن ٥٠٠ فرعاً بخلاف ماكينات الصراف الآلى التى تغطى بشكل كبير جميع المحافظات المصرية – حفز هذا التميز الجغرافى البنك على إختراق الأسواق الدولية وإطلاق ٢٥ فرعاً فى أربع دول موزعة بواقع خمسة فروع فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى فروعاً أخرى فى لبنان وألمانيا وفرنسا .

وكجزء من استراتيجية البنك للتنمية التي تحرص على مواصلة تقديم أحدث الخدمات المالية لقاعدة عملائه المتنوعة، بذل فريق الإدارة العليا لبنك مصر كل الجهود الممكنة لتطوير وتعزيز أداء الفروع الدولية للبنك .

وجود بنك مصر في دولة الإمارات العربية المتحدة

يمتلك بنك مصر شبكة تضم خمسة فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة : في إمارة أبوظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة. ولقد صمم البنك عددًا من الخدمات المصرفية خصيصًا للوفاء بمتطلبات الجالية المصرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تم طرح العديد من الشهادات والصناديق مثل: صندوق بيت الوطن، وصندوق تحيا مصر، فضلاً عن السماح لهم بشراء شهادات قناة السويس ذات العائد المرتفع. في عام ٢٠١٥، تم تجديد فرع بنك مصر في مدينة «العين» الواقعة في أبو ظبي، من أجل تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة للعملاء هناك. ولقد تم تزويد الفرع بالمعدات اللازمة والموظفين المهرة لضمان انسيابية العمل.

كما ضاعف البنك رأس ماله المدفوع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقدم قرصاً لدعم قاعدته الرأسمالية، وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإعادة هيكلة القطاع الإداري للفروع الخارجية ، وتحسين شبكات العمل، وتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ونُظم الاتصالات . هذا و قد قام البنك بتركيب ٢٦ ماكينة صراف آلي – بعضها جديدة والأخرى تم تجديدها – في مواقع مختلفة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن عملية إعادة الهيكلة مكنت البنك من تقديم حزم شاملة لمختلف المنتجات والخدمات، مما أهله ليصبح مركزاً إقليمياً للأنشطة في دول مجلس التعاون الخليجي . وكذلك تعمل فروع بنك مصر في دولة الإمارات العربية المتحدة على توفيرمنتجات جديدة لتلبية متطلبات السوق المتنامية في الدولة.

وجود بنك مصر في لبنان

تأسس بنك مصرلبنان في لبنان عام ١٩٢٩، لدعم سياسة البنك التوسعية إقليمياً وعالمياً، ويقع في قلب مركز بيروت التجاري حيث يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.

ولقد نمت شبكة بنك مصرلبنان بشكل سريع بسبب موقعه الاستراتيجي في مختلف المدن اللبنانية ، وتضم ماكينات الصراف الآلي واسعة النطاق والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. و قد استمر البنك في ممارسة جميع أعماله على الرغم من الاضطراب السياسي والاقتصادي للدولة.ولا تزال قاعدة عملائه تتوسع وتتنوع لتشمل شريحة واسعة من سوق التجزئة المصرفية، والمؤسسات الرائدة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة . وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة٥٥٪، والودائع بنسبة ٦٥ ٪ ، كما زادت القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء بشكل ملحوظ بنسبة١٦٣ ٪ .

وجاء هذا النجاح نتيجة العديد من الإجراءات الإصلاحية الداخلية التي شملت إعادة هيكلة الإدارة العليا التنفيذية في عام ٢٠٠٧ ، وتنفيذ خطة شاملة ومتكاملة لتوسيع وتطوير خدمات البنك وعملياته لتناسب مع أحدث ما يُعرض على الصعيد المصرفي العالمي. وأدى ذلك إلى زيادة رأس المال المدفوع من ٣٠ مليار ليرة لبنانية الى ١٢٠ مليار ليرة لبنانية.

لقد كان بنك مصر لبنان أيضاً حريصاً على تعزيز محفظة القروض ودعم المخصصات و الاحتياطيات. وقد تم زيادة فروعه من فرع واحد في عام ٢٠٠٢ إلى ١٨ فرعاً في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك ، ظل البنك ملتزماً بتطبيق أحدث التقنيات لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة وسرعة خدماته.

وعلاوة على ذلك، حرص البنك على توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية لتحقيق أهداف السوق المصرفية في قطاعات : التجزئة، الشركات، المؤسسات والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أنشأ بنك مصر لبنان شركة مصر لبنان للتأمين في ديسمبر ٢٠١٠ .

لقد كان للزيادة الهائلة في الودائع عام ٢٠١٣ أثر كبير حيث مكنت البنك من الانتقال من مجموعة جاما "Gamma" الي مجموعة بيتا "Beta". كما منحت منظمة "World Finance" البريطانية بنك مصر لبنان جائزة أفضل بنك تجاري في عام ٢٠١٢ ، تقديرا لأدائه المتميز. و حصل البنك أيضاً في العام نفسه على جائزة لموقعه الإلكتروني الفريد و المتميز " The Best Visual Award " .

ويأتي نمو أعمال بنك مصر لبنان نتيجة لقيامه بتطبيق أعلى معايير الحوكمة ، والالتزام الدقيق بجميع المتطلبات والمعايير التنظيمية ، والمبادئ التوجيهية الصارمة لإدارة المخاطر، فضلاً عن الميزانية القوية. ويتطلع بنك مصر لبنان إلي فترة واعدة من النمو المطرد والتنمية المستمرة لكافة الأنشطة والخدمات التي يقدمها، لمواصلة التفاني في خدمة عملائه بأفضل الطرق الممكنة، وذلك تحت قيادة مجلس إدارته و بدعم من فريق الإدارة العليا المؤهل، و كافة العاملين ، فضلاً عن الدعم القوي من المؤسسة الأم- بنك مصر، إحدى أكبر المؤسسات المالية العربية.

وجود بنك مصر في ألمانيا

قررت الإدارة العليا في بنك مصر تكرار التجربة في ألمانيا، حيث تم إنشاء أول فرع في البلاد في عام ١٩٩٢ ويمتلك بنك مصر- المؤسسة الأم – حالياً ٦٩,٧٥٪ من أسهم الفرع في فرانكفورت تحت اسم بنك مصر أوروبا GmbH .

و يُعتبر بنك مصر – أوروبا أول بنك مصري في ألمانيا يبلغ رأس ماله المدفوع ٣٠ مليون يورو، كما أنه يمتلك رخصة مصرفية كاملة، وهو عضو في رابطة المصارف الألمانية. ويتم تغطية جميع ودائع العملاء من خلال تأمين الودائع الخاص بالرابطة.

وحصل فرع البنك – والذي يعمل به ٢٥ موظفاً فقط – على عضوية بارزة في عدد من المؤسسات المصرفية المحلية والعربية والدولية بما في ذلك: اتحاد البنوك الخارجية ومقره ألمانيا ، غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، جمعية الشرق الأدنى والأوسط بألمانياNUMOV، اتحاد المصارف العربية ببيروت وغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية في القاهرة.

لقد حقق البنك أيضاً تقدماً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٧ حيث تم إجراء إعادة هيكلة إدارية وتحديث في أنظمة الكمبيوتر وإدارة المخاطر في البنك. و يطبق بنك مصر- أوروبا مفهوم القدرة على تحمل المخاطر والإدارة الهادفة للربح . وتُعتبرالإدارة بنشاط ووعي ، والتحويل النهجي للمخاطر، من الأدوات الضرورية لبنك مصر- أوروبا لتحقيق الربح وتعزيز القدرة التنافسية.

وتُعتبر أيضاً الإدارة الشاملة والتطلعية للمخاطر عاملاً مهماً لتحقيق النجاح للبنك. وأدت المراجعة المستمرة لنظم إدارة المخاطر إلى زيادة في المقتضيات المفروضة. ولعب التخصيص المحدود لمخاطر رأس المال – في إطارالتحديث السنوي لاستراتيجية المخاطر- دوراً مهماً في ضمان وجود نظام قوي لإدارة المخاطر بالبنك. يعمل بنك مصر- أوروبا أيضاً على تمويل عوائد التصدير للمصدرين المصريين – المغطاة بواسطة التأمين- ويقدم ”خدمات البنوك المراسلة“ للبنوك في مصر والشرق الأوسط ، بالإضافة إلي تمويل مجموعة من الصادرات المصرية.

ساهمت الأنشطة التسويقية المستمرة للبنك بشكل إيجابي في زيادة الاعتمادات المستندية بين مصر وألمانيا، بالإضافة إلى اعتماد عدة مبادرات تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقيمة في ألمانيا والتي تعمل بالتنسيق مع الشركات العاملة في مصر.

ساهمت جهود البنك بقوة في تحقيق معدلات نمو عالية في السوق الثانوية وفي إنشاء محفظة الأصول المالية، والتي تولد بدورها الإيرادات التي تضمن استمرار تدفق ثابت للدخل وزيادة حجم العمل، مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي العام للبنك.

وجود بنك مصر في فرنسا

تم افتتاح بنك مصر- فرع باريس في عام ١٩٢٢ في شارع دانييل كازانوف، المعروف سابقاً بشارع الحقول الصغيرة.

ويعمل بالفرع خبراء ماليون مصريون وفرنسيون، تم اختيارهم وفقاً لأعلى المعايير لتمثيل بنك مصر وتحقيق هدفه لتنمية التجارة الدولية والاستثمارات بين مصر وفرنسا.

يقدم البنك لعملائه من المستوردين والمصدرين خدمات وحلولاً على أعلى مستويات الجودة ، اعتماداً على خبرته الطويلة، والتفاعل والخدمات الشخصية. وسجل فرع باريس ربحاً صافياً بلغ ٦٪ في الفترة من ٢٠١٤/٠٧/٠١ إلى ٢٠١٥/٠٦/٣٠ بالمقارنة بالفترة المنتهية في ٢٠١٤/٠٦/٣٠ .

"يجب على المؤسسات التمسك بالقضاء على عمالة الأطفال"

على الرغم من أن الأطفال، في الحضارة المصرية القديمة، لم يُسمح لهم بالذهاب إلى المدارس حتى سن السادسة إلا أنه قد تم تشجيعهم على الذهاب للمدارس العامة أو الخاصة التي تعلمهم لكي يصبحوا كهنة أو كتبة



تمثال يصور رجلين وطفل من عصر الدولة الحديثة، حقبّة الممارنة الأسرة الثامنة عشر ١٣٥٣-١٣٣٦ قبل الميلاد





محمد محمود الإترسي

أعضاء مجلس الإدارة

السيد الأستاذ/ محمد محمود الإترسي رئيس مجلس إدارة بنك مصر
هو شخصية مصرفية بـإسازة ذات خبرة عريقة فى مجال العمل المصرفي تصل لأكثر من ٢٠ عاماً.
قبل انضمامه إلى بنك مصر كان السيد / محمد يشغل منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بالبنك المصري الخليجي منذ يناير ٢٠١٢ حتي ديسمبر ٢٠١٤.

بدأ السيد / محمد الإترسي عمله المصرفي عام ١٩٧٧ مع البنك العربي الإفريقي الدولي، وانتقل إلى بنك الائتمان الدولي عام ١٩٨٢، ثم انضم إلى بنك مصر الدولي «بنك قطر الوطني حالياً» حيث قضى أكثر من ٢٢ عاماً، والتي شغل خلالها العديد من المناصب المصرفية العليا واكتسب العديد من الخبرات المتنوعة في مجالات رئيسية مختلفة للعمل المصرفي.

فى سبتمبر ٢٠٠٥، انضم الإترسي إلى البنك العقاري المصري العربي كعضو و نائب رئيس مجلس الإدارة، وفى عام ٢٠٠٩ شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار العربي، وفى عام ٢٠١١ عاد الإترسي إلى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، وتقديراً لإنجازاته العظيمة، تولى السيد محمد الإترسي رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر لبنان، وعضواً بمجلس إدارة بنك القاهرة عمان، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع.

تكليفات أخرى حالية:-

- عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر.
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري.
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية العامة للسياحة و الفنادق.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة المعهد المصري المصرفي.
- عضو مجلس إدارة كلية التجارة جامعة عين شمس.
- عضو مجلس إدارة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة.

أحمد محيى الدين
أبو العز

يتمتع أبو العز بخبرة مصرفية كبيرة تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً، شغل خلالها عدداً من المناصب القيادية في البنك، فهو حالياً يترأس قطاع العمليات المركزية، وقبل ذلك شغل منصب مدير عام الفرع الرئيسى وغيرها من المناصب القيادية الأخرى.

مثل أبو العز بنك مصر في مجالس إدارات ٤ شركات هي بنك مصر إكستريور، الشركة الدولية للاستثمارات، شركة مصر الإسكندرية للاستثمارات المالية وشركة مصر بولتن لإدارة صناديق الاستثمار. وهو أيضاً عضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان، مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع.

شارك أحمد محيى الدين أبو العز في مؤتمرات ومعارض دولية في المجال المصرفي كان من أهمها المعارض الدولية التي أقيمت بكل من الكويت والبحرين، كما شارك فى العديد من البرامج المصرفية مثل برنامج تمويل التجارة الخارجية بأبني طلي.

مثل السيد/ احمد ابو العز بنك مصر فى اكثر من مؤتمر دولى من أهمها مؤتمر عن مقررات بازل٢ فى دبي، مؤتمر يورو متي بالقاهرة، مؤتمر البنوك الدولية في شرم الشيخ.

كما شارك أيضا في العديد من الدورات التدريبية التي كان لها دور كبير في صقل موهبته المصرفية وحصل فيها على عدد من الشهادات منها على سبيل المثال وليس الحصر شهادة برنامج كبار التنفيذيين في كلية هارفارد (الولايات المتحدة الأمريكية) لإدارة الأعمال، شهادة عضو مجلس إدارة ممتد من الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر والجمعية الوطنية لأعضاء مجالس الإدارة بالولايات المتحدة الأمريكية، شهادة إعداد القادة (Future Leaders) من المعهد المصرفي المصري وغيرها من الدورات التدريبية المؤهلة.

تكليفات أخرى حالية:-

- رئيس مجلس إدارة صندوق مصر الإسكندرية للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات.



أحمد حسن النحاس

درس السيد/ احمد النحاس بكلية فيكتوريا وأتم دراسته في جامعة لوزان بسويسرا عام ١٩٦١، وقبل عودته إلى مصر تدرّب في عدة فنادق سويسرية، مستفيداً مما تعلمه في المدرسة حتى ١٩٦٢، بعدما عاد إلى القاهرة انضم إلى فندق النيل هيلتون شاغلاً وظيفة كابتن وترقي في عدة مناصب ذات مسؤوليات أكبر في قسم الأغذية والمشروبات حتى عام ١٩٦٦، وبعد عام واحد تم إرساله إلى فندق كافاليري هيلتون في روما لحضور برنامج تدريبي، والذي أعده لمنصبه التالي "مدير المأكولات و المشروبات بفندق هيلتون الكويت الجديد".

في عام ١٩٦٩ مكنته خبرته الطويلة و معرفته بأساليب هيلتون الدولية و طلاقته في اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية ليصبح أول مدير الفرع الجديد "هيلتون العين" في إمارة أبو طلي. حيث نتج عن النجاح الكبير للفندق إنشاء هيلتون أبو طلي، وفي يونيو ١٩٧٢ تولى النحاس إدارة كليهما.

تولى السيد/ النحاس مسئوليات إضافية باعتباره المدير في الإمارات، وأثناء توليه للمنصب قام بالإشراف علي هيلتون الفجيرة، هيلتون دبي، هيلتون أبو طلي، هيلتون العين، هيلتون الكويت، هيلتون البحرين، في يوليو عام ١٩٧٩ عاد إلى مصر مرة أخرى حيث شغل منصب مدير عام فندق النيل هيلتون. حينها استعد لافتتاح فندق رمسيس هيلتون الذى رأسه كمدير عام. وفى يوليو عام ١٩٨٠، تم إيكاله مسئوليات إضافية والتي بموجبها أصبح مديراً لكل فنادق هيلتون في مصر، فنادق هيلتوت إيزيس وأوزوريس العائمة، منتجع هيلتون شرم فيروز، فندق هيلتون الأقصر، وفندق هيلتون رمسيس.

في مارس عام ١٩٩٠ ترقى إلى نائب مدير هيلتون مصر والخليج والسودان، وفى عام ١٩٩٤ ترقى إلى منصب النائب الأول لمدير منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في أكتوبر من عام ١٩٩٧ أصبح مدير المنطقة مشرفاً علي ٣٢ فندقاً لهيلتون، منها ٢١ قد وقع بنفسه على اتفاقية إدارتها. و ترقى مجدداً عام ١٩٩٨ ليصبح مديراً لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وعضواً بمجلس إدارة هيلتون العالمية.

بعد ٣٦ عاماً من العمل مع هيلتون، قرر النحاس التقاعد، وحتى لايقطع ارتباطه مع هيلتون، وافق أن يصبح مستشاراً خمس سنوات لمختلف نواحي المجال وخاصة فرص التطور في الشرق الأوسط وإفريقيا. وفى عام ١٩٩٩ تم منحه لقب رئيس غرفة الفنادق المصرية ، وفى عام ٢٠٠٢ تم انتخابه كنائب رئيس للاتحاد المصري للغرف السياحية. ثم في عام ٢٠٠٥ تم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية. كما تم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية مجدداً للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١.

تكليفات أخرى حالية:

- عضو مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة.



محمد شريف شرف

يتمتع شرف بخبرة تمتد لأكثر من ٤٠ عاماً في العمل المصرفي، التي شغل خلالها عدداً من المناصب الرفيعة، منها الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك المؤسسة العربية المصرفية مصر من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة لبنك قناة السويس من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، كبير المستشارين الماليين بمجموعة الشركة القابضة المصرية الكويتية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي للبنك المصري لتنمية الصادرات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ .

تخرج السيد شرف حاملاً درجة بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٦٨، وتقلد العديد من الدراسات العليا في الاقتصاد والحاسب الآلي من جامعة ستوكهولم عام ١٩٧١، ودراسات عليا في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٧٩.

تكليفات أخرى حالية:

- المدير التنفيذي، مصر كابيتال للاستثمارات.





أشرف الشرقاوى

على مدار أكثر من ٣٠ عاماً، اكتسب الدكتور الشرقاوى الكثير من الخبرة الأكاديمية والمهنية فى مجالات الاستثمار، المحاسبة، التمويل بالإضافة إلى المعرفة العميقة بالأدوات المالية البنكية وغير البنكية، اللوائح المتعلقة بأسواق المال، التمويل العقاري، التأمين، التأجير التمويلي، التسديد، التوريق.

شغل الدكتور الشرقاوي منصب رئيس الهيئة المصرية العامة للرقابة المالية، فضلاً عن توليه منصب النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال لمدة ست سنوات، وساهم فى إعداد الكثير من التشريعات واللوائح المالية.

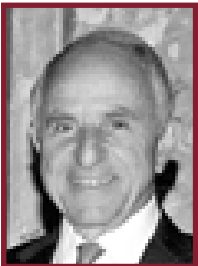
ثم شغل بعد ذلك، منصب عضو مجلس إدارة ومستشاراً مالياً لعدد من الشركات الصناعية والاستثمارية. الدكتور الشرقاوى أيضاً هو عضو مجلس إدارة سابق بالبنك المركزى المصري، بالإضافة إلى رئاسة لجنة المراجعة بالبنك المركزى المصري. وكان شريكاً فى جرائت ثورنتون مصر. فضلاً عن أنه عضو لجنة السياسات النقدية، مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال، مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر، صندوق ضمان ودعم التمويل العقاري.

رأس أيضاً مجلس إدارة معهد الخدمات المالية المصري، ورئيس مجلس أمناء مركز المديرين المصري، ومركز المسئولية المجتمعية للشركات المصرية.

الدكتور الشرقاوى هو أيضاً مؤسس وأول رئيس لمجلس التدقيق والمراقبة المصري، حيث شارك فى إعداد لوائح المجلس.

تكليفات أخرى حالية:-

- أستاذ و رئيس قسم المحاسبة، كلية التجارة – جامعة القاهرة.
- عضو مجلس إدارة انكوليس.
- عضو مجلس إدارة شركة مصر للتأمين.
- عضو مجلس إدارة AMP، ASPEC.



محمد علي الحمامصى

يمتلك الأستاذ/ محمد الحمامصى خبرة كبيرة تتجاوز ٣٥ عاماً فى إدارة الشركات والمشروعات، التخطيط الاستراتيجي، التسويق، التمويل، الموارد البشرية وأنظمة التدريب والمعلومات.

شغل أيضاً عضو مجلس إدارة مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع ومصر كابيتال للاستثمارات.

خلال مسيرته المهنية المشرفة ،شغل السيد/ الحمامصي العديد من المناصب القيادية فى IBM مصر من ١٩٧٧ إلي ١٩٩٧، عندما أصبح المدير التنفيذي للشركة، ثم انتقل لاحقاً إلي ميجا كوم، وشغل منصب شريك استشارات أول لمدة عامين قبل أن ينتقل ليصبح المدير التنفيذي لفودافون مصر.

حصل السيد/ الحمامصى على بكالوريوس هندسة الاتصالات من جامعة القاهرة ثم ماجستير الإدارة، وكذلك ماجستير فى الدراسات العربية وكلاهما من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تكليفات أخرى حالية:-

- عضو مجلس إدارة المستقبل للتنمية العمرانية.
- نائب رئيس مجلس الأمناء، مؤسسة فودافون مصر.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة مجدي يعقوب للقلب.



على فهمى الصعيدى

يتمتع د .الصعيدى بخبرة تفوق ٥٠ عاماً في مجال الكهرباء والطاقة والصناعة، حيث يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع.

شغل د . الصعيدى منصب وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤، ووزيراً للكهرباء والطاقة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١. ثم بعد ذلك عمل عضواً باللجنة الإستشارية الدولية للطاقة النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠٠٥–٢٠١٢) وعضو مجلس إدارة بنك القاهرة (٢٠٠٥–٢٠٠٨)، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك مصر منذ ٢٠٠٥، وكذلك عضو المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وعضو جهاز تنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي (٢٠٠٨–٢٠١١).

شغل الدكتور الصعيدى العديد من المناصب البارزه قبل مسيرته الوزارية ، منصب مدير التعاون الفني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا (١٩٩٣–١٩٩٩)، وأثناء توليه للمنصب عين رئيس مجلس إدارة الشركة الاستشارية لهندسة وخدمات محطات توليد الكهرباء بمصر(بيجسكو).

بدأت مسيرة د .الصعيدى الوظيفية في مجال الطاقة محلياً ودولياً منذ عام ١٩٥٧ حيث عمل في هيئة الطاقة الذرية المصرية ثم عمل كأستاذ مساعد في الهندسة النووية – جامعة ولاية كانساس بالولايات المتحدة (١٩٦٨ – ١٩٧٠)، هذا بالإضافة للعديد من المناصب الرفيعة في مجال الطاقة في الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٣ منها، سكرتير المجلس الأعلى للإستخدامات السلمية للطاقة النووية، عضو مجلس إدارة هيئة الطاقة الذرية، عضو مجلس إدارة هيئة المواد النووية، عضو مجلس إدارة شركة هندسة النظم الكهربائية ، رئيس شعبة الطاقة النووية بمجلس بحوث الكهرباء والطاقة بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية، إضافة إلى شغله منصب الرئيس التنفيذي لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء في مصر (١٩٩٣–١٩٨٥).

فى إطار سجله الحافل بالمناصب القيادية على مدار السنين، تولى الصعيدى رئاسة اللجنة القومية للتصنيع المحلي لمكونات محطات توليد الكهرباء ومعدات نقل وتوزيع الكهرباء (١٩٩٣–١٩٨٨) والذي شمل تأسيس شركة بيجسكو وهي الشركة الأولى من نوعها في مصر والشرق الأوسط التي تتخصص في تصميم وتنفيذ المشروعات الكهربائية العملاقة.

شارك الصعيدى أيضاً كعضو في الفريق المصري لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن أنه عضو في عدد من مجموعات خبراء دوليين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع دلائل للدول النامية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتمويل مشروعاتها و توليد الطاقة الكهربائية والنقل عبر البحار للنفايات النووية.

حصل د . على الصعيدى على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية – كلية الهندسة-جامعة القاهرة عام ١٩٥٧، ماجستير في فيزياء وتكنولوجيا المفاعلات – جامعة برمنجهام – المملكة المتحدة عام ١٩٦١ – دكتوراه الفلسفة في الهندسة النووية –جامعة إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨ ،بالإضافة لزمالة كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا بالقاهرة عام ١٩٧٩ .

تكليفات أخرى حالية:-

- عضو مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع
- عضو مجلس إدارة شركة كابيتال للاستثمار
- المستشار التنفيذي للشركة الاستشارية لهندسة محطات القوي الكهربائية (بجسكو)
- رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاسلامية الخيرية
- عضو مجلس إدارة بالمجلس المصري للشئون الخارجية



مها هبة عنايت الله

تتمتع الأستاذة / مها عنايت الله بخبرة متنوعة تصل إلى ٣٠ عاماً في القطاع المصري، فيعد تخرجها فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٨٢ ، بدأت حياتها المهنية في بنك تشيس الأهلي (البنك التجاري الدولي حالياً) حيث عملت به لمدة ٢٦ عاماً تقريباً، تقلدت فيه عدة مناصب منها، إدارة الفروع، الخدمات المصرفية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
فهي عضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان، مصر كابيتال للاستثمارات ومؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع.

التحقت الأستاذة / مها عنايت الله ببنك مصر منذ سبتمبر ٢٠١٠.

تكليفات أخرى حالية:

رئيس قطاع الأعمال ببنك مصر.

مجلس الإدارة واللجان التنفيذية

مجلس إدارة بنك مصر

مجلس الإدارة هو سلطة صنع القرار الرئيسي للبنك، الذي يحدد التوجه الاستراتيجي و يحرص على أن تُدار المخاطر بشكل فعال، و يخضع للمسائلة من أصحاب المصلحة بشأن الأداء المالي و الأداء الخاص بالعمليات

لجنة المراجعة	المستولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، بما في ذلك المخاطر المصاحبة لهذه العملية، كما تقدم معلومات مكملّة للتقارير الواردة للإدارة التنفيذية بعد مراجعتها مع كل من المراجعين الداخليين والخارجيين.
اللجنة التنفيذية	دراسة واتخاذ القرارات بشأن عمليات التمويل، والمساهمات في رأس مال الشركات والتسهيلات الائتمانية للبنك.
لجنة الحوكمة	ضمان الالتزام الصارم بمبادئ حوكمة الشركات، وتشرف على الامتثال الكامل بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة ، والمفروضة من قبل البنك المركزي المصري وجميع الهيئات التنظيمية الأخرى.
الجنة المعلوماتية	تراقب الخدمات المقدمة مع ضمان تلبية كافة الاحتياجات ، وصولاً إلى أعلى المستويات، لتعظيم العائد على استثمارات البنك في مجال المعلوماتية.
اللجنة العليا للاستثمار	تعمل على تقييم وتخصيص ميزانية الاستثمارات في البنك على المستوى الكلي.
اللجنة العليا للائتمان	تقوم بدراسة حالات الائتمان الحالية، وفقاً لسياسة إقرار الائتمان بالبنك.
لجنة الأجور والمزايا	تشرف على سياسات الأجور والمزايا لجميع الموظفين المعنيين ، بالإضافة إلى فرص التدريب، ومتطلبات التطوير الوظيفي لضمان توافر خطط فعالة لتعيين طاقم العمل والإبقاء عليهم من خلال موازنات مصدق عليها.
اللجنة العليا للمخاطر	المخاطرة هي جزء لا يتجزأ من العمل المصري، و تعتمد استراتيجية البنك على دمج السياسات والإجراءات بشأن الحد من المخاطر المصاحبة ، والوسائل التي ستدير وتخفف تلك المخاطر. تعمل اللجنة على تحديد و تقييم جميع المخاطر التجارية ذات الصلة و الحد من آثارها ، كما تتأكد من وجود سياسات وأنظمة كافية لإدارة جميع المخاطر بشكل فعال.

١ - لجنة المراجعة:

- تتولى اللجنة عدداً من المسؤوليات متضمنة:
 - أ - **القوائم المالية**
 - دراسة القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها .
 - التأكد من أن اللجنة التنفيذية للبنك بشكل دوري تستعرض قيمة الضمانات المصاحبة للقروض وبرامج الائتمان .
 - تدرس ملاحظات البنك المركزي المصري على القوائم المالية بعد عمليات التفتيش وإبلاغ التوصيات إلى مجلس الإدارة .

ب- نظام المراجعة الداخلي

- مراجعة التقارير التي جمعتها إدارة التفتيش، بما في ذلك تقارير نظام الرقابة الداخلية في البنك.
- التسيق بين المهام الداخلية والخارجية الخاصة بالمراجعة والتأكد من عدم وجود عقبات تمنع التواصل بين رئيس جهاز التفتيش ومراجعي الحسابات .
- مراجعة الإجراءات المعتمدة من قبل إدارة البنك لضمان توافقتها مع معايير وأنظمة البنك المركزي المصري الخاصة بالمراجعة.

ج -الالتزام وغسل الأموال وإدارة المخاطر

- مراجعة تقارير قطاع الالتزام بالبنك.

د - مراجعي الحسابات

- تقديم توصيات لتوظيف المراجعين وتحديد مستحقاتهم، واستعراض القضايا المتعلقة باستقلالتهم أو إقالتهم، وفقاً لأحكام هيئة الرقابة المالية.
- تقديم المشورة بشأن الإذن لتعيين مراجعي الحسابات لتوفير خدمات للبنك، بدلاً من مراجعة البيانات المالية.

هـ - جهاز التفتيش

- مراجعة واعتماد خطة التفتيش السنوية.

٢ - اللجنة التنفيذية:

تستعرض اللجنة التنفيذية استراتيجية البنك الشاملة، وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة. تدرس اللجنة و تقيم:

أ - المنتجات الجديدة في مجال التجزئة والأوعية الادخارية أو أي خطط مالية .

ب - التسهيلات الائتمانية داخل السلطة الممنوحة للجنة وفقاً للسياسة الائتمانية للبنك.

ج - استراتيجيات وقرارات الاستثمار وفقاً للسلطات الممنوحة للجنة .

د - تسوية أو إعادة جدولة الديون المتعثرة طبقا لمجموعة سياسات البنك.

هـ - تحديد المخصصات والاحتياطيات وفقاً للبنك المركزي المصري ولوائح وسياسات البنك الداخلية.

تضمن اللجنة الالتزام وتنفيذ جميع تعليمات وتشريعات البنك المركزي، و تتابع النتائج المالية ومؤشرات الأداء في البنك على أساس شهري بالإضافة إلي باقي المجالات ذات الصلة .

توافق الجنة على النفقات الرأسمالية الخاصة بشراء فروع جديدة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والمشتريات، وذلك بعد دراستها والموافقة عليها من قبل اللجان المختصة.

توافق اللجنة علي التعديلات الخاصة بسياسات الموارد البشرية، ونظم الحوافز، ونظم التقييم. وتقيم اللجنة أداء البنك والتنافسية ووضع العلامة التجارية بالنسبة للسوق المحلية وفي جميع البلدان التي لديها فروع بنك مصر أو الشركات التابعة. لجان لها الصلاحيات الإدارية والمالية وفقاً للوائح البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة. اللجنة لديها صلاحيات إدارية ومالية وفقا لقوانين البنك والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة كما أن لديها سلطات إقراض وفقاً للسياسة الائتمانية المعتمدة. ويجوز لمجلس الإدارة أن يفوض سلطات إضافية إلى اللجنة التنفيذية عندما تعتبر ضرورة لتسهيل عمليات البنك.

٣ - لجنة الحوكمة:

- تتولى اللجنه عدد من المسؤوليات والتي تشمل ما يلي:-
- تحديد الاطر العامه لتفعيل دليل الحوكمه المعمول به فى البنك.
 - مراجعته دليل الحوكمه بالبنك دوريا كل عام على الاقل وذلك لتحديثه وتطويره بما يتوافق مع المستجدات المصرفيه والتغيرات فى اهداف البنك والتوصيه لمجلس الادارة باى تغييرات ملائمه.
 - تزويد مجلس الادارة بالتقاير والتوصيات بناءا على النتائج التى يتم التوصل اليها من خلال عمل اللجنة.
 - التأكد من توفر سياسات ونظم ووسائل للتطبيق تحقق الاتى:-

- التزام الادارة العليا ومجلس الادارة بمبادئ الحوكمه.
- تطبيق الممارسات الجيدة بالبنك وفقا لمقررات بازل.
- التزام العاملين بتنفيذ ما ورد بميثاق اخلاق وسلوكيات العمل المصرفى بالبنك.
- قيام الادارة المعنيه بالبنك بمتابعه مدى تطبيق قواعد الحوكمه بالشركات التى اسسها او يساهم فيها البنك.
- تطبيق قواعد الحوكمه بشأن ادارة الموقف الطارئه والازمات.
- التحقق من الاتى:-
- توافر خطوط واضحه للمسئوليه والمحاسبه بالبنك وضمان وضوح القواعد المتعلقة بذلك.
- وجود سياسه لكيفيه التعامل مع الاطراف ذات العلاقه.
- وجود نظام فعال للرقابه الداخليه وادراة المخاطر والالتزام بالقوانين والتشريعات.
- وجود سياسه للتعاغب او الاحلال الوظائف المختلفه

بالبنك يتم العمل بها .

• اتباع البنك لسياسه واضحه للمسؤوليه لسياسه واضحه للمسؤوليه الاجتماعيه اتجاه العاملين بالبنك واتجاه المجتمع.

٤- اللجنةالمعلوماتية:

مهامواختصاصاتاللجنة :-

- إقرار التوجه والخطط والبرامج المرتبطة بالمعلوماتية .
- مراجعة مشروع الموازنة السنوية للأنشطة المعلوماتية تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة .
- إبداء الرأي في التعاقدات على تقديم خدمات أو توريد نظم ومعدات ترتبط بالأنشطة المعلوماتية والتي تخضع قيمة كل منها للاختصاص المالي لمجلس الإدارة .
- المتابعة بصفة دورية لمراحل تنفيذ الخطط والبرامج المعلوماتية وكذلك التطورات العالمية في هذا الشأن .
- دراسة جدوى الاستعانة بجهات استشارية لتنفيذ مهام محددة تستهدف تحقيق قيمة مضافة للبنية المعلوماتية للبنك ومدى الاستفادة منها .
- الإحاطة بأي شكاوى متكررة من/أو مشكلات جوهرية تتعلق بأي من مكونات البنية المعلوماتية للبنك .
- متابعة نتائج الاستطلاع السنوي عن مدى رضا واستفادة كل من العملاء ومختلف قطاعات البنك من البنية المعلوماتية والخدمات المرتبطة بها، ومناقشة نتائج الاستقصاء .

- الإحاطة بمؤشرات الأداء المرتبطة بالمعلوماتية ومدى الاستفادة منها من حيث (أ) الخدمات المقدمة ، و(ب) الكفاءة والدقة فى العمليات التشغيلية ، و(ج) توقيتات ومحتوى التقارير المستخرجة لدعم اتخاذ القرار والرقابة وإدارة المخاطر وتفعيل الجهود التسويقية للعملاء وقياس أداء مختلف مراكز الربحية ، و(د) حفظ واسترجاع البيانات والوثائق .
- متابعة وضع الخطط واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوقى المخاطر المعلوماتية وضمان استمرارية الخدمات والتشغيل وحماية البيانات .

• رصد أي ملاحظات أو توصيات لمراجعي الحسابات وملاحظات الجهات الرقابية وخبراء أمن المعلومات الذين قد يستعين بهم البنك وذلك فيما يتعلق بالبنية المعلوماتية للبنك .

٥ -اللجنة العليا للاستثمار:

تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على الأنشطة الاستثمارية من منظور استراتيجي. وتركز اللجنة على المحاور التالية: -

أ - مناخ القطاع المصرفي و الاقتصاد الكلى وتأثيرها على البنك.

ب - الاستراتيجية الاستثمارية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على معايير المحاسبة والضرائب وقوانين وشروط الانتظام وسياسات البنك.

ج - تقييم المخاطر المصاحبة للاستثمار في الأصول متعددة الفئات multiasset classes .

د - مراجعة مستويات المخاطر الاستثمارية لكل فئات الأصول وبشكل عام.

هـ - تحديد معايير لتقارير الاستثمار المنتظمة .

و- ضمان أن يتم الالتزام بالمبادئ التوجيهية للاستثمار والإجراءات المعمول بها لضمان إدارة المحافظ وفقاً لسياسات الاستثمار لكل فئة من فئات الأصول.

ز- مراقبة الأداء تماشياً مع استراتيجية وأهداف البنك.

٦ - اللجنة العليا للائتمان:

تقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على الطلبات الائتمانية وفقاً للسياسة الائتمانية للبنك.

توافق اللجنة على توفير تسهيلات ائتمانية جديدة تمتد إلى الشركات المقترضة كما تشارك في القروض المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري اللجنة بصورة دورية متابعة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتعزيز التسهيلات الائتمانية القائمة.

وتتخذ اللجنة القرارات فيما يتعلق برفع أو خفض مستوى المقترضين على أساس تصنيف المخاطر، وإرسال الحالات الحرجة إلي إدارة معالجة الديون.

تضمن اللجنة أن تكون القروض في الحدود الآمنة للبنك وأن المخاطر محددة، وأن الضمانات ملزمة قانونياً، وصالحة وقابلة للتنفيذ. كما تولي اللجنة اهتماماً كبيراً بالتسعير والرسوم لضمان العائد مقابل المخاطر.

٧-اللجنة العليا للمخاطر:

المسؤوليات و المهام الرئيسيه للجنه :-

• تقوم اللجنة بمتابعه وظائف ادارة المخاطر بالبنك من خلال التقارير التى ترفع اليها من جهاز ادارة المخاطر كما تقوم اللجنة بمتابعه مدى الالتزام بالاستراتيجيات الخاصه براس المال وادارة السيوله و مخاطر الائتمان والسوقوالمخاطر التشغيليهومخاطر الالتزاموالسمعهوايه مخاطر اخرى قد يتعرض لها البنك وترفع اللجنة تقارير الى مجلس الادارةتتضمن مقترحات بشأن الاستراتيجات والسياسات الخاصه بادارة البنك للمخاطر للتصديق عليها من مجلس الادارة بعد ادخال ما يراه من تعديلات عليها .

• الرقابه والاشراف على تطبيق وتطوير وتقييم الاطار العام لادارة المخاطر بالبنك فيما يخص مخاطر الائتمان و الاستثمار والسوقوالسيولةومخاطر التشغيلوما يتضمنه ذلك من سياسات واجراءات وانظمه وادوات تستخدمها

الادارة التنفيذية فى السيطرة على المخاطر وتحديد حجم المخاطر المقبولة لكل من المخاطر الرئيسية فى ضوء البيئة المحيطة و الظروف الاقتصادية والماليه الحالية والمرقبه والتأكد من تطبيق واتباع المفاهيم والسياسات ذات الصلة بما يتماشى مع التعليمات الرقابية ومبادئ الحوكمة.

• مراجعه المفاهيم الجديده والسياسات والتعديلات الجوهرية لقيم ومبادئ المخاطر المقترحة من مدير عام جهاز ادارة المخاطر وابداء التوصيات بشأنها للعرض على مجلس الادارة وفى حاله وجود ايه انتهاكات لاي من تلك السياسات يتم عرض تقرير من مدير عام جهاز ادارة المخاطر على اللجنة لوضع التوصيات اللازمه بشأنها لعرضها على مجلس الادارة.

• التأكد من فعاليله انظمه ادارة المخاطر من خلال مراجعه ومناقشه مدير عام جهاز ادارة المخاطر بشأن نطاق عمل الجهاز والخطط والسياسات التى يتبعها وما اسفر عنه التطبيق الفعلى من معوقات وكيفية معالجه الجهاز لتلك المعوقات.

• مراجعه التقارير التى تتضمن المخاطر الرئيسية التى يواجهها البنك والتى تغطى كل من مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل والحدود المستخدمة لمتابعه التوظيفات بالاضافه الى وجهه نظر جهاز المخاطر فيما يخص النسب والمعدلات المقبولة للمخاطر وينبغى ايضا ان تشمل التقارير تقييم ادارة المخاطر لكل من احتمال حدوث تلك المخاطر المعينه.

• اكتمال انظمه الرقابة الداخلية بالبنك لادارة تلك المخاطر.

• مراجعه الاجراءات والسياسات المتبعة لوضع حدود قصوى لنسب المخاطر والتركزات بالاضافه الى الحصول على تقارير توضح الاتجاهات فى التوظيفات والتركزات مقابل الحدود المصرح بها .

•مراجعه حجم السيولة بالبنك وتقديم التوصيات للمجلس بشأن الإطار الشامل لمخاطر السيولة وما يتضمنه ذلك من نتائج الافتراضات المختلفه لاختيار الضغط .

• تقييم فاعليه دور جهاز ادارة المخاطر والتأكد من توافر العناصر المؤهلة من ذوى الخبرات و المهارات الضرورية لشغل جميع الوظائف بالهيكل الادارى المعتمد لجهاز ادارة المخاطر.

• التاكد على استقلاليه مدير عام جهاز ادارة المخاطر من خلال صلاحيه لرفع التقارير دون ايه عوائق الى مجلس الادارة او اللجنة العليا للمخاطر مباشرة وعدم قيامه بايه مسؤوليات ماليه وداريه قد تتعارض مع وظيفته كمدير عام لجهاز ادارة المخاطر.

• الاطلاع على التقارير والمعلومات المقدمة من رؤساء كل من جهاز إدارة المخاطر والالتزام و الحوكمة والتفتيش

والشئون المالية وادارة الاموال والشئون القانونية و المراجعين الخارجيين والبنك المركزى المصرى والخبراء فيما يخص الامور المتعلقة بالإطار العام لادارة المخاطر وتقييم المخاطر بالبنك.

• مراجعه كفاية ودوريه عرض وتقديم تقارير المخاطر لمجلس الادارة.

• تتم مراجعه ذاتيه لتقييم اختصاصات ومهام اللجنة العليا للمخاطر مرة على الأقل كل عامين او كلما تستدعى الحاجة وترفع اقتراحات تعديلها لمجلس الادارة للاعتماد .

الغرض من اللجنة:

الغرض من اللجنة هو معاونة مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته فيما يتعلق بالتحقق من اضطلاع الإدارة التنفيذية في تنفيذ برنامج ادارة المخاطر يتضمن تحديد و قياس ومراجعة و رقابة المخاطر و الحد منها، كذلك في مساعدة المجلس في وضع و تقييم الإطار العام لإدارة المخاطر و ما يتعلق به من سياسات و إجراءات وحدود و اساليب مستخدمة . و تمارس اللجنة دورها الرقابي في ضوء الإدراك الكامل أن مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية مسئولون بصورة تكاملية عن إدارة المخاطر بالبنك .

كما أن أن مدير عام جهاز إدارة المخاطر ببنك مصر مسئول بصفة مباشرة عن إدارة مخاطر الائتمان و الاستثمار و السوق و السيولة والمخاطر التشغيلية وبالبنك على أساس متكامل كما يتولى قيادة إجراءات حوكمة المخاطر (Risk Governance Processes) بما في ذلك قياس المخاطر و مرقبتها و التحكم بها أو التخفيف منها و رفع التقارير عنها .

٨ - لجنة الأجور والمزايا:

تتولى اللجنة الإشراف العام علي سياسات الدخل والمزايا بالبنك :-

- أ – مراجعة هيكل وتنافسية برامج الدخل والمزايا الخاصة بالعاملين بالبنك بغرض تحقيق ما يلي :-
- اجتذاب والحفاظ على الكوادر المتميزة.
- تحفيز العاملين لتحقيق أهداف ونمو أعمال البنك .
- ب – متابعة وتقييم الهيكل العام للدخل والمزايا بالبنك بما في ذلك :-
- دراسةواقترحالجوانبالأساسيةفيفلسفةواستراتيجية الدخل والمزايا بالبنك .
- التأكد من سياسات الحوافز الممنوحة للمديرين لا تؤدي إلى قبول مخاطر زائدة.
- ألمراجعة الدورية للسياسات والبرامج العامة للدخل والمزايا لعرضها علي مجلس الإدارة للإقرار .
- المراجعة الدورية لبرامج المزايا طويلة الأجل مثل مكافأة نهاية الخدمة أو الرعاية الصحية بعد التقاعد لعرضها علي مجلس الإدارة للإقرار .

يتعين على المؤسسات تحفيز انتشار وتطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة

لقد كان المجتمع الزراعي المصري القديم مجتمعًا مستدامًا بطبيعته. وعلى عكس الممارسات الحالية التي تقوم بتدمير الغابات لإنتاج الورق، فقد كان ورق البردي يُعتبر مصدرًا متجددًا للورق وغيره من السلع مثل الصنادل والسلال التي يمكن تدويرها.

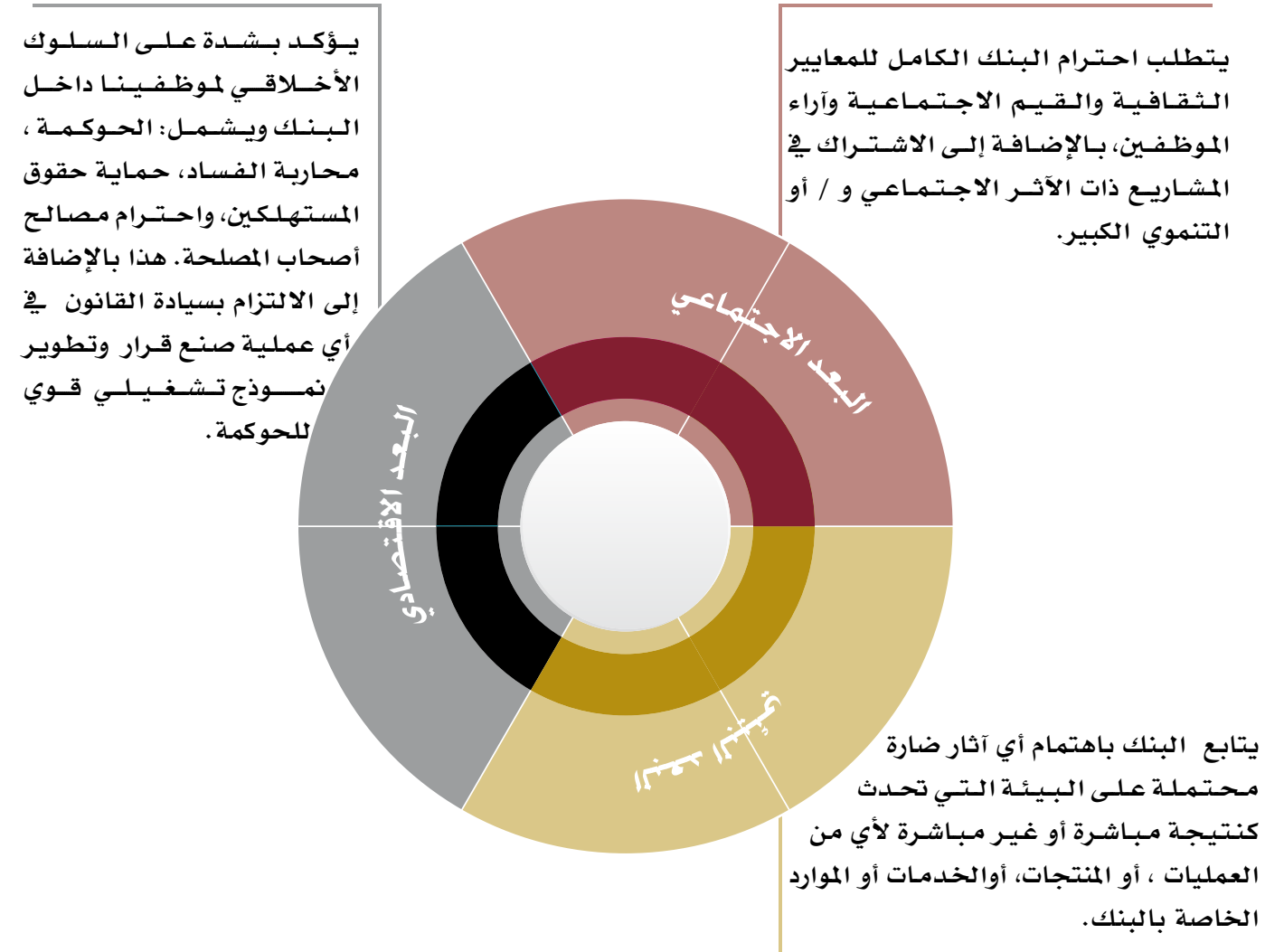
من حائط بارز منحوت في متحف حتشيسوت الواقع بالقرب من مدينة الأقصر - ١٤٧٨-١٤٥٨ قبل الميلاد (الأسرة الثامنة عشر)

التزاماتنا

نلتزم كمؤسسة مالية رائدة بسلامة عملياتنا وشفافية المعلومات التي نقدمها لمساهميننا. ويُعد التمسك بسياسة الحوكمة القوية، والالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية ، والإدارة الفعالة للمخاطر، من العناصر الحيوية لاستمرارنا كمؤسسة مالية مسؤولة وشفافة ومُدارة بعناية.

تعكس السياسات التي ينتهجها بنك مصر التزاماً قوياً نحو تحقيق أهدافه وضماناً لامتثاله لأسس الاستدامة. ونحن في بنك مصر، نسعي للحفاظ على المعايير العالية للخدمة من خلال البحث عن فرص جديدة لتطوير عملنا وبيئتنا الاجتماعية. ويواصل البنك سعيه للحصول على فرص للتنمية الاجتماعية و المستدامة والتي من شأنها أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع.

رؤيتنا للاستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية:-



تنعكس جوانب الاستدامة على جميع العمليات بالبنك من خلال عدد من السياسات:

- ١- الحوكمة والمعايير
- ٢- ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل المصري
- ٣- الإبلاغ عن المخالفات
- ٤- حماية البيانات
- ٥- غسل الأموال
- ٦- نظام التعويضات / المكافآت
- ٧- إدارة المخاطر

إدارة الحوكمة والمعايير

يلتزم مجلس إدارة بنك مصر بوضع والحفاظ على أعلى معايير لسياسة الحوكمة في جميع عملياته، حيث أن الحوكمة الرشيدة أمر مهم جداً لتحقيق نجاح بنك مصر و استدامته على المدى الطويل. ونحن نؤمن بأهمية وجود إطار حوكمة قوي و شفاف من أجل تحقيق النجاح المستدام لبنك مصر.

يُدار بنك مصر من قبل فريق إدارة متفانٍ يعمل في إطار نظام حوكمة واضح لتعظيم القيمة لأصحاب المصلحة والحفاظ على أعلى قيمة دفترية في حال بيع الأنشطة والأصول. ومن أجل التحسين المستمر لإجراءات الالتزام باعتبارها عنصراً أساسياً في النظام الرقابي للبنك، تم توفير عدة قنوات لشئون الموظفين و تم إخطارهم بميثاق أخلاق وسلوكيات العمل المصري.

إن الحوكمة الفعالة وفقاً لأعلى المعايير الدولية هي جوهر هويتنا وعملياتنا. ونحن نعمل على التأكيد على المسؤولية، والإدارة التي تحركها القيم، والرقابة الخاصة بالبنك من خلال نظام الحوكمة الذي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية: العلاقات الجيدة مع أصحاب المصلحة ومكافآت المديرين والموظفين المرتبطة بالأداء، والإبلاغ الشفاف عن المشاكل.

يلتزم مجلس إدارة البنك أيضاً بأعلى معايير النزاهة والأخلاق. ويتم التعامل مع المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية ، وحوكمة إدارة المخاطر، وكذلك السياسات والممارسات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية باعتبارها أولوية قصوى داخل اجتماعات

مجلس الإدارة.

ركائز بنك مصر الخمس للحوكمة الرشيدة:

يعمل البنك على ضمان تنفيذ سياسات الحوكمة ذات الصلة من خلال:

– **العملاء:** التأكيد على المزايا والعوائد لكل من البنك وعمالته، والخدمة المتميزة للعملاء ، والالتزام بسرية البيانات والحسابات والشفافية

– **الموظفون:** ضمان المعاملة العادلة، وظروف العمل المناسبة والأمن، والالتزام بأعلى مستوى للمهنية وأخلاقيات العمل و تشجيع الموظفين على المشاركة في مختلف أنشطة البنك الاجتماعية والخيرية

– **الأهداف:** تشجيع تمويل المشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة و / أو التي تكون صديقة للبيئة، ودعم المشاريع التي تخدم شريحة مجتمعية أوسع؛ بما في ذلك المشاريع الصغيرة التي تتطلب ارتفاع معدلات التوظيف، وتشجيع الموردين على الالتزام بالأخلاق ، ودعم ترشيد استهلاك المياه ، والطاقة والورق ، بالإضافة إلى التدوير وحماية البيئة.

– **المجتمع:** استخدام أدوات فعالة لتعزيز استدامة المجتمع وتجنب الممارسات الاجتماعية غير المقبولة.

التقارير والمتابعة: يقدم رئيس الحوكمة بالبنك تقارير دورية كل ستة أشهر للجنة الحوكمة بالبنك للمتابعة ، و ذلك لضمان تنفيذ أهداف البنك وبرامج الاستدامة بما يتفق مع مبادئ الحوكمة الدولية. ويتم إدراج هذه التقارير في البيان السنوي الصادر عن مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ببنك مصر

يُعرف بنك مصر بنزاهة مبادئه، التي تُعد من أهم الأصول التي يلتزم بها المدبرون والموظفون.

تُلزم قواعد سلوك بنك مصر المديرين والموظفين على حد سواء بتجنب مجالات النزاع التي تنطوي على خطر مادي أو ضرر قد يلحق بمصلحة العملاء الحاليين أو المحتملين. ويلتزم المدبرون والموظفون بالسرية المهنية ويُحظر عليهم الالتحاق بأي عمل خارجي.

يُسمح للموظفين بتقاسم المعلومات السرية فقط إذا

اقتضت الضرورة قيامهم بأداء وظيفة ما . ولم يُبلغ أعضاء مجلس الإدارة عن أي تضارب للمصالح في عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ .

الإبلاغ عن المخالفات

ويعتمد البنك بصفة أساسية على موظفيه كحصن أمين لضمان صدق ونزاهة العمليات طوال الوقت ، حيث يتحمل الموظفون المسئولية الكاملة فى الحفاظ على سمعة البنك ، وفى المقابل يؤمن البنك بضرورة الاستثمار فى عناصره البشرية من خلال تقديم دورات تدريبية للموظفين بصفة دورية على الأنظمة المصرفية ومزاولة الأنشطة غير المشروعة كالرشوة ، الفساد ، غسل الأموال ، والتداول باستخدام معلومات داخلية ، فضلاً عن تكافؤ الفرص وسرية البيانات.

يقوم بنك مصر بفتح قناة اتصال شاملة خاصة بالالتزام، عن طريق البريد، أو البريد الإلكتروني أوالمقابلات الشخصية التي تسمح للموظفين بالقيام بالإفصاحات عندما تكون القنوات الطبيعية لمثل هذه الشكاوي أو المخاوف غير متوفرة أو غير مناسبة. وتعتبر قناة الاتصال متنفسا للموظفين للإفصاح عن مخاوفهم تجاه عدد من المسائل بما في ذلك انتهاكات القانون أو اللوائح، مزاعم الرشوة و/ أو الفساد ، عدم الالتزام بالسياسات، شبهات غسل الأموال ، مخالفات الرقابة الداخلية و / أو الاحتيال أو الخطأ المتعمد في السجلات المالية .

تُعتبر إدارة الالتزام مسئؤلة عن تشغيل قناة الاتصال والتعامل مع جميع حالات الإفصاح على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يتم مراجعة جميع الحالات ويتم إجراء التحقيقات اللازمة بصدها .ويمكن أيضًا أن تثار قضايا المخالفات التي تم الإبلاغ عنها مباشرة مع كبار المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات؛ فضلاً عن إدارات الموارد البشرية والأمن والتزوير .

لا يقبل البنك أن يتحمل أي خطر قد يؤثرعلى سمعة المرموقة التي اكتسبها على مدى سنوات طويلة، وهو على استعداد للقيام بمجموعة من الإجراءات وتغيير نتائج خطط أعماله للحفاظ على اسمه ، ومكانته ، وهويته ونزاهته .

حماية البيانات

نحن نطبق نظاماً شاملاً لضمان الاستخدام الجيد لجميع البيانات وحمايتها ، وخاصة تلك المتعلقة بالعملاء . ونقوم أيضًا بتنفيذ إجراءات محددة للحد من التعرض المحتمل لأي فرد أو منظمة تعمل في أنشطة غير مشروعة مثل غسل الأموال أوالإرهاب، أوالممارسات البيئية غير المسئولة و / أو العمليات التي قد تنطوي على عمل قسري أو إلزامي للأطفال أوالتي تنتهك حقوق الإنسان .

ونحن نحرص في عمليتنا اليومية على تطبيق سياسات شاملة لحماية البيانات فضلاً عن القواعد والمعايير لضمان الالتزام اليومي بكل اللوائح القانونية ذات الصلة، والتي قد تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى .

تساعد التدابير الوقائية على تلافي فقدان البيانات و / أو انتهاك أنظمة حماية البيانات. ونحن نحقق دائماً في الشكاوى بدقة، وننظم دورات تدريبية منتظمة لرفع الوعي حول حماية البيانات بين موظفينا لضمان امتثالهم للوائح.

ينسق مكتب حماية البيانات (مجموعة حماية البيانات) ، يقيم ويراقب الممارسات في هذا المجال، حيث إنه يعمل بالتعاون مع شبكة من خبراء حماية البيانات في البنك .

إدارة مكافحة غسل الأموال

يوفر برنامجنا لمكافحة غسل الأموال الدعم القوي للجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وغيرها من الأعمال الإجرامية. ونحن نفحص ونجري تحريات بخصوص العملاء والمعاملات الجارية باستخدام إجراءات دقيقة ونظام رصد آلي.

ويتم تطبيق إجراءات بنك مصر لمكافحة غسل الأموال في جميع وحدات عملنا في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن موقعها ، ويتعين على جميع الموظفين وكبار المديرين الامتثال لها لتلافي إساءة استخدام اسمنا أو منتجاتنا و / أو خدماتنا لأغراض غسل الأموال. ولضمان تطبيقنا لأفضل ممارسات الالتزام، يراجع بنك مصر استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال بشكل روتيني .

في نطاق برنامج الالتزام الخاص ببنك مصر، يلتزم جميع موظفينا بالامتثال التام لقوانين مكافحة الفساد والرشوة المحلية والدولية . ويُمنع كبار المديرين والموظفين من تلقي أوقبول أو تقديم أو دفع أو إجازة أي رشوة أو أي شكل من أشكال الفساد .

ويُقدر بنك مصر أيضًا أهمية الشفافية والنزاهة في جميع أعماله لتجنب أي عمل غير لائق أو سلوك مشكوك فيه سواء من موظفينا أو من أي طرف ثالث يربطنا به عمل.

ولقد أنهى بنك مصر جميع الإجراءات الخاصة بشراء التطبيقات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ لوائح قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية لكافة فروعها في مصر والإمارات و فرنسا. وقد تم تنفيذ العملية من خلال جهود حثيثة ومشاركة معظم الموظفين من ذوي الخبرة وكذلك الإدارة العليا للبنك.

نظام التعويضات/المكافآت

يحتوي هذا القسم على الإفصاحات المعلنة الخاصة بموافقة البنك المركزى المصري على مستويات الأجورالخاصة بأعلى عشرة مديرين تنفيذيين ببنك مصر، كما أنه يحتوي أيضًا على إفصاحات طوعية أخرى عن مستويات أجور العاملين في الفروع المحلية والدولية للبنك .

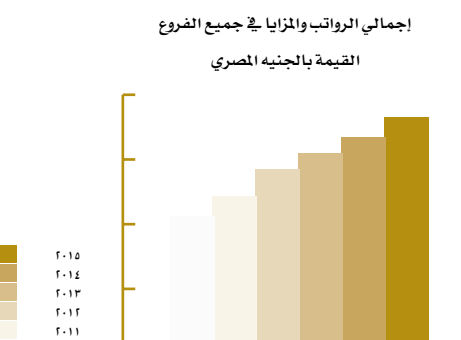
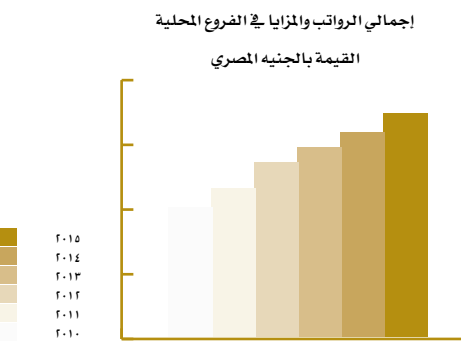
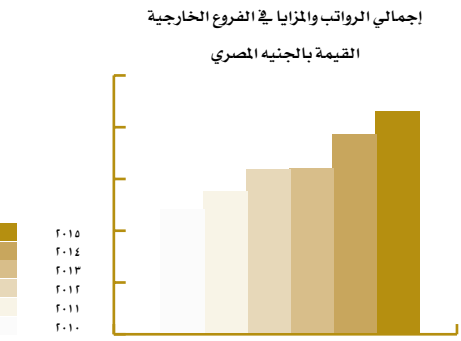
وسوف يستمر البنك في إيلاء اهتمام كبير للموارد البشرية التي تعتبر من أهم الأصول. و في هذا السياق، يتم تحديث هيكل الأجور سنوياً لمواكبة أي تغييرات محتملة في أجورالعاملين في السوق المحلية، وقد يتم إجراء تعديلات لجذب المصرفيين المؤهلين أو الشباب .

ويبلغ متوسط الدخل الشهري لأكبر عشرين موظفا بالبنك في مصر ٦٩,٦٩٤ جنيه مصري، و يتم مقارنة رواتب المديرين التنفيذيين بنظرائهم في البنوك المنافسة الأخرى. هذا ويتم تحديد كافة رواتب الموظفين وفقاً لخبراتهم المهنية ومعايير السوق.

ويبلغ متوسط صافي الراتب الشهري للموظف حديث التخرج بالبنك ٣,٦٠٠ جنيه مصرى .

و إرتفع متوسط التكلفة السنوية للموظفين من حيث الأجور والمزايا بنسبة ٦٩ ٪ في عام ٢٠١٥ ، لتصل إلى ١٤٤,٠٠٦ جنيه مصرى مقارنة ب ٨٥,١٢٧ جنيه مصرى في عام ٢٠١٠ .

يلتزم البنك بتطبيق لوائح وقوانين البنك المركزي المصري الخاصة بنظام المرتبات والتي تنص على أن يتقاضى جميع موظفي البنوك والأطراف المتعاقدة الأخرى أو مقدمي الخدمات أجورهم وفي الموعد المحدد .



القيمة بالجنيه المصري						
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٨٦,٤٢٨	٧٧,١٩١	٦٣,٩٣١	٦٣,٣٣٣	٥٤,٦٨٤	٤٧,٥١٧	إجمالي الرواتب والمزايا في الفروع الخارجية
١,٧٤٦,٦٢٢	١,٥٩٨,٦١٨	١,٤٨٠,٧٧٥	١,٣٥٩,٤٩٧	١,١٤٩,٥١٠	١,٠٠١,٣٨٧	إجمالي الرواتب والمزايا في الفروع المحلية
١,٨٣٣,٠٥٠	١,٦٧٥,٨٠٩	١,٥٤١,٧٠٦	١,٤٢٩,٨٢٩	١,٢٠٤,١٩٤	١,٠٤٨,٩٠٤	إجمالي الرواتب والمزايا في جميع الفروع

«ينبغي على المؤسسات مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة»

هذه القصة الخالدة - قصة «خون أنوب» توضح كيفية دفاعه عن حقوقه عن طريق إرساله رسائل إلى عمدة مدينته لاستعادة حقوقه المنتزعة وكيف أرسلت تلك الرسائل أمام الفرعون نفسه - «نابكورخيتي»

لقنت هذه القصة درساً لطلاب معبد آمون رع عن «كيفية تسليط الضوء على حَقك» ، كما أظهرت كيف أن النظام القضائي في مصر لا يقبل الابتزاز و الرشوة

مقبرة المسئول السياسي المصري ثيب آمون، تعود إلى عام ١٣٥٠ قبل الميلاد، محفوظة بالمتحف البريطاني



في مناخ تتزايد فيه المخاوف من المخاطر المالية على الصعيد العالمي ، يعمل بنك مصر بنشاط من أجل توفير أفضل النصائح، والمعلومات الأكثر موثوقية للمؤسسات بجميع أنواعها وأحجامها ، وذلك من أجل موافاتهم بأطر قوية لإدارة المخاطر المالية التي تلبي متطلبات الالتزام، وتساهم في تعزيز الأداء وصنع قراراً أفضل.

وتقدم لجنة المراجعة ببنك مصر تقييماً مستقلاً حول مدى كفاية وفعالية الإطار العام لإدارة المخاطر وهياكل حوكمة المخاطر داخل البنك وتقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة .

إن وجود نظام ناجح لإدارة المخاطر يُعتبر أساسياً لنمو عمليات بنك مصر و تعظيم القيمة لأصحاب المصلحة. ولهذا السبب ، تقع إدارة المخاطر في صميم استراتيجيات أعمالنا. و يقوم البنك بانتظام بفحص جميع أنشطته للتأكد من عدم تعرضها لمخاطر كبيرة.

ويهدف البنك إلى مواصلة تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد بينما يحاول تجنب -أو على الأقل الحد من- أي تأثير سلبي محتمل على البيئة، والمجتمع والأداء المالي للبنك.

تقوم سياسات إدارة المخاطر ببنك مصر بتحديد وتحليل المخاطر ووضع الحدود المناسبة لها والوسائل الفعالة للسيطرة عليها. كما يتم مراقبة الالتزام بتلك الحدود من خلال معلومات موثوقة و حديثة. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر للتأكد من توافقها مع التغييرات في الأسواق وظهور منتجات جديدة. كما يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد، وتقييم والتحوط من المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات ذات الصلة بالبنك.

موردو ومقدمو الخدمات ببنك مصر

يُعتبر بناء علاقات قوية مع شبكة من الموردين أمراً ضرورياً لخدماتنا وعملياتنا. نحن نختار مورديننا وفقا لأرقى المعايير، إذ إننا نسعى للعثور لديهم على ما نهدف إليه : الالتزامات طويلة الأجل، والولاء، والأخلاق والشفافية.

ونتيجة لذلك، يحتفظ بنك مصر بالحق في التحقق من التزام الموردين بقواعد «السلوك المهني والأخلاقي للموردين». كما ينبغي على الموردين والمقاولين من الباطن الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة لإثبات امتثالهم للقوانين والمبادئ المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك. ويجب أيضاً على الموردين التأكد من اعتراف والتزام موظفيهم ووكلائهم وجميع مقاولي الباطن الذين يتعاملون معهم (بطريق مباشر أو غير مباشر) بمبادئ القواعد السلوكية.

في حالة حدوث أي انتهاك لقواعد السلوك المهني والأخلاقي للموردين ، يحتفظ البنك بالحق في اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً للتعامل مع الأمر.

ويطالب بنك مصر أيضا جميع مورديه والموظفين العاملين في توريد السلع أو الخدمات للبنك والمقاولين من الباطن بالالتزام بقوانين الدولة والسوق.

الخصوصية والسرية مهمة جداً في جميع تعاملاتنا، فلا يُسمح للموردين بالكشف عن أي معلومات خاصة أو سرية دون الحصول على إذن مسبق من البنك. كما يجب عليهم تقديم تقرير عن الحالات التي تم اكتشافها أو الاشتباه فيها، أو عن فقدان أى معلومات خاصة أو سرية تتعلق ببنك مصر، أو عملائه أو عملياته ، أو بموردين آخرين يتعاملون مع البنك.

ويعمل بنك مصر أيضاً على التأكد من أن جميع عملياته، وموظفيه والموردين الذين يتعاملون معه ملتزمون بالقوانين والاتفاقيات المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية بما في ذلك مايلي:

- لا لعمل الأطفال: لا يُسمح لإدارة البنك أو مورديه، تحت أي ظرف، بتوظيف الأطفال
- المعاملة الإنسانية: يجب على الموردين توفير مكان آمن للعمل لا يتعرض فيه العاملون للتحرش و/أو المعاملة اللاإنسانية.
- الحد من استهلاك الموارد والانبعاثات: تم تشجيع الموردين على استخدام المواد الخام والموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة. ويبذل البنك كافة الجهود للحد من استهلاك الطاقة والوقود لخفض الانبعاثات الخطيرة الصادرة عنهم وتشجيع استخدام العمليات صديقة البيئة.
- المواد الخطرة: يؤكد البنك على أهمية المناولة الآمنة والتخلص من أي مواد خطرة.
- استخدام تكنولوجيا أكثر أماناً: يفضل البنك استخدام تكنولوجيا جديدة متقدمة صديقة للبيئة

«ينبغي على المؤسسات دعم النهج الوقائي لمواجهة التحديات البيئية»

عبد المصريون نهر النيل «حابي». وكان بالنسبة لهم بمثابة
الحبل السري. حتى اليوم، يردد المصريون مقولة
« نتمنى أن نشرب دائماً من النيل - وتلك نعمة كبيرة في حد
ذاتها».

نسخة طبق الأصل من جزء من مقبرة ميتا ١٩٢٤، الذي عاش في الفترة ما بين ١٤٠٠-١٣٥٢ قبل الميلاد تقريباً، المعروضة بمتحف متروبوليتان.



استدامة البيئة

لا يزال بنك مصر ملتزماً بتحقيق عائدات مالية قوية ومستدامة، مع احترام البيئة والمجتمع الذي يعمل في ظلهما. ولتلبية هذا الهدف، وضع البنك خطة للحد من انبعاثات الكربون في أماكن العمل من خلال مختلف المبادرات التي شملت ما يلي:

خفض استهلاك الطاقة

لخفض استهلاك الطاقة بنسبة ٧٥٪. فروع بنك مصر الجديدة والمجددة مجهزة بالكامل بالإضاءة الحديثة LED ويخطط البنك أيضًا لاستخدام نظام آلي يتضمن أجهزة استشعار الإشغال لخفض المزيد من استهلاكه للطاقة والمياه.

إجراءات السلامة

لقد تم تجهيز فروع بنك مصر بالكامل بنظام استشعار الحرائق، كما تم تزويد العمال من ذوي الياقات الزرقاء بأحذية السلامة وأقنعة واقية جنباً إلى جنب مع غيرها من الأدوات لحمايتهم من أي ضرر محتمل نتيجة تعرضهم للغبار أو أي خطر آخر.

الانبعاثات

لقد استبدل بنك مصر ٥٢ حافلة قديمة لتفكيكها وتدويرها بأخرى جديدة للحد من انبعاث الغازات الخطرة بنسبة ٨٠٪. وتم وضع دليل عمل لتطوير فروع البنك لتوفير بيئة صحية و مكان عمل صديق للبيئة ، حيث يحظر التدخين داخل المباني المغلقة.

موظفونا

نحن ننظر إلى الموارد البشرية في بنك مصر باعتبارها أعلى ما لدينا. يتم العمل في البنك بقيادة الأفراد حيث نعتد بشكل كبير على التزامات موظفينا وجهودهم لنواصل الازدهار والنجاح. ونحن نؤمن أن المشاركة الكبيرة للموظفين تؤدي إلى نتائج تجارية إيجابية ، إذ إنه يُحسن بيئة العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، والحفاظ على المواهب ، والحد من التغيب، وتحسين خدماتنا بشكل عام و تحقيق رضا أفضل للعملاء.

يُقدرالبنك موارده البشرية التي تُعتبرأداة حيوية لتحقيق الاستدامة من خلال ما يلي:-

القيم

نحن نسعى للتميز في تلبية كافة الاحتياجات المصرفية لعملائنا ولهذا السبب نحن في احتياج إلى مستويات عالية من السلوك من جميع موظفينا، ونتوقع منهم العمل بنزاهة تامة في تنفيذ واجباتهم اليومية. يُعتبرالتنوع قيمة أساسية، وميزة استراتيجية وقوة دافعة لثقافة بنك مصر.ويحمل البنك أيضًا كل التقدير للمواهب الخاصة ويعمل على تزويدهم بكافة سبل الرعاية والاهتمام. ويُمنح الأفراد الموهوبون فرصاً خاصة للتعلم وزيادة كفاءاتهم ليتمكنوا من ملء المناصب الرئيسية للبنك في المستقبل.

ويؤمن بنك مصر أيضًا بأهمية تعيين المزيد من الشباب في البنك. وفي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط عمر العاملين ٢٨ عاماً مقارنة ب ٤٤ عاماً في عام ٢٠٠٥.

التنوع

الاستثمار في مواردنا البشرية

يحرص بنك مصر على احترام مختلف قيم وآراء موظفيه كجزء من التزامه بخدمة مجتمع متنوع وشامل. ويتم تشجيع جميع العاملين في البنك على مناقشة آرائهم ومخاوفهم بحرية. ولا يتم التسامح على الإطلاق بأي تحيز أو تمييز من أي نوع على أساس النوع الاجتماعي أوالعمر أوالعرق أوالدين أوالإعاقة. وعلى مدى السنوات الطويلة، كان بنك مصر يؤمن دائماً بمبدأ تكافؤ الفرص.

حول أهمية العمل الجماعي ويوفر برامج ترفيهية يتفاعل فيها الموظفون من مختلف المناطق و يقضون وقتاً ممتعاً معاً، مما يعزز الطاقة الإيجابية بينهم.

لقد وقع بنك مصر عقدًا مع شركة Lobue Associates Inc لتدريب عدد من الموظفين من أجل تقييم وتحسين عملية الإنتاج وكذلك بيئة العمل.

ويهدف البرنامج التدريبي PSI لتحسين بيئة العمل ورفع معدل الكفاءة وجودة الخدمات المقدمة من العاملين لتهيئتهم على فهم وتطبيق مهارات وتقنيات PSI والتي تشمل: تدفق العمليات، وتحليل الطاقة الاستيعابية، ونظم المعلومات الإدارية، والقوى العاملة، وتنفيذ الخطط.

ويواصل بنك مصر أيضًا زيادة عدد دورات التدريب المهني، حيث قام بتنظيم ١٩,٧٣٢ دورة بإجمالي ٣١٥,٧٦٩ ساعة خلال السنة المالية ٢٠١٤ / ٢٠١٥، بالمقارنة بـ ٢٩٧,٥٣٢ ساعة في السنة المالية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البنك دورات تدريبية خارجية لعدد ٧,٢٠٩ موظف في عام ٢٠١٥.

علاوة على ذلك، يقدم بنك مصر فرصاً للتدريب المكثف وبيئة داعمة ترعى الإدارة الذاتية في قطاع المعاملات المصرفية الإسلامية . وفي عام ٢٠١٥، تلقى ٨٠٠ موظف ٢٨ برنامجاً تدريبياً للتطوير المهني ، كما نظم البنك خمس ورش عمل تنموية لـ ١٥٠ موظفاً عن قطاع المعاملات المصرفية الإسلامية ومبادئه.

يتبع قطاع الاستثمار و أسواق رأس المال المبدأ

الرئيسي للبنك الخاص بالتركيز على تنمية الموارد البشرية. وتوفر المجموعة دورات تدريبية منتظمة لموظفيها للتعرف على أحدث المهارات الإدارية والفنية في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي عام ٢٠١٥، نظم قطاع الاستثمار و أسواق المال دورة تدريبية خاصة حول إعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير التي وضعها البنك المركزي المصري، والمعايير الدولية الخاصة بالحاسبة المالية. كما نظمت دورات تدريبية حول محفظة الدخل الثابت وإدارة الأزمات، فضلاً عن غيرها من الدورات في مجالات: أسواق رأس المال، والتجارة، والاستثمار، وعمليات التقييم. ونظمت المجموعة أيضًا حلقات دراسية خاصة لموظفين آخرين في البنك عن مختلف منتجات البنك وصناديق الاستثمار.

ويحصل موظفو بنك مصر لبنان - البالغ عددهم ٢٢٠ موظفاً - على دورات تدريبية بصفة مستمرة لضمان الحفاظ على بيئة عمل فعالة.

التخطيط لتعاقب الموظفين

قادة المستقبل

لقد كان الهدف من استراتيجيتنا في اكتشاف المواهب الشابة من خلال مشروع «قادة المستقبل» هو ضمان وجود مرشحين مؤهلين تأهيلاً عالياً، يفهمون معاييرنا و يعملون على تجسيد قيمنا، ليتمكنوا من شغل مناصب قيادية في المستقبل.

برنامج المواهب

يعمل بنك مصر باستمرار على التأكد من وجود حصة عادلة من المصرفيين الشباب الموهوبين، المتوافقين مع المعايير العالمية للبنك، والقادرين على الوفاء بمطالب البنك وتنفيذ استراتيجياته.

دوران العمالة

يتميز بنك مصر بمعدل دوران منخفض للعمالة بين البنوك الأخرى، حيث سجل نسبة ١,٢٤ ٪ في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ التي تشكلت أساساً من الموظفين الذين بلغوا سن التقاعد ،وهو ما يعكس ارتفاع معدل رضا الموظفين .

حقوق الإنسان والرفاهية

يلتزم كل من البنك والموردين بالامتثال لجميع اللوائح المعمول بها، وكذلك لأي معايير قائمة وإتفاقيات أو مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان ، والرفاهية وسلامة الموظفين والعملاء ، من خلال الالتزام بالمتطلبات التالية:

- لا لعمل الأطفال: لا يُسمح لإدارة البنك أومورديه - تحت أي ظرف - بتوظيف الأطفال
- المعاملة الإنسانية: ضمان وجود مكان للعمل لا يتعرض فيه الموظفون للمعاملة اللاإنسانية
- لا للتمييز على أساس العرق ، النوع الاجتماعي وأوالدين: يُحظر التحرش بجميع أشكاله أو التمييز المتعمد على أساس العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية، أو على أي أساس آخر و ذلك بقوة

القانون.

- الصحة والسلامة: وجود بيئة عمل آمنة مكفول في جميع الأوقات
- الأجور ومزايا العمالة: الرواتب و استحقاقات العمل تُدفع في الوقت المحدد لها طبقاً لقوانين العمل

تمكين المرأة

نحن، في بنك مصر، نرى أن وجود عدد كبير من الموظفات من أهم المؤشرات على نجاحنا في تنفيذ قيمنا والتزاماتنا تجاه المجتمع . في عام ٢٠١٥ مثل عدد الموظفات ٢٥ ٪ من العدد الإجمالي لموظفي البنك. ولقد نجحنا أيضًا في زيادة عدد النساء - على مستوى المديرين- بنسبة ١٢ ٪ في عام ٢٠١٥.

يواصل بنك مصر أيضًا العمل على استيعاب ظروف الموظفات وتلبية احتياجاتهم ، حيث تم منح إجازة وضع إلى ٢٨٠ موظفة في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى إجازة رعاية الطفل إلى ١٦٢ آخرين.

تدعم الخيارات المرنة لساعات العمل أيضًا التزامنا بخلق توازن بين الأسرة والعمل ، والذي نسعى جاهدين لتوفيره لموظفينا في بنك مصر

الموظفون من ذوي الاحتياجات الخاصة

تؤكد استراتيجية الاستدامة لبنك مصر على أهمية إدماج جميع أفراد المجتمع في مصرفنا. نحن مؤسسة - من الشعب و إلى الشعب ، و بالتالي ، نحن نعمل بجد لدمج جميع فئات الشعب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة ، في نظامنا. وتضع

عملية التوظيف في الاعتبار نوع الإعاقة ، ومهارات المرشح و القدرة على تلبية متطلبات العمل.

تخفيف الأعباء المالية للموظفين

لأن بنك مصر يُدرك أهمية الموارد البشرية ويعتبرها أحد أهم أصول البنك، أطلق حزمة قروض جديدة للموظفين شملت قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية وقروض السيارات، وكل ذلك بشروط ميسرة، كبادرة امتنان لتعزيز أداائهم.

مزايا تنافسية للموظفين

من أجل ضمان الحصول على رضا الموظفين باستمرار ولإظهار تقديرنا العميق لهم، حرص البنك على منح موظفيه أفضل المزايا التنافسية في الأجور والرواتب، والرعاية الطبية التي تغطي أيضاً أسرهم ، ومرافق النقل ، والسياحة والسفر، بالإضافة إلى عدد آخر من المزايا الاجتماعية والرياضية.

في بنك مصر، نحن نوفر رواتب تنافسية، ومزايا و مكافآت على أساس الأداء. ولقد وضع البنك مؤخراً هيكلأً جديداً للأجور يتم تحديثه سنوياً لمواكبة التغيرات التي تطرأ على الأجور في السوق المصرفية. و لقد سجل عام ٢٠١٥ زيادة في متوسط تكلفة الموظف ليصل إلى ١٤٤,٠٠٦ جنيه مصري مقارنة ب ٨٥,١٢٧ جنيه مصري في عام ٢٠١٠ ، أي بزيادة بنسبة ٦٩٪.

تكريم الموظفين

في محاولة لإظهار العرفان للموارد البشرية التي تمثل أحد الأصول القيمة للبنك، يواصل بنك مصر تنظيم احتفالات دورية لمنح الجوائز للموظفين المتميزين . فقد كرم البنك العام الماضي الموظفين الذين حصلوا على المراكز الأولى في المسابقة التي نظمتها المعهد المصرفى المصرى في عام ٢٠١٤.

اعتمد بنك مصر أيضاً مبادرة لمكافأة أفضل الموظفين على عملهم الشاق وجهودهم لتحقيق الازدهار للبنك . وفي عام ٢٠١٥، تم مكافأة ٩٥ موظفاً بناءً على ترشيحات المديرين والزملاء .

الرعاية الطبية للعاملين و عائلاتهم

يولي بنك مصر اهتماماً كبيراً بالحالة الصحية لجميع الموظفين من خلال تقديم حزم طبية شاملة لهم ولأسرهم . ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعاقد البنك مع عدد من الأطباء المتخصصين ، والمستشفيات ، والمختبرات والصيدليات لتغطية العدد الكبير من العاملين في مختلف فروع ومكاتب البنك .

ويعتمد البنك على نظام خدمة طبية يتم تحديثه تلقائياً لتوفيرالوقت وتسهيل العمليات. وبلغت تكلفة الخدمات الطبية ١٣٩,٠٩ مليون جنيه مصرى للموظفين ، والتي شملت توفير علاج خاص لعدد ١٠٣ مريض يعانون من إلتهاب الكبد الوبائي C عن العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥.

مزايا ما بعد التقاعد

ارتفعت التكلفة الإجمالية لمزايا ما بعد التقاعد

للموظفين بشكل ملحوظ على مدى السنوات الست الماضية لتصل إلى ٣٨ مليون جنيه مصري في عام ٢٠١١ مقارنة ب ٣٤ مليون جنيه مصرى في عام ٢٠١٠. وطبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، ولوائح البنك المركزي المصري ودراسة أجريت باستخدام الخبرة الاكتوارية، ارتفعت المزايا إلى ٣٢٠ مليون جنيه مصرى في عام ٢٠١٢، ٦١٩ مليون جنيه مصرى في عام ٢٠١٣، ٤٩٩ مليون جنيه في ٢٠١٤ ، لتصل إلى ٤٩٧ مليون جنيه مصرى في ٢٠١٥.

وسائل المواصلات

يحرص بنك مصر على توفير وسيلة مواصلات سهلة ومدعومة لموظفيه لزيادة الإنتاجية وتعزيزالرفاهية العامة.

الرحلات الترفيهية

قدم بنك مصر خصماً بواقع ٧٠٪على عدد من الرحلات الترفيهية لموظفيه خلال موسمي الصيف والشتاء، مما انعكس إيجابياً على إنتاجيتهم، ومعدل التزامهم وأدى إلى تعزيز المزاج العام خلال ساعات العمل الرسمية . وسجلت تكلفة الرحلات الترفيهية ٩ ملايين جنيه مصرى خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

الأنشطة الاجتماعية والرياضية

انطلاقاً من حرص بنك مصرعلى منح الموظفين وعائلاتهم الفرصة لممارسة الرياضة، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية، إستثمر البنك في تجديد نادي طلعت حرب، و يعمل الآن على إنشاء نادٍ جديد

في منطقة القاهرة الجديدة بإجمالي استثمارات قدرها ١٠٠ مليون جنيه مصرى. وينظم البنك العديد من مباريات كرة القدم خلال شهر رمضان المبارك وعطلتي عيد الميلاد وعيد القيامة ويشجع الموظفين على المشاركة فيها . كما يتم تنظيم بطولات مماثلة في: الكرة الطائرة، تنس الطاولة، الشطرنج، كرة السلة، السباحة، الاسكواش، و ألعاب كرة الصالات. وبلغت التكلفة الإجمالية للأنشطة الرياضية ٢,٩ مليون جنيه مصرى خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي

نحن، في بنك مصر، نحترم حق موظفينا في الانضمام، أوتشكيل أو عدم الانضمام إلى اتحاد عمال دون خوف من الانتقام، التخويف أو المضايقة. ونحن ملتزمون بإقامة حوار بناء مع ممثليهم الذين تم اختيارهم بحرية. أما بشأن الموظفين الذين يتم تمثيلهم من قبل اتحاد معترف به قانوناً، يلتزم البنك بالتفاوض بنية صادقة مع جميع هؤلاء الممثلين.

عمل الأطفال

يلتزم بنك مصر بالحد الأدنى للعمر، طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، حيث إنه يحظر بشكل صارم توظيف الأفراد الأقل من ١٨ عاماً. ويتفق الحظر الذي يفرضه البنك على عمل الطفل مع لوائح منظمة العمل الدولية.

« يجب على المؤسسات التمسك بالقضاء على التمييز فيما يتعلق بالعمالة والمهنة »

لم يكن لدى المصريين كلمة تعني «الملكة».
وكان لقب الحاكمة الأنثى نفس لقب الرجل: «الفرعون» وتعني
حاكم البلاد

متحف حتشبسوت الواقع بالقرب من مدينة الأقصر - ١٤٧٨-١٤٥٨ قبل الميلاد (الأسرة الثامنة عشر)



تنمية المجتمع

تكمن المسؤولية الاجتماعية في صميم استراتيجية بنك مصر وفي قلوب موظفيها . وهي جزء لا يتجزأ من الطريقة التي نعمل بها والتي نقيس بها نجاحنا في الحفاظ على الاستدامة. ومن خلال المؤسسات المسؤولة، نهدف إلى خلق قيمة للمجتمع ونسعي إلى تحقيق إنجاز اقتصادي أفضل. ونحن نساهم بشكل إيجابي وبناء من خلال مشاريع محددة تتم إما بشكل مباشر أو عن طريق «مؤسسة بنك مصر للتنمية وخدمة المجتمع» أو من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الموجهة نحو التنمية.

دعم المشروعات القومية

رعاية افتتاح محور قناة السويس الجديدة:

لقد شارك بنك مصر في رعاية إطلاق مشروع محور قناة السويس الجديدة في أغسطس ٢٠١٥، إيماناً منه بأهمية المشروع للتنمية الاقتصادية للدولة على المدى البعيد . ولقد حظى المشروع بدعم شعبي كبير.

برنامج «مشروعك»

شارك بنك مصر أيضاً في المشروع القومي لتنمية المجتمع الذي يُطلق عليه « مشروعك» عن طريق منح قروض للمشروعات متناهية الصغر التي تتراوح من ١٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وكذلك للمشروعات الصغيرة التي تتراوح من ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري إلى ٢ مليون جنيه مصري. وقد استفاد من ذلك التمويل ٦,٧٠٠ رجل أعمال في مختلف مناطق مصر، وبلغت محفظة التمويل ٢٠٠ مليون جنيه مصري.

رعاية مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري

قام بنك مصر برعاية مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي يُعتبر أكبر حدث اقتصادي دولي في عام ٢٠١٥، وكان التجمع الدولي الأول للاقتصاديين، ورجال الأعمال وقادة العالم منذ اندلاع ثورة عام ٢٠١١ في مصر.

استهدف المؤتمر جذب استثمارات أجنبية جديدة إلى مصر لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق المزيد من

النمو والإصلاحات. تم عقد المؤتمر في منتجع شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥ ، بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي وعدد من القادة العرب والأجانب و رجال الأعمال. واعتبر هذا المؤتمر بمثابة علامة فارقة في خطة الحكومة لتعزيز أداء الاقتصاد .

برامج جديدة للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل

وكجزء من دوره الريادي في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام في البلاد، أعلن بنك مصر مشاركته في مبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقاري بهدف تعزيز قطاعي العقارات والإنشاءات من أجل محدودي ومتوسطي الدخل. وفي هذا الصدد، عرض بنك مصر تمويلاً طويلاً الأجل للرهن العقاري بإجراءات بسيطة، وهي منح ١,٢٥٦ قرص بمحفظه قدرها ٩٢ مليون جنيه مصري.

دعم مشروعات المتحف المصري الكبير

خصص بنك مصر مبلغاً قدره ١٢ مليون جنيه مصري لإنشاء مدرسة خاصة والتي تُعد أحد المشروعات الرئيسية للمتحف المصري الكبير الجديد - المرحلة الثالثة . وسيتم دفع المبلغ على مدى ثلاث سنوات وقد دفع البنك بالفعل الدفعة الثانية. وستوفر المدرسة الجديدة التعليم لمليون طالب سنوياً من مختلف الفئات العمرية في: الفنون، الحرف اليدوية ، والخياطة وتصميم المجوهرات. وتهدف المدرسة الجديدة، والذي يتوقع أن تحمل اسم البنك، الى المساعدة في تشجيع المزيد من الشباب على العمل في الصناعات الإبداعية.



📷 تبرع بنك مصر بمبلغ ١٢,٣ مليون جنيه مصري لمركز القلب بأسوان، تم استخدامها في إنشاء طابق جديد مجهز بالكامل.

تطوير المناطق التاريخية

تعاون بنك مصر مع اتحاد بنوك مصر وعدد من البنوك بما في ذلك البنك الأهلي المصري ، البنك التجاري الدولي وبنك القاهرة - المملوك للدولة - وذلك لتطوير منطقة وسط البلد التاريخية بالقاهرة بمبلغ عشرة ملايين جنيه مصرى لكل منهم.

المشاركة في أنشطة الأسبوع المالي الدولي

نظم بنك مصر جولات و ندوات خلال الأسبوع المالي الدولي تهدف إلى نشر الثقافة المالية بين الأطفال والشباب.

دعم الأنشطة الرياضية للشباب

واصل بنك مصر تقديم أفضل رعاية للشباب؛ والنابعة من إيمانه بأهمية الشباب بالنسبة لتطوير ونجاح أي مجتمع. وكان من دواعي سرور البنك أن يواصل رعاية بطولة كرة القدم الخماسية للشباب للعام الرابع على التوالي والتي تضمنت ١٧٦ فريقاً من مختلف مناطق مصر.

مشاركة الموظفين

حملات التبرع بالدم

أطلق بنك مصر حملات للتبرع بالدم بين موظفيه تحت إشراف إدارة الخدمات الطبية بالبنك بالتعاون مع وزارة الصحة، في خطوة تشير إلى اهتمام البنك بإنقاذ الأرواح التي تكون في أشد الحاجة لإمدادات الدم .

دعم الأيتام

واصل كل من بنك مصر و «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» أيضًا القيام بدور كبير في أنشطة التكافل الاجتماعي، مثل الانضمام إلى المجتمع في الاحتفال بيوم اليتيم، الذي يقام في أول جمعة من شهر إبريل. وينظم بنك مصر احتفالات سنوية للأيتام في يوم عيدهم في محافظات القاهرة، والإسكندرية، والمنيا، وبني سويف، و الأقصر وقنا،

ويتم تشجيع الموظفين على الانضمام للاحتفالات كمتطوعين لتنظيم ودعم أحداث الاحتفالات.

تطوير المناطق العشوائية

إن إيمان القطاع المصري بأهمية المسؤولية الاجتماعية أدى لتعاونه - من خلال اتحاد بنوك مصر- وغيره من مؤسسات الدولة الأخرى؛ بما في ذلك القوات المسلحة ، من أجل تطوير ١٧ منطقة عشوائية في القاهرة وعلى أطرافها . وقد انضم بنك مصر للمبادرة بمبلغ ٢٢ مليون جنيه مصرى.

تمويل مركز القلب بأسوان

قدم بنك مصر الدعم المالي إلى مركز القلب بأسوان، الذي يُعتبر جزءا لا يتجزأ من مؤسسة الجراح المصري المعترف به دوليا، د. مجدي يعقوب، وإحدى أشهر المنظمات الخيرية المصرية. و قد تبرع البنك بمبلغ ١٢,٣ مليون جنيه مصرى لمركز القلب بأسوان، تم استخدامها في إنشاء طابق جديد مجهز بالكامل، وقد اشترى البنك أيضًا أجهزة تعويضية وكراسي متحركة ل ٣٦ من ذوي الاحتياجات الخاصة.

تمويل برامج محو الأمية

لقد كان بنك مصر أيضًا عضواً مؤسساً نشطاً في المشروع الوطني لمحو الأمية. و عمل بالتعاون مع جامعة عين شمس والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لتوفير دورات محو الأمية لعدد ٣٠٠ سيدة في محافظات سوهاج و الشرقية.

تمويل تجديد متحف قصر المنيل التاريخي

قام بنك مصر بدعم أصدقاء منظمة متحف قصر المنيل من خلال تمويل ترميم متحف قصر المنيل التاريخي. وقد قام أيضًا بتمويل شراء نوافذ عرض للمتحف . و لقد منحت المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية بنك مصر جائزة التميز الذهبية وشهادة التميز في مجال المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠١٥ تقديراً لمساهمته في تجديد متحف قصر المنيل التاريخي بمصر.



📷 بنك مصر يدعم يوم اليتيم



📷 «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» تقدم الدعم المالي لمستشفى عين شمس التخصصي



📷 أطلق بنك مصر حملة للتبرع بالدم بين موظفيه

مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع

انطلاقاً من إيمانه العميق بأهمية دعم المسؤولية الاجتماعية ، قام بنك مصر بالمشاركة بنشاط في العديد من الأنشطة لدعم تنمية المجتمع، بما في ذلك إنشاء منظمة غير ربحية في عام ٢٠٠٧ للعمل في هذا المجال، سُميت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» وهي مسجلة رسمياً في وزارة التضامن الاجتماعي.

تهدف «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» إلى المساهمة في التنمية الشاملة لمختلف قطاعات المجتمع بما في ذلك: التعليم والثقافة والعمل، والاقتصاد والصحة العامة والبيئة ، كما أنها تدعم مشروعات التضامن الاجتماعي الأخرى من خلال العمل على تعزيز مساهمة المجتمع المدني في مشروعاتها لتوسيع نطاق المشروعات.

تعمل «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» أيضًا على تقديم الدعم لمختلف المراكز البحثية العلمية والمدارس ، والجامعات و المستشفيات العامة. وقامت المؤسسة أيضًا بتمويل مجموعة من المشروعات الاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية.

تقبل المؤسسة التبرعات من داخل وخارج مصر ومن جميع الأفراد الذين يرغبون في المشاركة في الأعمال الخيرية وفرص التنمية. ويتم دفع التبرعات في حسابات خاصة مفتوحة لدى فروع بنك مصر في جميع أنحاء البلاد، كما يمكن إرسالها مباشرة إلى المقر الرئيسي للبنك في ١٥٣ شارع محمد فريد، برج بنك مصر ، الطابق ٢٢، وسط البلد، القاهرة، مصر.

انطلاقاً من إيمانه العميق بالدور الحيوي «لمؤسسة

بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» ، حدد بنك مصر مبلغاً سنوياً من صافي أرباحه لتمويل أنشطة المؤسسة، كما يقدم دعماً مالياً لعدد ٢٠٠٠ أسرة بصفة شهرية.

خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٥، شاركت المؤسسة بنشاط في العديد من الأنشطة التنموية بالتنسيق مع عدد من المنظمات غير الحكومية والجامعات لتنفيذ برامج مختلفة في مجالات: التنمية الاجتماعية، والصحة، والتعليم وتنمية الاقتصاد.

تنمية القرى المصرية

في الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ ، انضمت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والجامعات المصرية لتنفيذ مشروعات لتطوير ٢٥ قرية و منطقة عشوائية في مناطق متعددة في مصر. وكان من بين الشركاء في المشروعات: جمعية مصر المحروسة بلدى MMBA ، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، تحالف المرأة العربية، جمعية نهوض وتنمية المرأة، جمعية عمر بن عبد العزيز، بالإضافة إلى كليتي الزراعة والطب البيطري في بنها، جامعة الدلتا.

وشملت القرى التي تم تنميتها ما يلي:-

- الهامص و الحريزات الغربية، مركز جهينة، الزوك، محافظة سوهاج
- طفنيس و أصفون في مدينة الأقصرالسياحية
- قرية بيشة عامر بالشرقية في دلتا النيل
- ميت كنانة، ترسا، قرقشندا، مشتهر، نامول، المنزلة، ومركز طوخ في القليوبية على مشارف القاهرة
- أربع قرى في مدينة منوف في محافظة المنوفية

في دلتا النيل

- كوم غراب في مصر القديمة، محافظة القاهرة

وعملت أيضًا المؤسسة على تحسين نوعية الحياة للسكان في القرى سائلة الذكرممن خلال تطوير الخدمات التعليمية والصحية ، بالإضافة إلى توفير التدريب وفرص العمل للشباب ، ورفع مستوى البنية الأساسية للبيوت المتهالكة والقديمة.

كما عملت المؤسسة على رعاية القوافل الطبية لخدمة نحو خمسة آلاف مواطن في عدد من القرى المصرية ، فضلاً عن تنظيم عدد من الندوات لرفع الوعي العام بشأن الصحة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

التعليم

تجديد المدارس

شاركت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» بشكل كبير في تنمية وترميم عدد من الفصول الدراسية في المدارس و الجامعات في عدد من المدن المصرية . كما عملت على النهوض بالبنية الأساسية لخمس مدارس في الأقصر، سوهاج و المنوفية.

وساهمت المؤسسة أيضًا في التنمية الشاملة لمدرسة أصفون الابتدائية الحديثة في قرية أصفون في الأقصر جنبا إلى جنب مع ست مدارس إبتدائية وإعدادية أخرى في مدينة المنشأة التي تقع في محافظة سوهاج في الجنوب.و تم أيضًا تحديث مدرسة كفر العامرة الإعدادية في مدينة منوف، الواقعة في محافظة المنوفية في الدلتا ، والتي افتُتحت في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

إنشاء فصول دراسية جديدة

ساهمت المؤسسة في تحسين مستوى التعليم لـ ٢,٩٠٠ طالب من خلال الإشراف على إعادة القيد في محافظتي الأقصر وسوهاج، و مدت أيضًا يد العون في إنشاء ٤٦ فصلاً دراسياً لرياض الأطفال في الأقصر وسوهاج.

تجديد المراكز الرياضية

قامت المؤسسة بتجديد وتأثيث ثلاثة مراكز رياضية للشباب في مدينة إسنا في الأقصر وحريزات في سوهاج، كما تم توفير المعدات التعليمية اللازمة لهذه المراكز .

تدريب ٧٠٠ شاب

استطاعت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» تدريب ٢٠٠ شاب و فتاة في منطقة شبرا الخيمة بالقاهرة لمساعدتهم على مواجهة متطلبات المنافسة في سوق العمل من خلال عدد من ندوات التوعية والتدريبات العملية.

و نظمت المؤسسة أيضًا العديد من ورش العمل التدريبية للشباب في مجالات: المبيعات، المحاسبة، خدمة العملاء، التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، أعمال السكرتارية، الرسومات، صيانة الأجهزة المنزلية، وتشغيل المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى غيرها من المجالات . وقد ساعدت المؤسسة أيضًا بعض المتدربين في العثور على وظائف مناسبة، ووفرت دورات تدريبية فنية لنحو ٥٠٠ شاب بالأقصر وسوهاج والمنوفية.

توفير فرص للمنح الدراسية

انطلاقاً من إيمانها بأهمية العلم وضرورة دعم جيل جديد من العلماء، وقعت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» اتفاق تعاون مع جامعة النيل للعلوم والتكنولوجيا لتمويل منح دراسية لعشرين طالباً وطالبة في المرحلة الجامعية في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى خمس منح أخرى لطلاب الدراسات العليا بإجمالي تكلفة قدرها ٥,٣ مليون جنيه مصري.

الثقافة

تمويل متحف الطفل للحضارة والإبداع

وافقت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» على التعاون مع جمعية مصر الجديدة (منظمة غير حكومية) لتمويل إنشاء مركز العلوم في متحف الطفل للحضارة والإبداع من خلال تقديم منحة قدرها ٦ ملايين جنيه مصري. ويهدف الاتفاق إلى إقامة مركز متميز للعلوم للأطفال للمساعدة في شرح مناهج العلوم الدراسية بطرق إبداعية ، وتطوير قدراتهم العلمية وتوفير لهم خبرة التعليم التفاعلي.

دعم المشاريع التنموية

خصصت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» ١,٥ مليون جنيه مصري لتمويل عدد من المشاريع التنموية والبيئية بالتعاون مع جامعة بنها، والتي تضمنت مشروعاً للحفاظ على إنتاج السمان في قرية مصرية وآخر لإنتاج الأرناب المعدلة وراثياً في خمس قرى أخرى. استهدف المشروعان توفير الوسائل لتحسين الظروف المعيشية في القرى المصرية.

دعم مشاريع الرعاية الصحية

تقديم البسكويت المغذي للطلاب

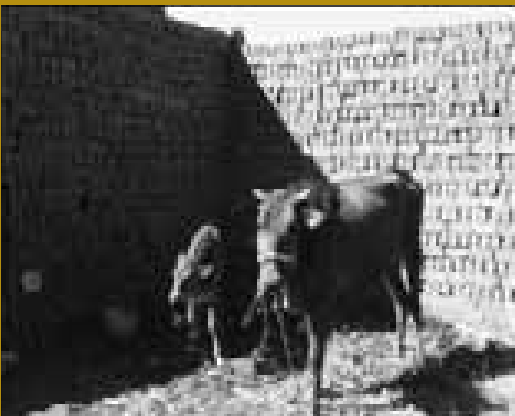
في عام ٢٠١٥، وقعت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» اتفاقية شراكة مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة لتزويد مدارس رياض الأطفال في شبه جزيرة سيناء والأقصر بالبسكويت المغذي لعدد ١١,٠٠٠ طفل. ويتميز البسكويت المقدم أنه محشو بالتمر ويحتوي على الفيتامينات الأساسية اللازمة لتغطية ما يقرب من ٢٥ ٪ من الاحتياجات الغذائية اليومية للأطفال.

وقدمت المؤسسة أيضاً برنامجاً غذائياً مدرسياً في مدينة سوهاج خدم نحو ٥٠٠ طالب وطالبة في الصف الخامس الابتدائي و المدارس الإعدادية.

تطوير المستشفيات والوحدات الصحية

قدمت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» الدعم المالي لعدد من المستشفيات والمراكز الطبية بما في ذلك: مستشفى عين شمس التخصصي، ومركز أمراض الكلى والمسالك البولية بالمنصورة ومؤسسة مجدي يعقوب لأمراض القلب. وتم استخدام التمويل في شراء معدات جديدة ، وتحسين الخدمات الطبية وتنظيم برامج تدريبية رفيعة المستوى للأطباء لمساعدتهم في أبحاثهم العلمية.

ساهمت «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» في تطوير ٣٢ وحدة طبية من خلال توفير الأجهزة والاحتياجات الطبية للجامعات والمستشفيات العامة.



📌 تهدف «مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع» إلى المساهمة في التنمية الشاملة لمختلف قطاعات المجتمع بما في ذلك: التعليم، الثقافة، العمل، تنافسية المنتجات والخدمات، الاقتصاد، الصحة العامة والبيئة.

كما شاركت في تطوير وتحديث مركز جامعة القاهرة للفشل الكلوي والجراحات، و وحدة اللياقة البدنية وإعادة التأهيل لمستشفى أبو الريش التخصصي للأطفال. وقد تم القيام بعمل مماثل في مستشفى أمراض النساء و الولادة بجامعة عين شمس، ومعهد ومستشفى بحوث الكبد بالمنصورة ومستشفى الكبد بالمنوفية.

ساهمت المؤسسة أيضًا في تطوير مستشفيات جامعة الزقازيق، التي تعتبر أكبر شبكة للمستشفيات الجامعية في الدلتا والقناة، من خلال تقديم تبرعات إلى وحدة الغدد الصماء، و وحدة الأمراض الصدرية والعناية المركزة.

بالإضافة إلى ما تقدم، افتتحت المؤسسة مركزاً طبياً في قرية ميت أبوعلي بمدينة منيا القمح بمحافظة الشرقية ، حيث تم تزويده بالمعدات الطبية اللازمة. ويحتوي المركز على عيادات لكل من: الأسنان، أمراض النساء والتوليد، الأمراض الباطنية و القلب، طب الأطفال، أمراض الأنف والأذن والحنجرة، الجراحة، المسالك البولية ، الأمراض الجلدية، وطب الإنجاب بالإضافة إلى المختبرات الطبية.

وتبرعت المؤسسة أيضًا بأجهزة الغسيل الكلوي لمستشفى حميات قنا ، لمساعدته على مواصلة توفير العلاج المجاني للمرضى.

ساهمت المؤسسة أيضًا في تجهيز وحدة العناية المركزة بجامعة عين شمس وتطوير قسم الطوارئ بمستشفى أبو الريش التخصصي للأطفال.

كما ساعدت في تجهيز المرافق اللازمة في وحدة اللياقة وإعادة التأهيل في مستشفى جامعة القاهرة ، وفي وحدة الإصابات واستقبال الطوارئ في مستشفى

تابع لجامعة الزقازيق في دلتا النيل . هذا بالإضافة إلى شراء معدات طبية جديدة لوحدة زرع الكلى لمستشفيات أمراض الكلى وجراحة المسالك البولية التابعة لجامعة أسيوط .

وقامت المؤسسة أيضًا بتجهيز مركز طلعت حرب الطبي بقرية طفнис بالأقصر بعيادات جديدة لطب الأطفال، والأمراض الباطنية، وجراحة العظام، فضلاً عن وحدة الأشعة السينية والمختبر الطبي.

دعم الأيتام

ساهمت «مؤسسة بنك مصر للتنمية وخدمة المجتمع» في مشروع المنارات الذي يهدف إلى رعاية الأيتام والأمهات العازبات في المناطق التالية من القاهرة: البساتين، دار السلام وعرب المعادي، و يتم خدمة ٦٥٠ طفلاً وأسرههم شهرياً.

عملت المؤسسة أيضًا على توفير اللوازم المدرسية والملابس الجديدة لـ ١٠٠٠ طفل سنوياً ، كما واصلت رعايتها المباشرة ، لمجموعة تضم أكثر من ٢٠٠٠ دارل لأيتام، والعائلات المعوزة. فضلاً عن الأسر التي تعولها النساء

تمويل المشروعات التنموية والبيئية

وعلاوة على ذلك، نفذت المؤسسة ٩٠٠ مشروع اقتصادي جديد للشباب وللأسر التي تعولها النساء في مختلف القرى. وشملت المشروعات قطاعات مختلفة مثل : تربية الماشية والأغنام، تربية الأرانب، الخياطة، ودورات تدريبية فنية وحرفية فيما يلي: النجارة، التجصيص، السباكة، الهاتف المحمول ، والصيانة والكهرباء. و الهدف من ذلك هو تعزيز مستوى المعيشة للعديد من الأسر.

التكنولوجيا

في محاولة لتلبية تطلعات عملائنا ورفع مستوى توقعاتهم، يولي بنك مصر اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا باعتبارها عنصراً حاسماً في نجاح عمليات البنك. على مر السنين، جدد البنك البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والخدمات التقنية، مضيفاً وظائف جديدة وقدرات إضافية، ويعمل حالياً على وضع اللمسات الأخيرة للبيئة التقنية لتقديم تجارب أفضل لجميع عملائنا. ومع الخطوات الكبيرة التي تحققت في رفع مستوى التكنولوجيا، و من أجل ضمان استقرار واستدامة جميع أنظمتنا، يواصل بنك مصر الاستثمار في التكنولوجيا من خلال مجموعة من المشروعات الجديدة بما في ذلك ما يلي:-

مشروعات البنية الأساسية والاتصالات و المعلومات

لقد وقع بنك مصر مؤخراً اتفاقية مع «مايكروسوفت» لتصميم موقع إلكتروني تفاعلي خارجي وميكنة وثائق منح الائتمان والموافقات بصدها. وقد صمم البنك أيضًا موقعاً إلكترونيًا داخليا (الشبكة الداخلية) لتزويد الموظفين بالمعلومات والتحديثات Swift Alliance المختلفة للبنك وكذلك تلقي الشكاوى والاقتراحات الخاصة بهم. علاوة على ذلك، قام بنك مصر بتطبيق نظام (IP Telephony) ومشروع نظام الخدمة الصوتية الرقمية التليفونية

لقد أنشأ البنك أيضًا موقعاً إلكترونيًا جديداً لتحويل الأموال والذي سمح بالتحويلات بين البنك والمراسلين الأجانب، مما أدى إلى قفزة نوعية في عدد التحويلات اليومية، حيث تم تسجيل متوسط ١٦,٠٠٠ تحويل بإجمالي مبلغ ٤٢ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، نظم البنك دورات تدريبية لـ ١١,٠٠٠ موظف حول الاستخدام الأفضل لأحدث أنظمة التشغيل.

و حرصاً منا على تقديم أفضل خدمة لعملائنا وجعل رحلتهم إلى البنك ممتعة ، قمنا بتطوير وتحسين نظام إنتظار العملاء، و قد أنهى البنك المرحلة الأولى من تطوير البنية الأساسية للشبكة لعدد ١٥٠ فرع تستخدم تقنية ال WAN Optimization

أمن المعلومات

لقد أصبح بنك مصر مصرفاً إقليمياً رائداً حيث

حصل على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع Access Right Matrix, Risk Log الإلكترونية، كأول بنك في مصر وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطبيق Control Compliance Suit, Pen Test Centralize Log Management System

تطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمشياً مع التزامنا بتحقيق نجاح مستدام، يظل دائماً على رأس أولوياتنا و أهدافنا و مبادئنا ضرورة مواصلة خطط التنمية وإعادة هيكلة مختلف الأنشطة والفروع بصورة كاملة. ويواصل البنك خدمة عملائه والوصول إليهم في أي مكان و أي وقت من خلال القنوات الإلكترونية المختلفة عن طريق تطبيق وترقية المنظومة الحاسبية «فليكس كيوب Flexcube» التي تربط جميع الفروع من خلال نظام إلكتروني موحد.

تُعتبر «فليكس كيوب» منظومة مصرفية شاملة مصممة لتوفير خدمات مصرفية فائقة الجودة للعملاء، مما يمكنهم من القيام بعملياتهم المصرفية بسهولة ، وفي أقصر وقت ووفقاً لأعلى معايير الجودة والمرونة. ونحن نقوم بتطبيق خدمة الإنترنت المصرفية لخدمة العملاء وجذب شريحة جديدة منهم ، وقد قمنا بتوسيع نطاق شبكة ماكينات الصراف الآلي لخدمة عملائنا وجميع المؤسسات المالية الأخرى من خلال ١,٤٠٠ ماكينة.

قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

لقد حثنا إيماننا العميق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية - الذي ينطوي على دعم القوى العاملة لتحقيق الاستدامة - حثنا على الحرص على إدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في خطط التمويل أثناء مراحل التقييم. وبشأن الإقراض للمشروعات الضخمة، أولى بنك مصر اهتماماً كبيراً بالمشروعات ذات الأثر الاقتصادي و / أو الاجتماعي الكبير والمشروعات صديقة البيئة.

تمويل المشروعات القومية

يلعب بنك مصر دوراً رائداً في تمويل المشروعات القومية العملاقة التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدولة و خاصة في قطاعات: النفط، الطاقة والكهرباء، والغاز، والاتصالات، والطيران والسياحة والإنشاءات. ولقد زادت القروض الممنوحة لشركات القطاعين العام والخاص إلى ٥٦ مليار جنيه مصرى في حين ارتفع إجمالي محفظة القروض إلى ٦٧ مليار جنيه مصرى. ومن خلال فريق من ذوي المهارات الفائقة، تفانى قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر في تقديم حزم مالية مبتكرة، والتي تهدف إلى تجاوز توقعات عملائنا.

يتشرف بنك مصر بالاحتفاظ باستمرار بمكانة رفيعة بين البنوك في مصر والشرق الأوسط، وتلك المكانة هي نتاج خبرة طويلة في قيادة صفقات التمويل المهمة بين القطاعات المختلفة خلال فترات زمنية قصيرة. وقد أثبت البنك قدرته على ضمان وتغطية مثل هذه العمليات، وقام أيضاً بقيادة، وترتيب، والاكتتاب في الجزء الأكبر من أكبر الصفقات التي تمت في السوق المصري خلال السنوات العشر الماضية.

بلغ صافي نمو محفظة إدارة ائتمان الشركات

والقروض المشتركة (المباشرة وغير المباشرة) ١٢ مليار جنيه مصرى خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مما أدى إلى زيادة حجم المحفظة إلى ٥٥,٩ مليار جنيه مصرى، وهو ما يمثل نمواً ملحوظاً بالمقارنة بمعدلات النمو السائدة في السوق. وزاد كذلك إجمالي العمولات التي حققتها الإدارة خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، إلى ٨٩٧,٤ مليون جنيه مصرى، وهو ما يمثل معدل نمو ٧٤٪.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت إدارة ائتمان الشركات والقروض المشتركة في الحفاظ على معدلات متميزة للتصنيف الائتماني على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة. و في ٣٠ يونيو ٢٠١٥، توافقت مستويات التركيز الخاصة بالتسهيلات الائتمانية في محفظة القطاع مع النسب المئوية للتركز طبقاً للسياسات الائتمانية التي صادق عليها مجلس إدارة البنك، بالإضافة للجهود الحثيثة للقطاع للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية في القطاعات الواعدة بهدف تقليل نسب التركيز للتسهيلات الائتمانية داخل محفظة القطاع.

وفي ضوء الخبرة الواسعة والأداء المتميز الذي يتمتع به بنك مصر في قيادة الصفقات المهمة في قطاعات متنوعة بنجاح كبير وخلال فترات زمنية قصيرة جداً، قام القطاع بتوقيع عقود خاصة بـ ١٤ قرضاً مشتركاً جديداً خلال عام ٢٠١٥ بإجمالي

حجم تمويل بلغ ٤١,٣ مليار جنيه مصرى لأكبر الصفقات التي تمت في السوق في الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٥، منها ٩,٥ مليار جنيه مصرى تُمثل المبالغ التي قام بنك مصر بالاكتتاب فيها، بينما وصلت القيمة النهائية للاكتتاب ٨,٧ مليار جنيه مصرى.

تمويل المشروعات صديقة البيئة

يؤمن بنك مصر بأن دعم مشروعات البنية الأساسية صديقة البيئة هو أمر أساسي للحفاظ على الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للتنمية المستدامة خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، قدم بنك مصر قرضاً بمبلغ ٣١٩ مليون جنيه مصرى لشراء ٢١٢ عربة سكة حديد لهيئة السكك الحديدية الوطنية المصرية وتطوير أحد الممرات بمطار القاهرة الدولي.

و خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، قدم البنك قرضاً بمبلغ ٣,٢٢٧ مليار جنيه مصرى لتمويل محطة كهرباء جنوب حلوان، والوحدة الجديدة لمحطة وليدية للطاقة الحرارية، بالإضافة إلى غيرها من المشروعات ذات الصلة بالطاقة و ذلك كجزء من خطة الطوارئ الوطنية لزيادة إنتاج الكهرباء.

وقد كان بنك مصر أيضاً حريصاً جداً على تمويل المشروعات صديقة البيئة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، قدم البنك قرضاً بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه مصرى لتمويل مشروع الحد من التلوث التابع للشركة الوطنية للأسمت والذي مكن الشركة من استخدام الفحم في عملياتها.

و خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ قدم البنك قرضاً بمبلغ ٤٦٠ مليون جنيه مصرى لتمويل مشروع جديد لتحديث خطوط الإنتاج وتثبيت وحدة

إضافية لشركة أسمنت جنوب الوادي. كما ساعد على توريد وتركيب وحدة وقود بديل لشركة أسمنت العامرية وشركة وادى النيل. كما يقوم البنك بتفقد جميع المشروعات للتأكد من أنها تتوافق مع لوائح وزارة البيئة.

التميز في قطاع الشركات

لقد مكنتنا خدماتنا المتميزة من الفوز بجوائز متعددة من المؤسسات المالية العالمية الكبرى في الآونة الأخيرة. فوفقاً لتصنيف مؤسسة بلومبرج العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، حصل بنك مصر على:

١- حافظ البنك على ترتيبه كأفضل بنك في إدارة وترتيب القروض المشتركة وتمويل المشروعات في أفريقيا خلال الربع الأول والثاني من ٢٠١٥.

٢- جائزة ثاني أفضل مرتب رئيسي للقروض في إفريقيا

٣- جائزة ثالث أفضل بنك في إدارة القروض المشتركة وتمويل المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووفقاً لتقرير التصنيف لبومبرج لشهر ديسمبر ٢٠١٣، كان بنك مصر البنك المصري الوحيد الذي جاء ترتيبه ضمن أفضل عشرين مؤسسة مالية بالنسبة «لمديري القروض المشتركة» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما وصف بيان آخر لتصنيف بلومبرج بنك مصر بأنه أفضل بنك في مستوى الأداء وتسويق القروض المشتركة ضمن قائمة أفضل البنوك في إفريقيا بفارق كبير عن المرتبة الثانية - بنك الصين. وجدير بالذكر أن بنك مصر يُعد أول بنك مصري يحصل على هذا المركز، فعلى مدار السنوات الثلاث الماضية شغلت البنوك الأوروبية هذه المرتبة المتقدمة.

قطاع التجزئة المصرفية

في جهوده المتواصلة لتلبية وتجاوز توقعات العملاء، يواصل بنك مصر توفير أعلى معايير السلامة والجودة من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة.

التوسع الجغرافي المتواصل

نحن نهدف إلى مساعدة عملائنا في الوصول لحساباتهم بأكثر الطرق ملاءمة، لذلك، يخطط البنك لافتتاح ٢٧٥ فرعاً جديداً خلال الثلاث سنوات المقبلة، بما في ذلك ٢٥٥ فرعاً صغيراً. وتأتي خطة التوسع تمهيداً مع مبادرة البنك المركزي المصري لتشجيع المزيد من الشمول المالي لزيادة عدد عملاء البنوك. إن هدفنا النهائي هو الانتشار في كل مكان في البلاد للوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية المختلفة.

قام بنك مصر أيضاً بإضافة العديد من الخدمات لماكينات الصراف الآلي بالإضافة إلى خدمات السحب والإيداع الأساسية. وتشمل تلك الخدمات التحويلات النقدية بين الأفراد دون بطاقات الدفع، ودفع الفواتير، والتبرعات، ورسوم الاشتراكات المختلفة. وأطلقت الخدمات الجديدة بالتعاون مع شركة « فوري» المتخصصة في حلول الدفع الإلكتروني، وبلغت مدفوعات الفواتير من خلال الخدمات الجديدة ٨٥ مليون جنيه مصري.

النهوض بمستوى الخدمة

أطلق بنك مصر مؤخراً نوعاً جديداً من القروض

الشخصية يُسمى «القرض السريع»، الذي يمنح القروض إلى العملاء المصريين والأجانب الذين يحتفظون بمدخرات في البنوك على شكل شهادات أو ودائع أو حسابات توفير . من خلال خدمة «القرض السريع»، تقدم القروض بضمان مدخرات العملاء. وتقدر قيمة القرض بـ ٥ ملايين جنيه مصري فضلاً عن القيمة المضافة المتمثلة في الحصول على أسهل وأسرع عمل إداري بأقل المصاريف. وتسمح تلك الخدمة للعميل بالاقتراض بأي مبلغ حتى ٩٠ ٪ من قيمة مدخراته . كما يقدم بنك مصر مجموعة متنوعة من القروض المخصصة لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع عملائنا ، و التي تمنح العديد من المزايا التنافسية. وتشمل تلك القروض : القروض الشخصية، قروض السيارات، والتمويل العقاري، والقروض بالنسبة للسلع المعمرة وعضوية النوادي الرياضية .

قام بنك مصر أيضاً بتحسين خدمة الدفع الإلكتروني للضرائب والجمارك من خلال ٢٩٦ فرع منتشر بأنحاء الجمهورية، وقد استطاع جمع ٥ مليارات جنيه مصري من خلال هذه الخدمة. هذا بالإضافة إلى تطبيق خدمة CPS للشركات، مما يسمح للعملاء بدفع الضرائب، والرسوم الجمركية أو غيرها من الرسوم الحكومية من مكاتبهم دون الذهاب الى البنك.

وقد حصل بنك مصر على المرتبة الأولى في خدمات الدفع الحكومي، والرسوم الجمركية CSI. بالإضافة إلى ذلك، احتل بنك مصر المركز الأول في نشاط تحصيل عمليات التجار من خلال آلات ال POS «١٢,١٥٠ آلة» المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية و بلغ حجم المعاملات ٥,٤ مليار جنيه مصري. شغل البنك أيضاً المرتبة الثانية من حيث إجمالي عدد بطاقات الدفع الإلكتروني الصادرة والتي وصلت إلى ٣,٨ مليون. وكجزء من استراتيجيتنا في تعزيز التجارة الإلكترونية والسياحة، أطلقنا نظام بطاقات الائتمان DCC والذي يسمح بالشراء من المتعاملين مع بنك مصر. ويعتبر النظام خدمة مالية تتيح لحاملي بطاقات الائتمان، عند قيامهم بسداد مبلغ في دولة أجنبية، الدفع بعملتهم الوطنية حيث يتم تحويل المبلغ إلى المعادل له بالعملة الوطنية في نقطة البيع.

الشمول المالي

كان لبنك مصر الريادة في الحصول على ٤٥ ٪ من إجمالي حصة السوق في مجال ميكنة رواتب العاملين في الحكومة من خلال ماكينات الصراف الآلي الخاصة به بهدف تحويل مصر إلى مجتمع غير نقدي، وقد احتفظ البنك بالمرتبة الأولى للعام الحادي عشر على التوالي في هذا المجال. وبلغت قيمة الرواتب التي تُصرف عبر ماكينات الصراف الآلي ٢٠ مليار جنيه مصري ، كما بلغ عدد البطاقات المستخدمة ١,١٥ مليون من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ٤٥,٠٠٠ حساب.

انطلاقاً من إيمان بنك مصر العميق بأهمية التخطيط المالي لازدهار الشعب وتنمية الاقتصاد، يعمل البنك على غرس مفهوم التوفير والاستثمار. وفي هذا السياق ، شارك البنك في مبادرة البنك

المركزي المصري «علشان بكره» التي تهدف إلى نشر الوعي المالي بين الشباب من خلال النشرات التعليمية وجولات البنك . كما عقد البنك عدة ندوات للشباب وقام بتنظيم رحلات مدرسية إلى فروع بنك مصر المختلفة ومتحف محمد طلعت حرب، مؤسس البنك. و خلال تلك الجولات، قدم البنك منحاً دراسية إلى ١,٣ مليون طالب وطالبة وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمعهد المصري المصري.

دعم التمويل العقاري

يؤمن بنك مصر أن إدراج شرائح جديدة من المجتمع بشكل أفضل دعم لسلامة النظام المالي للبنك، ويوسع ويعزز الخدمات والتوقعات. كما أنه يؤثر إيجابياً على النشاط الاقتصادي العام في البلاد، حيث إنه يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات والاستثمارات، مما يضمن تعبئة الموارد المالية من خلال القنوات الرسمية . وهذا بدوره ينعكس إيجابياً على الاقتصاد، إذ إنه يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والحد من الفقر ومعدلات البطالة.

انضم بنك مصر إلى مبادرة البنك المركزي المصري الخاصة بمنح قروض طويلة الأجل لمشروعات الإسكان الموجهة إلى محدودي ومتوسطي الدخل. ومثل هذه المشروعات تعتبر واعدة جداً للقطاع المصري حيث إنها تحوز على دعم وتشجيع كبير من الحكومة التي ترى أنها وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الجديدة من خلال مشروعات الإسكان المنفذة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أعلن البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٤ أنه قد خصص ١٠ مليارات جنيه مصري لمنح

التمويل لمحدودي ومتوسطي الدخل لشراء منازل بفائدة محدودة تتراوح بين ٧٪ و ٨ ٪ . وساهم بنك مصرحتى الآن بمبلغ ٣ مليارات جنيه مصرى في تلك المبادرة.

دعم مشروعات المجتمع المحلي

انضم بنك مصر إلى الحملة الوطنية لتجديد سيارات الأجرة القديمة في مصر لتحسين قطاع النقل والمواصلات والحد من التلوث الناجم عن سيارات الأجرة القديمة التي كان لها تأثير سلبي على السياحة و المجتمع بشكل عام. ولقد قدم البنك ٣٠٠ مليون جنيه مصرى لشراء ٤,٦٠٠ سيارة أجرة جديدة بالتعاون مع وزارة المالية.

دعم العملاء وحماية البيانات

إن حرص البنك على تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات يُمكنه من خلق والحفاظ على الربح وتحقيق هدفه الأساسي وهو الحفاظ على أمن و رضا عملائه. ويطبق بنك مصر أحدث التقنيات لحماية عملائه من مخاطر القرصنة الإلكترونية، كأول بنك في مصر يقوم باستيفاء متطلبات هذا النظام PCI DSS Compliant كما احتفظ البنك بالمركز الأول للعام الحادي عشرعلى التوالي في مجال ميكنة رواتب العاملين في الحكومة ، وبالمركز الأول أيضًا فيما يتعلق بإجمالي عدد العمليات التي أجريت من خلال نظام بطاقات الخصم و شبكة النقدية المشتركة (١٢٣) .

ومن أجل التكيف مع أحدث التقنيات في مجال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، سيقوم بنك مصر بإطلاق خدمة الإنترنت البنكية – التي تُعتبرآمنة ومريحة- خلال عام ٢٠١٦. وستحد الخدمة

الجديدة من الورق المستخدم في التعاملات، كما ستخفض أيضًا عدد كشوف الحسابات المرسلة إلى حاملي بطاقات الائتمان بواسطة شركات البريد السريع (وبالغة ٦٠,٠٠٠ شهرياً) بنحو ٣٠٪ خلال الثلاث سنوات المقبلة.

الحفاظ على الريادة

لقد اتخذ بنك مصر زمام المبادرة فيما يتعلق بقنوات التوزيع الإلكتروني من خلال تشغيل أكبر شبكة للفروع ، وماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع في جميع أنحاء الجمهورية. واستمراراً لاستراتيجية البنك التي تهدف إلى تحقيق التنمية، تم افتتاح فروع جديدة في جميع أنحاء البلاد وزيادة شبكة الفروع إلى أكثر من ٥٠٠ فرع . بالإضافة إلى ذلك، تم التوسع في الشبكة المتطورة لماكينات الصراف الآلي لتصل إلى ١,٤٠٠ ماكينة .

سجلت قيمة محفظة التجزئة المصرفية في بنك مصر في يونيو ٢٠١٥، ٨ مليارات جنيه مصرى، مقابل ٥,٨ مليار جنيه مصرى في الشهر نفسه من عام ٢٠١٤ ، بزيادة ٢ مليار جنيه مصرى وبنسبة نمو٣٦٪.

يستحوذ بنك مصرعلى ٤٥ ٪ من حصة السوق من تحويلات رواتب موظفي الحكومة، كما أنه يقدم خدمة تحويل الرواتب للموظفين لـ ٤٨٩ شركة . ويبلغ إجمالي قيمة الرواتب المحولة سنويا ٢٠ مليار جنيه مصرى.

(SMEs) قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يؤمن بنك مصر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي البوابة لتحقيق الازدهار الاقتصادي، و لذلك، نحن نواصل دعمنا المستمر لهم في شكل فرص متميزة لنمو أعمالهم . و نظراً لامتلاكه لأكبر عدد من الفروع ، يتميز بنك مصرعن البنوك الأخرى في كونه يُمكن الوصول إليه من قبل مختلف العملاء ذوي المشروعات المتوسطة، والصغيرة و متناهية الصغر.

يواصل البنك دوره الريادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يواصل العمل بنشاط من أجل توفير خدمات مالية مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

توفير التمويل وتعزيز فرص الاستثمار

ونحن نرى أن المشاركة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُعتبر مسئولية اجتماعية أكثر من كونه فرصة عمل، و نفعل كل ما نراه ضرورياً لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النجاح. ولقد تم زيادة محفظة تمويل الـ (SMEs) إلى ٥,٣ مليار جنيه مصرى بنهاية يونيو ٢٠١٥ .

إستثمر بنك مصر جزءاً كبيراً من الوقت والموارد لزيادة عدد الفروع التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ١٨٨ فرعاً تغطي٢٥ محافظة من إجمالي محافظات مصر. ومن خلال «خدمات التمويل متناهي الصغر» ، قام بنك مصر بزيادة التمويل المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ٣٨٧ مليون جنيه مصرى تم منحهم لعدد ٣٢,٦٦٤عميل بمعدل نمو ١٥٠٪ . وخلال عام ٢٠١٥، وافق بنك مصرعلى توفير ١٨٠ مليون جنيه مصرى لتمويل٥٥١ من عملاء المشروعات الصغيرة ، في محاولة منه لتشجيع التوظيف في القطاع الخاص، والحد من الفقر ، وتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة ونمو اقتصادي.

ويعمل البنك مع الحكومة للتأكد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية تستطيع

الوصول إلى خطط تمويل الاستثمار و رأس المال العامل . و لقد منحنا قروضاً جديدة بمبلغ ٤٤ مليون جنيه مصرى إلى ١٨١٦ من عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة « مشروعك»، وهو مشروع مشترك بين وزارة التنمية المحلية ، والبنك الأهلي المصري والبنك الرئيسي للتنمية و الائتمان الزراعي وبنك القاهرة وبنك التعمير والإسكان. وأطلقت المبادرة في إبريل عام ٢٠١٥، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فرص التدريب والتنمية للعملاء

نحن نشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على اعتماد ممارسات مستدامة لاكتساب الثقة . و كثيراً ما نزود عملاءنا من تلك الشركات بالدعم والنصائح المتعلقة بالعمل من خلال عقد ورش عمل تدريبية ، بالتعاون مع البنك الأوروبي للتعمير والتنمية و كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة. ونحن نعتبر ورش العمل شرطاً أساسياً للشمول المالي الفعال إذ إنها تُمكن الشركات من اتخاذ قرارات واعية، والتعامل مع التعقيدات المالية على أساس يومي ، واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أوضاعها المالية ورفاهيتها وتجنب الشدة في المسائل المالية.

يستمر البنك في التواصل مع فئات الأعمال المختلفة من خلال إجراء بحوث ودراسات سوق واسعة النطاق بمساعدة المهنيين المتخصصين ، لمعرفة الأدوات أو الخدمات الجديدة التي تحتاجها مجتمعات الأعمال لتزدهر.

«ينبغي علي المؤسسات دعم حرية تكوين الجمعيات والاعتراف بالحق في المفاوضة الجماعية»

بمقتضى نظام العمل في مصر القديمة، التزمت الضرائب بدعم
أجور العمال المهرة، والكتبة، والحرفيين، وعسكريين، وكذلك تمويل
المشروعات الكبيرة التي يقوم بها الفلاحين في أوقات الفيضان.

نسخة طبق الأصل من رسوم جدارية قديمة تعود إلى عصر الدولة المصرية الحديثة.



قطاع الاستثمار وأسواق المال

يهدف قطاع الاستثمار وأسواق المال ببنك مصر إلى الحفاظ على المكانة الرائدة للبنك في مصر، ليكون دائماً الخيار الأفضل للتجزئة المصرفية وقطاع الشركات في مجال الإدارة المالية والخدمات الاستثمارية المتخصصة، بينما تسعى لتحقيق قيمة أفضل لمختلف أصحاب المصلحة بالبنك .

بلغ إجمالي إيرادات أنشطة المجموعة ٢,٤ مليار جنيه مصرى خلال العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يمثل زيادة سنوية قدرها ٦٥٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٣٧ ٪ . و بالتالي، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخول الخاصة بأنشطة المجموعة خلال السنوات الخمس الماضية ٢٢,٥ ٪ . وبلغت القيمة العادلة لاحتياطي الأصول التي تديرها المجموعة ٣,١ مليار جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٥، مقارنة ب ٢,٩ مليار جنيه مصرى في العام السابق، بمعدل نمو ٨,٦ ٪ .

مجموعة الخبراء

يعتمد قطاع الاستثمار و أسواق المال على مجموعة متنوعة من الخبراء داخل البنك تستطيع قيادة وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية المتكاملة التي تشمل إدارة الملكية ، والأسهم المدرجة ومحفظه السندات. كما أنها تقدم الاستشارات الخاصة بالشركات والمعاملات المصرفية (الأمناء وخدمات الأوراق المالية)،المبيعات وتداول الأوراق المالية وتوزيع صناديق الاستثمار المتنوعة.

خدمات أسواق رأس المال

صناديق الاستثمار

تُعتبر صناديق الاستثمار ببنك مصر من أكبر وأقدم الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط حيث تأسست عام ١٩٩٤ . ويدير بنك مصر حالياً ثمانية صناديق استثمارمتنوعة تشمل: صناديق أسواق النقد، الصناديق المتوازنة ، صناديق الأسهم ، صناديق رأس المال المضمون والصناديق الإسلامية. ويهدف البنك إلى تلبية احتياجات العملاء المختلفة، على مستوى الأفراد والشركات.

وتقديراً لجهوده المتواصلة لتقديم ما هو أفضل وأحدث لجميع عملائه الكرام، حاز البنك على جائزة من مجلة

جلوبال فينانس لكونه « أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد» في إفريقيا والشرق الأوسط لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠» و «أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد» في الشرق الأوسط لأعوام ٢٠٠٨،٢٠١٢، ٢٠١٣، و٢٠١٤ ، وبجائزة « أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل» في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٥ .

إدارة المحافظ

يدير قطاع الاستثمار وأسواق المال وتراقب بفاعلية أسهم الملكية المتداولة ، والدخل الثابت و المحافظ المحلية والدولية، فضلاً عن إدارة استثمارات البنك في صناديق الاستثمار الخاصة بالبنوك الأخرى.

لقد شجع ارتفاع أسعار الأسهم في بداية السنة المالية الحالية الإدارة على مواصلة انتهاج استراتيجية البيع لجني الأرباح والتي أدت إلى تحقيق أرباح بواقع ٤٥٠ مليون جنيه مصرى من بيع الأسهم المدرجة في السنة المالية ٢٠١٤ / ٢٠١٥، مقارنة بمبلغ ٤١٩ مليون جنيه في العام السابق.

المشاركة في رأس المال والاستثمارات المباشرة

يدعم بنك مصر جميع الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد المصري، و قد أصبح واحداً من أكبر وأنشط مستثمري الأسهم الخاصة في مصر من خلال المساهمة المباشرة في

الشركات عبر عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية. ويحتفظ قطاع الاستثمار و أسواق المال بمحفظة أسهم مباشرة متنوعة في مختلف القطاعات بما في ذلك السياحة،والخدمات، والانشاءات، والإسكان، والزراعة والغذاء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يملك البنك حصصاً في ١٦٢ شركة بإجمالي مبلغ ١٠٨ مليارات جنيه مصرى وذلك اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

ولقد سعى البنك إلى تعزيز هيكل رأس المال لعدد ١٣ شركة ضمن نطاق محفظة الأسهم المباشرة الخاصة به عن طريق ضخ ٩٠٠ مليون جنيه مصرى في رؤوس أموالها .وفي الوقت نفسه، بلغت أرباح رأس المال من تنوع الحصص في بعض الشركات ٢٢٥ مليون جنيه مصرى في السنة المالية ٢٠١٤.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

يقدم قطاع الاستثمار وأسواق المال أيضاً للشركات والمؤسسات والحكومة مجموعة واسعة وشاملة من الخدمات المالية المبتكرة لتُمكنهم من تحقيق أهدافهم المالية وتنفيذ خططهم القصيرة والطويلة الأجل. وانطلاقاً من دوره الريادي في دعم الاقتصاد المصري، يلعب بنك مصر دوراً حيوياً في دعم أدوات الدين في السوق ويُعتبر أيضاً بمثابة الركيزة الأساسية لتمويل استثمارات الدولة وتنشيط جهودها لتوفير خدمة الشباك الواحد للمستثمرين.

قام البنك أيضاً بتمويل خزينة الدولة بشكل مباشر من خلال شراء أذون خزانة وأوراق مالية حكومية بمتوسط رصيد لأذون الخزانة والسندات بلغ ١٧٣ مليار جنيه مصرى في يونيو ٢٠١٥، مما شكل زيادة بنسبة ٣٦٪ بالمقارنة بالأرقام الختامية ليونيو ٢٠١٤، وأدى إلى تحقيق أرباح بواقع ١٨,١ مليارجنيه مصرى .

شملت خدمات قطاع الاستثمار و أسواق المال في هذا المجال أيضاً عمليات الدمج والاستحواذ، انتقال حقوق الملكية، وسندات الشركات، وسندات التوريق، وصفقات الخصخصة، والطرح العام الأول، والتخارج. كما يقوم البنك بدور مستشار مالي لإعادة هيكلة الشركات.

يعمل فريق العمل في قطاع الاستثمار و أسواق المال جنباً إلى جنب مع القطاعات المختلفة للمساعدة في تطوير وتقديم حلول مالية استراتيجية ومتكاملة تماماً لأكثر الموضوعات تحدياً لعملائنا .

و يعمل القطاع أيضاً بنشاط في مجال أسواق رأس المال وأدوات الدين الخاصة بالأسهم والسندات، منفذة بذلك دورالبنك، مع التركيز على إصدار، هيكلة، تسعير، والاكتتاب في الأوراق المالية ذات العائد الثابت. هذا بالإضافة إلى طرح منتجات توريق لعملائنا من الشركات والمؤسسات من خلال الاعتماد بشكل أساسي على قدراتنا الكبيرة على الاكتتاب و شبكتنا واسعة الانتشار.

ولقد سوّق البنك وضمن أربعة إصدارات لسندات التوريق خلال العام، حيث بلغ مجموعها ٢,١ مليار جنيه مصرى، وكانت حصة البنك في الاكتتاب ٠,٦ مليار جنيه مصرى.

الخدمات العقارية

يتحمل فريق قطاع الاستثمار و رأس المال أيضاً مسئولية إدارة محفظة الأصول العقارية للبنك والتي تنطوي على شراء وبيع أنواع مختلفة من العقارات نيابة عن عملائنا. كما يعمل الفريق على تنظيم مزادات تسويقية عقارية والنهوض بالمشروعات الصناعية والسياحية. لقد قام البنك بتصفية عدد من أصوله التي لا تدر أرباحاً خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مما أسفر عن أرباح رأسمالية بواقع ٣٩٦ مليون جنيه مصرى من بيع هذه الأصول مقارنة ب ١١١ مليون جنيه مصرى في العام السابق.

خدمات أمناء الاستثمار

يقدم أمناء الاستثمار ببنك مصر مجموعة من الخدمات لتلبية جميع احتياجات وأهداف العملاء. وهذا يتضمن شراء وبيع الأوراق المالية، الاشتراك في الأسهم والسندات العامة نيابة عن العملاء، وكذلك إصدار كشوف الحسابات، وجمع كوبونات الأوراق المالية، وإطلاع الأفراد والمؤسسات على أخبار السوق، بالإضافة إلى خدمات أمين الحفظ من الباطن.

قطاع الأموال والمراسلين

شبكات المراسلين

يملك بنك مصر شبكة ضخمة من المراسلين تبلغ نحو ٢٨٠ بنكاً تغطي ٥٩ دولة ، وذلك لضمان التدفق السلس للأعمال بين العملاء ونظرائهم حول العالم. إن وجودنا في جميع أنحاء العالم من خلال الفروع الأجنبية، والشركات التابعة، والبنوك المراسلة قد مكننا من توفير أسرع الخدمات وأكثرها كفاءة لتلبية احتياجات عملائنا الحالية والمستقبلية.

بالتعاون مع البنوك المراسلة ، قمنا بتوفير مصادر تمويل بالعملة الأجنبية من خلال قروض قصيرة الأجل ،وقد بلغت آليات تمويل العمليات التجارية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ١٣٠ مليون دولار أمريكي . ولقد لعبنا أيضًا دوراً حيوياً في دعم الحكومة والمؤسسات الخاصة في استيراد السلع الاستراتيجية مثل البترول والسلع الغذائية الأخرى. كما يخطط بنك مصر للحصول على قرض عالمي مشترك طويل الأجل (٣ سنوات) لصالحه بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي.

قطاع الأموال

تلعب إدارة الأموال دوراً مهماً جداً داخل البنك حيث إنها المنوط بها توفير السيولة اللازمة ، وهو أمر بالغ الأهمية لأداء أي بنك أو مؤسسة مالية.

ويسمح توافر النقد للبنك بتلبية الاحتياجات المالية لعملائه من الأفراد والشركات بصورة فورية.

تعمل إدارة الأموال بشكل فعال على استثمار أي فائض سيولة بأفضل الطرق المتاحة وأكثرها أماناً لتحقيق أعلى عائد بأقل مخاطر. ، كما توفر حلولاً عملية من خلال مختلف الأدوات المالية، وتساعد على تمويل الدين العام عن طريق القيام بدور نشط في السوقين الرئيسي والثانوي.

لعب بنك مصر دوراً حيوياً في مساعدة الاقتصاد في التغلب على العديد من الأزمات المالية والسياسية.. بما في ذلك الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك، والتي أعقبها فترة طويلة من الركود الاقتصادي ، والانخفاض الحاد في الاحتياطيات الأجنبية الاستراتيجية للبلاد وقيمة العملة. ولقد كان مصرفنا واحداً من أفضل البنوك في توفير السيولة الكافية، مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني؛ حيث تم تعزيز أدائه خلال الأوقات الصعبة.

في إطار حرصه على تسهيل الخدمات الأساسية ومعاملات الاستيراد ، خصص بنك مصر اعتمادات مستندية بالعملة الأجنبية ومستندات مقابل الدفع لاستيراد سلع بمبلغ ٩ مليارات دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥،

بالإضافة إلى خدمة صرف العملات التي وصلت إلى ٣,٨ مليار دولار أمريكي.

تقديم حلول مبتكرة

يحرص فريق من المهنيين في إدارة الأموال على تزويد العملاء بأفكار قيمة، وتطبيقات مبتكرة للتكنولوجيا المتطورة الحديثة والخبرة المتعمقة في مجال العمل لمساعدتهم على البقاء في الصدارة. يُعتبر مصرفنا من أوائل البنوك التي استثمرت في المنتجات الهيكلية المبتكرة التي تُعد نوعاً من أنواع المشتقات الائتمانية، عن طريق غرفة المعاملات الدولية و credit linked note – CLN و first to default – FTD وقد حقق مصرفنا أرباحاً نتيجة ذلك.

ويعد البنك أحد أول البنوك التي انضمت إلى «سوق الإنترنت الدولار» منذ نشأة هذه الآلية عام ٢٠٠٤. وتُعتبر قروض الدولار بين البنوك في السوق المحلية عنصراً مهماً في نجاح أي نظام سعر صرف حر. و يضمن الإنترنت الدولار تحسين أداء سوق الصرف الأجنبي في مصر، الذي يواجه الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة.

وقد قام Banque Misr Money Market Desk مؤخراً بالاستثمار في الآلية الجديدة لأذون الخزانة بالدولار الأمريكي واليورو، و هي آلية مستحدثة وتتمتع بسيولة عالية وعائد مرتفع.

ومن الجدير بالذكر أن محفظة أذون الخزانة لبنك مصر بلغت ١,١٧٠ مليون دولار و ١٧٥ مليون يورو على التوالي في نهاية يونيو ٢٠١٥.

قطاع الصيرفة والمعاملات الإسلامية

يضع قطاع الصيرفة والمعاملات الإسلامية لبنك مصر إطاراً مستداماً يجمع ما بين المبادئ الإسلامية الأساسية – المساءلة ، الأخلاق ، المعاملات المصرفية الإسلامية، القدرات- وأيضاً النهج القائم على النتائج لتلاشي الأخطار المستقبلية .

التركيز على تجربة العملاء

لقد كان بنك مصر أول بنك قطاع عام ينشئ فروعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية و تقدم أنشطة مصرفية ومالية و تجارية تتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائنا. وقد تم فصل أموال هذه الفروع عن الفروع الأخرى في البنك، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئة شرعية تتكون من أساتذة مؤهلين من الأزهر الشريف و دار الإفتاء المصرية.

ومن خلال الجمع بين التراث الفريد والتقاليد، واعتماد تقنيات مصرفية حديثة مدعومة بالتكنولوجيا والابتكار، حافظ بنك مصر على مكانته باعتباره رائداً للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مصر. و من حيث النشاط المصرفي الإسلامي لقطاع التجزئة، تُقدم وحدة المعاملات الإسلامية «كنانة» مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك بطاقات الائتمان الإسلامية، مرابحة السيارة ومرابحة السلع المعمرة والتي تُعرف بأنها المفهوم الإسلامي للمرابحة.

وقام بنك مصر- كرائد وضع المنظومة المالية الإسلامية في مصر- بتوفيرالخدمات المصرفية الإسلامية من خلال شبكة تتكون من ٣٥ فرعاً ومكتباً في جميع أنحاء مصر. وتستخدم جميع

فروعنا المتخصصة في التمويل الإسلامي أنظمة الكمبيوتر المتقدمة لتوفير خدمات مصرفية مبتكرة لمواكبة البنوك الأخرى في مصر والخارج. أما بشأن محفظة الائتمان الخاصة بالقطاع المصرفي الإسلامي، فقد ارتفعت إلى ٣,١ مليار جنيه مصرى في يونيو عام ٢٠١٥، بالمقارنة ب ١,٩ مليار جنيه مصرى في يونيو ٢٠١٤.

الارتقاء إلى مستوى توقعات العملاء

لأن بنك مصر يوفر أعلى مستويات الخدمة لكافة قطاعاته، قمنا بتوسيع محفظة المعاملات المصرفية الإسلامية لتشمل منتجات وخدمات جديدة منافسة في مجال التأمين البنكي. وقد تم اختيار شركة «تكافل» ، التي تُعتبر واحدة من كبرى شركات التأمين المصرية، لتوفير خدمات التأمين في جميع الفروع الإسلامية لبنك مصر، و البنك حالياً بصدد وضع اللمسات الأخيرة على العقد الذي سيُبرم معها.

في عام ٢٠١٥، أطلق البنك حزمة جديدة للتجزئة المصرفية الإسلامية التي تستخدم مفهوم المرابحة الإسلامية لتمويل رحلات الحج والرحلات السياحية لبعض العملاء، فضلاً عن بعض المنتجات البديلة (مرابحة التعليم).

أصدر البنك أيضاً بطاقة ائتمان «كنانة» القائمة على نموذج المربحة، و التي تتفق مع الشريعة الإسلامية و هي مقبولة داخل وخارج مصر.

بهدف تلبية احتياجات مختلف العملاء، قمنا بتطوير نوع جديد من الاستثمار يسمى: «منتجات قطاع الأموال الإسلامية» و ذلك بالتعاون مع القطاع المصرفي الإسلامي ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ونجحنا في إنشاء محفظة مصرفية لتوفيرأذون خزانة الحكومة والسلع التموينية بمبلغ ١,٦ مليار جنيه مصرى و ٢,٧ مليار جنيه مصرى على التوالي في نهاية يونيو٢٠١٥.

و سنقوم قريباً بأول تمويل إسلامي موجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي- طبقاً لتعريف البنك المركزي المصري – هي تلك التي لا يتعدى إيرادات مبيعاتها ١٠٠ مليون جنيه مصرى (١٣,٥مليون دولار أمريكي) في العام ، إلى جانب منتجات تمويلية أخرى موجهة لمشروعات متناهية الصغر.

ونحن نخطط لإطلاق خمسة منتجات: مرابحة تمويل المشروعات الصغيرة ، مرابحة تمويل معدات المصانع- مرابحة تمويل المعدات الطبية والمستشفيات ، مرابحة تمويل وسائل المواصلات الخاصة ، مرابحة تمويل المدارس، والمعاهد والجامعات الخاصة ، بالإضافة إلى منتجات تمويل المشروعات الأخرى متناهية الصغر.

دعم الاقتصاد الوطني

انطلاقاً من رغبته و تفانيه لدعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات الاستراتيجية التي تؤثر بشكل

إيجابي على التنمية الاقتصادية للبلاد، قام قطاع الصيرفة والمعاملات الإسلامية في عام ٢٠١٥ بقيادة مجموعة من البنوك المصرية لتمويل شركة الكهرباء المصرية القابضة جزئياً لتنفيذ خطة طوارئ لفصل الصيف عام ٢٠١٥ ، للوفاء بمتطلبات ذروة الكهرباء المتوقعة في المنازل واستهلاك الصناعة خلال الصيف عام ٢٠١٥. وقد تم دفع إجمالي مبلغ ١,٦٢ مليار جنيه مصرى، وكانت مساهمة بنك مصر ٥٠٠ مليون جنيه مصرى.

أيضاً خلال عام ٢٠١٥، كان قطاع المعاملات المصرفية الإسلامية أحد الشركاء الرئيسيين المفوضين في ترتيب قرض بمبلغ ١,٨٤ مليار جنيه مصرى لشركة بورسعيد الوطنية للصلب لتمويل بناء مصنع للصلب «الحقل الأخضر» في العين السخنة ، وكانت مساهمة بنك مصر ٣٠٠ مليون جنيه مصرى .

لقد تم منح القطاع الإسلامي العديد من الجوائز خلال السنوات القليلة الماضية بما في ذلك ما يلي:

• “IFN Dubai Awards” لصفقة تمويل المشروع والبنية التحتية لتصنيع سكرالشرقية لعام ٢٠١٤ .

• “IJ Global Award” للمعادن و التعدين في الشرق الأوسط لصفقة مصنع العين السخنة للصلب لعام ٢٠١٥.

«ينبغي على المؤسسات القيام بمبادرات لتعزيز المسؤولية البيئية»

تنص إحدى التوصيات الـ ٤٢ لكتاب الموتى أنه لن يفوز بالجنة
أى متوفى، سواء ملك أو فلاح، إذا أضر بنهر النيل المقدس
«من أمر ديني إلى ضرورة، كنا وما زلنا نحاول حماية النيل»

جزء من كتاب الموتى أثناء عملية وزن قلب الميت





أنه لشرف عظيم لنا أن نقدم لكم أداءنا المتميز للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أود أن أبدأ بشكر أعضاء مجلس الإدارة وجميع الموظفين، الذين بذلوا جهوداً حثيثة لتمكين البنك من تحقيق هذه النتائج المتميزة والتغلب على الصعوبات. وقد تميزت السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ بعدد من التغييرات الإيجابية على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية؛ محلياً ودولياً. ارتفعت ودائع العملاء بواقع ٥٠ مليار جنيه مصري لتتجاوز ٢٩٠ مليار جنيه مصري. وبالتالي، يستحوذ بنك مصر حالياً على نحو ١٧٪ من إجمالي ودائع عملاء القطاع المصرفي المصري.

تجاوزت محفظة ائتمان بنك مصر ٦٤ مليار جنيه مصري وهو ما يمثل زيادة سنوية بواقع ١٠,٢ مليار جنيه مصري. وطبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري، سجلت نسبة تغطية القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ١٠٥,٥٪ و ١٢,٥٩٪ على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج المالية أن بنك مصر نجح في تحقيق قفزة هائلة، حيث بلغ صافي الدخل من العائد نحو ما يقرب من ٨,٥ مليار جنيه مصري مما عكس زيادة سنوية بواقع ٢ مليار جنيه مصري. وتضاعف صافي الربح تقريباً ليصل إلى ٤,٢ مليار جنيه، بعد أن قام البنك بسداد ضرائب الدخل التي تبلغ قيمتها ٣,٦ مليار جنيه مصري. وسجلت حقوق المساهمين بنحو ٢٣,٣ مليون جنيه مصري.

ووفقاً لعدد يوليو ٢٠١٥ من مجلة «ذا بانكر» ، حصل بنك مصر على المرتبة رقم ٤٤٦ من إجمالي ١٠٠٠ بنك بناء على إجمالي قيمة الأصول، واحتل أيضاً المركز الثاني بين البنوك المصرية ، والـ ٣٨ بين البنوك العربية على أساس إجمالي قيمة أصوله.

قدم البنك أيضاً أنظمة تمويل مختلفة تغطي مختلف الاحتياجات الاقتصادية. وارتفعت قيمة محفظة التجزئة المصرفية للبنك لتصل إلى ١٠,٤ مليون جنيه مصري في يونيو ٢٠١٥، محققة ارتفاعاً قدره ٣٧,٨٪.

وزادت محفظة أذون الخزانة للبنك بالدولار إلى ١,٢ مليار دولار، بزيادة

٤٣,٢ ٪ مقارنة بالعام الماضي. وبالمثل، زادت أذون الخزانة باليورو بنسبة ٣٥,٧ ٪ لتصل إلى ١٧٥ مليون يورو.

كما قام بنك مصر بتحديث وحدة قطاع الصيرفة والمعاملات الإسلامية لتتفق تماماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من أجل زيادة الأنشطة الاستثمارية للفروع الإسلامية للبنك والتي وصل حجم تعاملاتها إلى ٢,٦ مليار جنيه مصري في ٢٠١٥

وقد لعب البنك دوراً مهماً في جذب استثمارات جديدة وتنشيط أداء سوق الأسهم منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠ تحت قيادة مؤسس الصناعة الوطنية المصرية والاقتصادي الرائد، محمد طلعت حرب باشا. ونحن لا نزال نحرص على المشاركة البناءة لتحقيق التنمية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وتبلغ استثمارات البنك المباشرة ١١,٥ مليار جنيه مصري ، تغطي ١٦٢ شركة. ولقد قمنا بتمويل العديد من المشروعات الوطنية لتعزيز النمو الاقتصادي في مجالات الهيدروكربون، الطاقة، الكهرباء، الاتصالات، الطيران، السياحة و الإنشاءات. و تهدف صناديق البنك المتنوعة إلي تلبية احتياجات الشركات المختلفة سواء العامة أو الخاصة. و لقد بلغت محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة ٥٦ مليار جنيه مصري مما عكس نمواً ملحوظاً في إجمالي محفظة القروض التي بلغت ٦٧ مليار جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا أيضاً خدمات الاستثمار من خلال التوسع في خدمات الإيداع والتداول المركزية جنباً إلى جنب مع خدمات أمناء الاستثمار. وتشمل استثمارات قطاع الاستثمار و أسواق المال أيضاً عمليات الاندماج والاستحواذ، السندات، سواء سندات الشركات أو سندات التوريق ، وصفقات الخصخصة، الطرح العام الأول، التصفيات، فضلاً عن قيام البنك بدور المستشار المالي لإعادة هيكلة الشركات.

الجدير بالذكر أن قطاع قطاع الاستثمار وأسواق المال بلغ ٢,٤ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة ب ١,٧ مليار جنيه مصري في العام السابق، بمعدل نمو ٤١ ٪ .

٤,٢
مليار جنيه
مصري
صافي أرباح

ملخص القوائم المالية المستقلة

للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

الفهرس

١- تقرير مراقبي الحسابات

٢- الميزانية

٣- قائمة الدخل

٤- قائمة التغير في حقوق الملكية

٥- ملخص قائمة التدفقات النقدية

٦- قائمة التوزيعات المعتمدة للأرباح

٧- ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

وحيد عبد الغفار

وحيد عبد الغفار وشركاه BT

محاسب / حسين محمد عبد المنعم سليمان

الجهاز المركزي للمحاسبات

تقرير مراقبي الحسابات

عن القوائم المالية الملخصة

لبنك مصر في ٢٠١٥/٦/٣٠

الي السادة / مساهمي بنك مصر

(شركة مساهمة مصرية)


راجعنا القوائم المالية لبنك مصر (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٤ فبراير ٢٠١٦ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ علي القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ .

ومن أجل الحصول علي تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ ونتائج أعماله عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ وتقريرنا عليها.

القاهرة في ١٧ مارس ٢٠١٦

مراقبا الحسابات


محاسب / حسين محمد عبد المنعم سليمان
الجهاز المركزي للمحاسبات


وحيد عبد الغفار
وحيد عبد الغفار وشركاه BT

BAKER TILLY
وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك مصر - ش.م.م.

الميزانية المستقلة

في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

«يتم التعبير عن القيمة بالآلف جنيه»

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية		٢١,٥٥٤,٣٦٧	١٧,٧١٣,٧٤٧
أرصدة لدى البنوك		٢٥,٨٢٧,٢٧٤	٢٥,٥٥٥,٦١٤
أذون خزانة		٨٩,٨١٣,٨٣٥	٧٤,٣٤٥,٦٣٦
أصول مالية بغرض المتاجرة	(٥)	٣١٥,٧٠٩	٤,٧٨٧,٣٠٩
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافي)	(٦)	٢٣٦,٨٠٩	٩٨٦,٠٦٤
قروض وتسهيلات للعملاء (بالصافي)	(٧)	٦٣,٨٠٧,٢٠٩	٥٣,٦٠٢,٦٧٥
استثمارات مالية متاحة للبيع	(٨)	١٠٩,٣٣٤,٦٦٣	٧٩,٥٣٧,٥٧٥
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٨)	٣٦٣,٩١٤	٥٠٣,٩٠٢
استثمارات فى شركات تابعة و شقيقة		٣,٨٨١,٥٢٨	٣,٢٧٨,٩٦٣
أصول أخرى		١٥,٣٣٤,١٩٥	١٣,٤٨٠,٣٩٢
أصول ثابتة (بالصافي)		٧٠٢,٠٤٨	٥٧٢,٠٨٨
إجمالي الأصول		٣٣١,١٧١,٥٥١	٢٧٤,٣٦٣,٨٦٥
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك		٤,١٠٩,٦٢٦	٣,٤٦٠,٥٧٧
ودائع العملاء	(٩)	٢٩٠,١٤٦,٣١٨	٢٤٠,٢٠٣,٦٦٥
قروض أخرى	(١٠)	٣,٣٢١,٨٦٧	٢,٢٩٥,٩٤٣
التزامات أخرى		٦,٩٨٧,٦٥٠	٥,١٨٤,٧٧١
مخصصات أخرى	(١١)	١,٣٨٤,٤٧٠	١,٦٠٨,٣٠٧
التزامات ضريبية مؤجلة		٢٤٩,١١٤	٢٣٠,٥٢٤
التزامات مزايا التقاعد	(١٢)	١,٧٠٦,٤٣٩	١,٣٠١,٧٥٨
إجمالي الالتزامات		٣٠٧,٩٠٥,٤٨٤	٢٥٤,٢٨٥,٥٤٥
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(١٣)	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١١,٤٠٠,٠٠٠
احتياطيات	(١٤)	٤,٠٨٤,١٥٠	٦,١٦٣,٣٠٥
أرباح محتجزة		٤,١٨١,٩١٧	٢,٥١٥,٠١٥
إجمالي حقوق الملكية		٢٣,٢٦٦,٠٦٧	٢٠,٠٧٨,٣٢٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٣٣١,١٧١,٥٥١	٢٧٤,٣٦٣,٨٦٥
التزامات عرضية وارتباطات			
التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى		٢٢,٩١٠,٥٥٥	١٧,١٧٨,٨٠٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

رئيس مجلس الإدارة
محمد محمود الأتربي

نائب رئيس مجلس الإدارة
أحمد محي الدين أبو العز

رئيس القطاع المالي
شريف سامي عجيب

مراقب حسابات البنك

محاسب / حسين محمد عبد المنعم سليمان
الجهاز المركزي للمحاسبات

محاسب / وحيد عبد الغفار
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

بنك مصر - ش.م.م.

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

«يتم التعبير عن القيمة بالآلف جنيه»

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤
عائد القروض والإيرادات المشابهة		٢٤,٧٧٧,٤١٨	١٩,٥٣١,٧٠٤
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		(١٦,٢٤٠,٤٠٥)	(١٢,٨٦٥,٠٧٢)
صافي الدخل من العائد		٨,٥٣٧,٠١٣	٦,٦٦٦,٦٣٢
إيرادات الأتعاب والعمولات		١,٨٦٦,١٥٤	١,٣٠٧,٧٦٧
مصروفات الأتعاب والعمولات		(١٥,١٨٥)	(١٥,٥٦٤)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		١,٨٥٠,٩٦٩	١,٢٩٢,٢٠٣
توزيعات أرباح		٣٩٨,٦٨٠	٤١٤,١٤٠
صافي دخل المتاجرة		٣٦٧,٩٤٤	٤١٥,٣٥٠
أرباح الاستثمارات المالية		٣٥٧,٨٥٧	١٢٤,٨٦٠
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان		(١٣١,٠٥٧)	(٧٨,٥٢٨)
مصروفات إدارية		(٣,٦٣٣,١٠١)	(٣,١٩٢,٤٣٨)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى		٣٩,٣٨٩	(٣٦٦,٧٣٨)
الربح قبل ضرائب الدخل		٧,٧٩٧,٦٩٤	٥,٢٧٥,٤٨١
مصروفات ضرائب الدخل		(٣,٦١٥,٧٧٧)	(٢,٧٦٠,٤٦٦)
صافي أرباح السنة		٤,١٨١,٩١٧	٢,٥١٥,٠١٥
ربحية السهم (جنيه / سهم)	(١٥)	١,٦٠	١,٠٣

بنك مصر - ش.م.م.

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥
«يتم التعبير عن القيمة بالآلاف جنيه»

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي رأسمالي		احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر بنكية	احتياطي تدعيمى	احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة	احتياطي فروق ترجمة قوائم مالية	أرباح محتجزة	الإجمالي
الأرصدة في ٢٠١٣/٠٧/٠١		١١,٤٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٥٨٤	٣٤٢,٥٣٨	٢٤٣,٠٦٤		(٨٨,١٥٦)	٦,٩٣٧	٥٨٢,٦١٥	٣٠١,١١٣	٤٠,٧٩٦	١٣٤,٨٦٥	١,١٦٠,٦٣٢	١٤,٤٧٤,٩٧٨
توزيعات أرباح													(٤٩٢,٥٠٠)	(٤٩٢,٥٠٠)
المحول الى الاحتياطيات			١١٥,١٦٩	١٠٧,٣٥٤	٨,٩٤٠				(٣٧,٠١٦)	٤٧٣,٦٨٥			(٦٦٨,١٣٢)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بعد الضرائب							٣,٥٣٦,٠٩٩							٣,٥٣٦,٠٩٩
فروق ترجمة عملات أجنبية												٤٤,٧٢٨		٤٤,٧٢٨
صافي أرباح العام													٣,٥١٥,٠١٥	٣,٥١٥,٠١٥
الأرصدة في ٢٠١٤/٠٦/٣٠	١٤,١٣	١١,٤٠٠,٠٠٠	٤٦٥,٧٥٣	٤٤٩,٨٩٢	٢٥٢,٠٠٤		٣,٤٤٧,٩٤٣	٦,٩٣٧	٥٤٥,٥٩٩	٧٧٤,٧٩٨	٤٠,٧٩٦	١٧٩,٥٩٣	٣,٥١٥,٠١٥	٢٠,٠٧٨,٣٢٠
الأرصدة في ٢٠١٤/٠٧/٠١		١١,٤٠٠,٠٠٠	٤٦٥,٧٥٣	٤٤٩,٨٩٢	٢٥٢,٠٠٤		٣,٤٤٧,٩٤٣	٦,٩٣٧	٥٤٥,٥٩٩	٧٧٤,٧٩٨	٤٠,٧٩٦	١٧٩,٥٩٣	٣,٥١٥,٠١٥	٢٠,٠٧٨,٣٢٠
توزيعات أرباح													(٧٦٧,٥٠٠)	(٧٦٧,٥٠٠)
المحول الى الاحتياطيات			٢٤٨,٦٥٥	٢١٩,٣١٠	٢٨,٤٦٢				٤٤,٨٠٣	١,٢٠٦,٢٨٥			(١,٧٤٧,٥١٥)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بعد الضرائب							(١٦٩,٩٠٠)							(١٦٩,٩٠٠)
فروق ترجمة عملات أجنبية												(٥٦,٧٧٠)		(٥٦,٧٧٠)
زيادة رأس المال		٣,٦٠٠,٠٠٠	(٦٧١,٣٣١)	(٦٦٩,٢٠٢)	(٢٨٠,٤٦٦)					(١,٩٣٨,٢٠٥)	(٤٠,٧٩٦)			-
صافي أرباح العام													٤,١٨١,٩١٧	٤,١٨١,٩١٧
الأرصدة في ٢٠١٥/٠٦/٣٠	١٤,١٣	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٠٧٧	-	-		٣,٢٧٨,٠٤٣	٦,٩٣٧	٥٩٠,٤٠٢	٤٢,٨٧٨	-	١٢٢,٨٢٣	٤,١٨١,٩١٧	٢٣,٢٦٦,٠٦٧

بنك مصر - ش.م.م.

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

«يتم التعبير عن القيمة بالآلف جنيه»

٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
٢٦,٣٤٣,١٣٣	٣٢,١٩٥,٨٥٩	صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢٩,٣٩٨,٢٣٣)	(٢٥,٨٨٨,٩٠٤)	صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة الاستثمار
٨,٧٣١	(٢٤٦,٥٩٩)	صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل
(٣,٠٤٦,٣٦٩)	٦,٠٦٠,٣٥٦	صافى (النقص) الزيادة فى النقدية و ما فى حكمها خلال السنة
٣٢,٧٨١,٥٧٧	٣٦,٧٢١,٢٢١	رصيد النقدية و ما فى حكمها فى أول السنة
٢٩,٧٣٥,٢٠٨	٣٢,٧٨١,٥٧٧	رصيد النقدية و ما فى حكمها فى آخرالسنة
		وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-
٢١,٥٥٤,٣٦٧	١٧,٧١٣,٧٤٧	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٢٥,٨٣٧,٢٧٤	٢٥,٥٥٥,٦١٤	أرصدة لدى البنوك
٨٩,٨١٣,٨٣٥	٧٤,٣٤٥,٦٣٦	أذون خزانة
(١٦,٥٩٠,٣٣٨)	(١٣,٢٦٣,٥٣٠)	أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الاحتياطى الإلزامى
(١,٠٧٥,٣٠١)	(٧١,٤٠١)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(٨٩,٧٩٤,٦٢٩)	(٧١,٤٩٨,٤٨٩)	أذون خزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٢٩,٧٣٥,٢٠٨	٣٢,٧٨١,٥٧٧	النقدية وما فى حكمها

بنك مصر - ش.م.م.

قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة للأرباح

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

القيمة بالآلف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
٤,١٨١,٩١٧	٢,٥١٥,٠١٥	صافي أرباح العام
٢٣٧,٣٩٧	٢٨,٤٦٣	يخصم
٣,٩٤٤,٥٢٠	٢,٨٤٦,٥٥٢	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي إجمالي أرباح العام القابلة للتوزيع
٣٩٤,٤٥٢	٢٤٨,٦٥٥	يخصم
٢٧٧,٤٤٨	٤٤,٨٠٣	احتياطي قانوني
٣,٢٧٢,٦٢٠	٢,١٩٣,٠٩٤	احتياطي المخاطر البنكية العام صافي أرباح العام القابلة للتوزيع
٣٢٧,٢٦٢	٢١٩,٣١٠	يوزع كآلاتي :
١,٨٧٠,٣٥٨	١,٢٠٦,٢٨٤	احتياطي عام
		احتياطي تدعيمى
٢٢٥,٠٠٠	١٦٧,٥٠٠	حصة العاملين
٨٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	حصة الدولة من الأرباح
٣,٢٧٢,٦٢٠	٢,١٩٣,٠٩٤	

بنك مصر - ش.م.م.

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

(١) معلومات عامة

تأسس بنك مصر (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجارى بتاريخ ٣ إبريل ١٩٢٠ في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في ١٥١ شارع محمد فريد بالقاهرة.

يقدم البنك خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال ٥٠٠ فرع ووحدة مصرفية في جمهورية مصر العربية و٥ فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة و فرع بمدينة باريس بالجمهورية الفرنسية ويوظف البنك ١٢٦٨٩ موظفاً في تاريخ الميزانية.

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل الجمعية العامة في ١٦ مارس ٢٠١٦.

(٢) ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ. أسس إعداد القوائم المالية :

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة والمعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول المالية بغرض المتاجرة، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

ووفقاً للنظام الأساسي للبنك تبدأ السنة المالية في أول يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو وتعرض القوائم المالية مقربة لأقرب ألف جنيه مصري.

ب. ترجمة العملات الأجنبية :

ب/١ عملة التعامل والعرض

يتم قياس البنود التي تشتمل عليها القوائم المالية لكل فرع من فروع البنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها الفرع نشاطه (عملة التعامل).

ويتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل للفروع داخل جمهورية مصر العربية.

ب/٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات كل فرع بعملة التعامل الخاصة به وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية كل فترة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن إعادة التقييم ضمن البنود التالية:

– صافي دخل المتاجرة للأصول المالية بغرض المتاجرة.

– إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (أدوات الدين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، بينما يتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

ب/٣ الفروع الأجنبية

يتم ترجمة بنود قائمة الدخل والمركز المالي للفروع الأجنبية التي تختلف عملة التعامل لها عن عملة عرض القوائم المالية المستقلة إلى الجنيه المصري كما يلي:-

– يتم ترجمة الأصول والالتزامات في كل ميزانية معروضة للفرع الأجنبي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ هذه الميزانية.

– يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في كل قائمة دخل معروضة باستخدام متوسط أسعار التحويل إلا إذا كان المتوسط لا يمثل تقريباً مقبولاً للأثر المتراكم للأسعار السارية في تواريخ المعاملات، عندها يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات.

ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة في بند مستقل (فروق ترجمة عملات أجنبية) ضمن حقوق الملكية.

ج. الاعتراف بالإيراد

ج/١ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند « عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي يحتسب عنها عائد فيما عدا

تلك المبوبة بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ج/٢ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. أما بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة، يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية، ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب خدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ج/٣ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

د.أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الإصدار بالأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعداً منها خصم الإصدار.

هـ. اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مخصومة من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض اتفاقيات الشراء وإعادة البيع مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة العائد الفعلي.

و. القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك:

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة.

ز. اضمحلال الأصول المالية:

ز/١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

– يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

– إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لا، عندها يتم اضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

– إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

– إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

ز/٢ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل، ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠٪ من القيمة الدفترية، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد علي تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان

من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ج. الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة

يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بما في ذلك محافظ الاستثمارات المالية التي تدار بمعرفة الغير ووثائق صناديق الاستثمار التي لا تصدرها البنوك وشركات التأمين المقتناة بغرض المتاجرة في نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة التي تمثل سعر السوق وثبتت فروق التقييم بقائمة الدخل.

يتم تقييم وثنائق صناديق الاستثمار التي تصدرها البنوك وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة الاستردادية لهذه الوثائق في تاريخ التقييم وثبتت فروق التقييم بقائمة الدخل.

ط. الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة ولدى البنك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو للتغيرات في أسعار الصرف أو الأسهم.
يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو تضمحل قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

ي . الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتضمن هذا البند استثمارات مالية – بخلاف المشتقات – يكون لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها .

يتم تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستهلكة التي تمثل القيمة الاسمية للسند مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار، على أن يتم استهلاك علاوة الإصدار بالخصم على قائمة الدخل/ أو استهلاك خصم الإصدار بالإضافة إلى قائمة الدخل ببند (عائد أذون وسندات الخزانة) وباستخدام طريقة العائد الفعلي وبذلك تصبح القيمة الدفترية لهذه السندات في تاريخ الاستحقاق مساوية للقيمة الاسمية المستردة.

يتم تقييم وثنائق صناديق الاستثمار التي يتعين على البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ نهاية الصندوق باعتباره البنك المنشئ للصندوق بالتكلفة وفي حالة هبوط القيمة الاستردادية لهذه الوثائق عن التكلفة يتم تحميل الفرق على قائمة الدخل ببند فروق تقييم استثمارات مالية أخرى وفي حالة حدوث ارتفاع يتم إضافته إلى ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة .

ك. الشركات التابعة والشقيقة

تتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لطريقة التكلفة، ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء، وثبتت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها، وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية به وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة، وتحمله على قائمة الدخل ببند خسائر اضمحلال استثمارات مالية أخرى،

وفي حالة حدوث ارتفاع لاحق في القيمة العادلة يتم إضافته إلى ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة .

ل. الأصول الثابتة والإهلاك

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال. ويتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل: -

مباني وإنشاءات	٥٪	وسائل نقل وانتقال	من ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪
أجهزة ومعدات	١٢,٥٪	نظم آلية متكاملة	من ٢٥ ٪ إلى ١٠٠ ٪
أثاث	١٠٠ ٪	تجهيزات وتركيبات	من ١٢,٥ ٪ إلى ٣٣,٥٪

م. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها (أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأرصدة أذون الخزانة) التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء .

ن. التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

يمنح بنك مصر العاملين به بعض المزايا بعد انتهاء فترة خدمتهم وتعتبر هذه المزايا من المزايا المحددة التي يجب تحميلها على المصروفات على مدار سنوات خدمة العامل والاعتراف بها ضمن الالتزامات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وقواعد البنك المركزي الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٨. وتحسب الالتزامات الناشئة عن نظم المزايا المحددة التي اكتسبها العاملون في نهاية السنة المالية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعرفة خبير اكتواري باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المقدرة والتي تنطوي على افتراضات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين وأسعار الفائدة ومستوى التضخم، كما يمنح بنك مصر العاملين به بفروع الخارج (فروع الخليج بدولة الإمارات العربية المتحدة – فرع باريس بفرنسا) مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل بتلك الدول.

س. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق الخارجي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام.

ع. ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة

الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقا للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويهدف البنك إلى تحقيق التوازن للملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع إدارة المخاطر يعد مسئولاً عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

إدارة رأس المال

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) دورياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي على أساس ربع سنوي .

ويطلب البنك المركزي أن يقوم البنك بما يلي:-

– الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا ادني لرأس المال المصدر والمدفوع.

– الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد على ١٠٪.

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها .

قد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعهِ الخارجية خلال السنتين الماليتين.

هذا وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل II

ويعرض الجدول التالي رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة الحالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ وسنة المقارنة وفقاً لقواعد البنك المركزي الصادرة في ضوء مقررات بازل II :

	٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٤/٦/٣٠
رأس المال		
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي المستمر)	١٦,٠٣٩,٢٣٣	١٤,٤٥٤,٠٤٠
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)	٣,٦١٦,٩٠١	٣,٨٧٨,٩٥٧
إجمالي رأس المال	١٩,٦٥٦,١٣٤	١٨,٣٣٣,٩٩٧
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	١٥٦,٠٧٢,٨٤٠	١٣٩,٤٨٩,٠١٦
معيار كفاية رأس المال	١٢,٥٩٪	١٣,١٤٪

(٤) التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ – خسائر الاضمحلال في القروض والسلفيات:

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة المقترضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك.

عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناءً على الخبرة السابقة بخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناءً على الخبرة.

ب – اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة، ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم – ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلي ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع، أو التغيرات في التكنولوجيا .

(٥) أصول مالية بغرض المتاجرة

القيمة بالألف جنيه		
٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
أدوات دين		
أدوات دين أخرى	٢٢٠,٧٠٤	٤١٩,٣٥٢
محافظ تدار بمعرفة الغير	–	٤,٢٠١,٦٢٣
اجمالى أدوات الدين	٢٢٠,٧٠٤	٤,٦٢٠,٩٧٥
أدوات حقوق الملكية		
أسهم محلية	٨٨,٤٥١	١٥٨,٨١٢
وثائق صناديق الاستثمار	٦,٥٥٤	٧,٤٢٢
اجمالى أدوات حقوق الملكية	٩٥,٠٠٥	١٦٦,٢٣٤
إجمالى أصول مالية بغرض المتاجرة	٣١٥,٧٠٩	٤,٧٨٧,٢٠٩

(٦) قروض وتسهيلات للبنوك

القيمة بالألف جنيه		
٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
قروض لأجال	٢٤٧,٨٧٣	٩٩٩,٩٧٨
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١١,٠٦٤)	(١٢,٩١٤)
	٢٣٦,٨٠٩	٩٨٦,٠٦٤

(٧) قروض وتسهيلات للعملاء

القيمة بالألف جنيه		
٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
أفراد		
حسابات جارية مدينة	١,٥٨٩,٧٦٤	١,٣٠٨,٤١٦
بطاقات ائتمان	١٨٠,٨٨٣	١٦٤,٩٣٩
قروض شخصية	٨,٣٩٠,٠٥٣	٥,٨٩٥,٥٨٦
قروض عقارية	٢٢٦,٨٨٥	١٦٩,٥٦٤
إجمالي (١)	١٠,٣٨٧,٥٨٥	٧,٥٣٨,٥٠٥
مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
حسابات جارية مدينة	٢٠,٠٢١,٧٤٢	٢٩,٥٣٤,١٤٢
قروض مباشرة	٢٠,٦٢٠,٨٨٧	١٤,٣٣٢,٣٩٣
قروض مشتركة	١٧,٦٢٠,٢٩٤	١١,١٦٦,٥٨٥
قروض أخرى	٣٠٨,٢٣٨	٠
إجمالي(٢)	٥٨,٥٧١,١٦١	٥٥,٠٣٣,١٢٠
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (٢+١)	٦٨,٩٥٨,٧٤٦	٦٢,٥٧١,٦٢٥
يخصم : مخصص اضمحلال قروض وتسهيلات للعملاء	(٥,٠٠٩,١٣٠)	(٨,٥٩١,٨٣١)
يخصم : الخصم غير المكتسب والعوائد المجنية	(١٤٢,٤٠٧)	(٣٧٧,١١٩)
صافى القروض والتسهيلات للعملاء والأوراق التجارية المخصوصة	٦٣,٨٠٧,٢٠٩	٥٣,٦٠٢,٦٧٥
الإجمالى يوزع إلى:		
أرصدة متداولة	٢٨,٩٣١,٧٥٣	٢٦,٨٩٦,٠٧٥
أرصدة غير متداولة	٤٠,٠٢٦,٩٩٣	٣٥,٦٧٥,٥٥٠
	٦٨,٩٥٨,٧٤٦	٦٢,٥٧١,٦٢٥

مخصص اضمحلال قروض وتسهيلات للعملاء

تحليل حركة مخصص اضمحلال قروض وتسهيلات للعملاء

٣٠ يونيو, ٢٠١٤			٣٠ يونيو, ٢٠١٥			
الإجمالى	القروض المنتظمة	القروض غير المنتظمة	الإجمالى	القروض المنتظمة	القروض غير المنتظمة	البيان
٨,١٣٥,٤٠٠	٥٨٠,٥٠٩	٧,٥٥٤,٨٩١	٨,٥٩١,٨٣١	٨٢٦,٤٩١	٧,٧٦٥,٣٤٠	رصيد المخصص فى أول العام
١٥٦	(٧٥٠)	٩٠٦	١٢,٢٧٤	٨,٤٢٨	٣,٨٤٦	تحويلات
٧٩,٢١٥	٢٣٠,٠٩٨	(١٥٠,٨٨٣)	٢٢١,٣٠٧	١٦٧,٥٧٣	٥٣,٧٣٤	عبء (رد) الاضمحلال خلال العام
٣٣٨,٤٤٣	٠	٣٣٨,٤٤٣	٢٦٠,١١٥	٠	٢٦٠,١١٥	متحصلات من قروض سبق إعدامها
٥٧,٥٣٠	١٦,٦٣٤	٤٠,٨٩٦	١١٠,٠٤٠	(٢٦,١٧٥)	١٣٦,٢١٥	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية
(١٨,٩١٣)	٠	(١٨,٩١٣)	(٤,١٨٦,٤٣٧)	٠	(٤,١٨٦,٤٣٧)	المستخدم من المخصص خلال العام
٨,٥٩١,٨٣١	٨٢٦,٤٩١	٧,٧٦٥,٣٤٠	٥,٠٠٩,١٣٠	٩٧٦,٣١٧	٤,٠٣٢,٨١٣	رصيد المخصص فى آخر العام

تحليل مخصص خسائر اضمحلال قروض وتسهيلات للأفراد

أفراد					
البيان	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	اجمالى أفراد
<u>٣٠ يونيو ٢٠١٥</u>	١٥٢,٣٤٨	٢,٦٦٦	٢٥٦,٨٢٦	٨,٣٤٠	٤٢٠,١٨٠
<u>٣٠ يونيو ٢٠١٤</u>	١١٥,٦٨١	٢,٢٧٠	٢٤٩,٦٥٨	٩,٣٩٨	٣٧٧,٠٠٧

تحليل مخصص خسائر اضمحلال قروض وتسهيلات للمؤسسات

مؤسسات					
البيان	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض اخرى	اجمالى مؤسسات
<u>٣٠ يونيو ٢٠١٥</u>	٢,٨٥١,٦٠٩	٧١٨,٦١٧	١,٠٠٢,٨٤٦	١٥,٨٧٨	٤,٥٨٨,٩٥٠
<u>٣٠ يونيو ٢٠١٤</u>	٧,٧٧٠,٥٥٨	٢٢٩,٢٨٠	٢١٤,٩٨٦	٠	٨,٢١٤,٨٢٤

(٨) استثمارات مالية

القيمة بالآلف جنيه		
٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
استثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين مدرجة فى السوق	٨٨,٦٣٥,٩٦٨	٥٨,٤٥٠,٦٣٨
أدوات حقوق ملكية مدرجة فى السوق	٩,٠٢٧,١٧٧	٨,٨٦٧,٢٢٣
أدوات دين غير مدرجة فى السوق	٨,٢٣٤,٠١٤	٩,٠٦٥,٤٢٠
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق	٣,٤٣٧,٥٠٤	٣,١٥٤,٢٩٤
إجمالى استثمارات مالية متاحة للبيع (أ)	١٠٩,٣٣٤,٦٦٣	٧٩,٥٣٧,٥٧٥
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
أدوات دين مدرجة فى السوق	٢٩,٢٥٠	٢٧,٨٤٦
أدوات دين غير مدرجة فى السوق	٧١,٣٨٤	١٤٢,٧٨٥
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق	٢٦٣,٢٨٠	٣٣٣,٢٧١
إجمالى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (ب)	٣٦٣,٩١٤	٥٠٣,٩٠٢
الإجمالى (أ+ب)	١٠٩,٦٩٨,٥٧٧	٨٠,٠٤١,٤٧٧
أرصدة متداولة	١٧,٠٥٣,٦٨٩	١١,٣٦٠,٥١٨
أرصدة غير متداولة	٩٢,٦٤٤,٨٨٨	٦٨,٦٨٠,٩٥٩
	١٠٩,٦٩٨,٥٧٧	٨٠,٠٤١,٤٧٧

وتتمثل حركة الاستثمارات المالية فيما يلي:-

	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
الرصيد في أول السنة المالية ٢٠١٤/٠٧/١	٧٩,٥٣٧,٥٧٥	٥٠٣,٩٠٢
إضافات	٤٦,٧٢٥,٩٠٥	٢٩,٢٥٠
استبعادات	(١٦,٨٣٦,٩٤٥)	(١٦٦,٦٩١)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٤١٤,٨٠٤	٣٤٨
خسائر التغير في القيمة العادلة	(١٥١,٣١٠)	٠
عبء خسائر الاضمحلال	(٣٥٥,٣٦٦)	(٢,٨٩٥)
الرصيد في آخر السنة المالية ٢٠١٥/٠٦/٣٠	١٠٩,٣٣٤,٦٦٣	٣٦٣,٩١٤
الرصيد في أول السنة المالية ٢٠١٣/٠٧/١	٤٩,٨٠٧,٦٩١	٦٩٥,٦٧٥
إضافات	٤٢,٤٢٤,٢٣٦	٠
استبعادات	(١٦,٤٦٧,٧٨٠)	(٢١١,٥٢٥)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٢٧٨,٠١٦	١,٧١٣
أرباح التغير في القيمة العادلة	٣,٥٠٣,٨٤٦	٠
(عبء) رد خسائر الاضمحلال	(٨,٤٣٤)	١٨,٠٣٩
الرصيد في آخر السنة المالية ٢٠١٤/٠٦/٣٠	٧٩,٥٣٧,٥٧٥	٥٠٣,٩٠٢

(٩) ودائع العملاء

القيمة بالآلف جنيه		
٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	
ودائع تحت الطلب	١٩,٧٤٨,٣٦٤	١٤,٦٦٤,٨٤٣
ودائع لأجل وبإخطار	٧٩,٨٢٩,٧٤٨	٥٨,٠٨٠,٠٩٦
شهادات ادخار	٨٥,٦٩٨,١٥١	٧٥,٤٤٧,٤٩٣
ودائع التوفير	٩٨,٧٣٦,٠٣٨	٨٨,٧٥٦,٧٢٠
ودائع أخرى	٦,١٣٤,٠١٧	٣,٢٥٤,٥١٣
الإجمالي	٢٩٠,١٤٦,٣١٨	٢٤٠,٢٠٣,٦٦٥

ودائع مؤسسات	٩٠,٠٢٠,٨٣٣	٦٣,٦٤٧,٢٠٤
ودائع أفراد	٢٠٠,١٢٥,٤٨٥	١٧٦,٥٥٦,٤٦١
الإجمالي	٢٩٠,١٤٦,٣١٨	٢٤٠,٢٠٣,٦٦٥

أرصدة بدون عائد	١٨,٣٠٤,٨٠١	١٦,٠٧٩,٤٢٦
أرصدة ذات عائد متغير	١٢٨,٨٦٥,٤١٤	١٠٦,٣٦٧,٦١٠
أرصدة ذات عائد ثابت	١٤٢,٩٧٦,١٠٣	١١٧,٧٥٦,٦٢٩
الإجمالي	٢٩٠,١٤٦,٣١٨	٢٤٠,٢٠٣,٦٦٥

أرصدة متداولة	٢١٧,٧٥٩,٣٦٩	١٨٣,٦٧٢,٥٨٥
أرصدة غير متداولة	٧٢,٣٨٦,٩٤٩	٥٦,٥٣١,٠٨٠
الإجمالي	٢٩٠,١٤٦,٣١٨	٢٤٠,٢٠٣,٦٦٥

(١٠) قروض أخرى

البيان	سعر العائد	المستحق خلال العام الحالي	الرصيد في	الرصيد في
			٣٠ يونيو ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٥
هيئة مساعدات التنمية الدولية الدنماركية ” دانيدا ” للهيئة العامة للسلع التموينية من خلال دانسك بنك للشركة المصرية القابضة للصوامع و التخزين القويوم	بدون عائد	٣,٥٦٠	٨,٩٠٠	١٤,٥١٥
هيئة مساعدات التنمية الدولية الدنماركية ” دانيدا ” للهيئة العامة للسلع التموينية من خلال دانسك بنك لانشاء مجمع صوامع بنى سويف / المنيا / قنا	بدون عائد	١٠,٧٨٩	٣٢,٠٤٥	٤٩,٩٠٠
عقد تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٧٪	١,١٩٩	١,١٩٩	٣,٨٠٤
عقد تنمية الثروة الداجنة	٤٪	٤٣١	٥٣٩	٩٧١
البنك المركزى القرض المساند (قيمة اسمية ١.٦ مليار) – عملة محلية	بدون عائد	٠	١,٣٩٧,٩٨٤	١,٣٤٥,٢٥٥
البنك المركزى القرض المساند (قيمة اسمية ١ مليار) لمدة خمس سنوات – عملة محلية	بدون عائد	٠	٧٨٥,٣٨٢	٦٨٨,٤١٨
قروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات متناهية الصغر – خطوة مستقبلية	٧٪	٣٤,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
قروض صندوق اجتماعى – مستقبل مشرق	٨.٥٠٪	١٦,٨٧٥	٥٩,٠٦٣	٣٧,٥٠٠
قروض طويلة الأجل الشركة المصرية لإعادة التمويل	١٠.٢٥٪	٣,٠٨٨	١٧,٤٤٤	١٨,٧٧٨
قروض صندوق اجتماعى – مشروع تنمية المشروعات	٨.٥٠٪	١٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
قروض صندوق اجتماعى – دعم مشروعات زراعية	٨.٥٠٪	٨,٧٥٠	٧٠,٠٠٠	٠
قروض صندوق اجتماعى – بداية	٨.٥٠٪	٣,٧٥٠	٣٠,٠٠٠	٠
قروض قصيرة الأجل من بنوك خارجية		٨٢٨,٣١١	٨٢٨,٣١١	١٤٢,٨٠٢
إجمالي قروض أخرى			٣,٣٢١,٨٦٧	٢,٢٩٥,٩٤٣
أرصدة متداولة			٩٢٠,٧٥٣	١,٠٣٨,٥٠٠
أرصدة غير متداولة			٢,٤٠١,١١٤	١,٣٥٧,٤٤٣
إجمالي قروض أخرى			٣,٣٢١,٨٦٧	٢,٢٩٥,٩٤٣

القيمة بالآلف جنيه

(١١) مخصصات أخرى

-	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤
مخصص ضرائب ومطالبات قضائية	٩٧١,٣٢١	١,١٥٨,٧٥٠
مخصص الالتزامات العرضية	٤٠٨,٤٨٧	٤٣٧,٢٨١
أخرى	٤,٦٦٢	٢٢,٢٧٦
إجمالى مخصصات أخرى	١,٣٨٤,٤٧٠	١,٦٠٨,٣٠٧

القيمة بالآلف جنيه

(١٢) التزامات مزايا التقاعد

التزامات مدرجة بالميزانية عن:

-	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤
المزايا العلاجية بعد التقاعد	١,٥٦٠,٣٣٦	١,١٧٢,٩٥٦
مكافأة نهاية الخدمة	١٤٦,١٠٣	١٢٨,٨٠٢
الإجمالى	١,٧٠٦,٤٣٩	١,٣٠١,٧٥٨

المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل :

-	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤
التزامات المزايا العلاجية بعد التقاعد	٤٨٣,١٣٣	٤٧٠,٥٨٧
التزامات مكافأة نهاية الخدمة	٢٤,٢٨٤	٢٢,٣٦١
الإجمالى	٥٠٧,٤١٧	٤٩٢,٩٤٨

و تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلى :

معدل الخصم	١١٪	١١٪
معدل التضخم طويل الأجل	٨٪	٨٪

(١٣) رأس المال

أ – رأس المال المرخص به

بناء على اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٢ مارس ٢٠١٥ تم زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٣٠ مليار جنيه مصري بدلاً من ١٥ مليار جنيه مصري.

ب – رأس المال المصدر و المدفوع

بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٢ مارس٢٠١٥ تم زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ٣,٦ مليار جنيه مصري تمويلاً من الاحتياطيات ليبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ١٥ مليار جنيه مصري موزعاً على٣ مليارات سهم مملوكة بالكامل للدولة بقيمة اسمية للسهم خمسة جنيهات مصرية، هذا وقد تم التأشيرفى سجل البنوك بالبنك

المركزى المصري و النشر بجريدة الوقائع المصرية فى ١٢ إبريل ٢٠١٥ و تم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٥.

(١٤) الاحتياطيات

- وفقا للنظام الأساسى للبنك يتم إحتجاز ١٠ ٪ من صافى أرباح العام لتغذية الاحتياطى القانونى ويتم إيقاف تغذية الاحتياطى القانونى عندما يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع.
- وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى لا يجوز التصرف فى رصيد الاحتياطى الخاص إلا بعد الرجوع اليه.

القيمة بالآلف جنيه		
٣٠ يونيو، ٢٠١٤	٣٠ يونيو، ٢٠١٥	الاحتياطيات
٤٦٥,٧٥٣	٤٣,٠٧٧	احتياطي قانوني
٤٤٩,٨٩٢	٠	احتياطي عام
٢٥٢,٠٠٤	٠	احتياطي رأسمالي
٤٠,٧٩٦	٠	احتياطى ارتفاع أسعار أصول ثابتة
٧٧٤,٧٩٨	٤٢,٨٧٨	احتياطى تدعيمي
٣,٤٤٧,٩٤٣	٣,٢٧٨,٠٤٣	احتياطى القيمة العادلة
٦,٩٢٧	٦,٩٢٧	احتياطي خاص
٥٤٥,٥٩٩	٥٩٠,٤٠٢	احتياطي مخاطر بنكية عام
١٧٩,٥٩٣	١٢٢,٨٢٣	احتياطي فروق ترجمة قوائم مالية
٦,١٦٣,٣٠٥	٤,٠٨٤,١٥٠	إجمالي الاحتياطيات

(١٥) نصيب السهم في الربح

- يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال السنة .

٣٠ يونيو، ٢٠١٤	٣٠ يونيو، ٢٠١٥	
٢,٣٤٧,٥١٥	٣,٩٥٦,٩١٧	صافي الربح لمساهمي البنك (١)
٢,٢٨٠,٠٠٠	٢,٤٦٩,٣٧٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدره (٢)
١,٠٣	١,٦٠	نصيب السهم في الربح (١ : ٢)

(١٦) أرقام المقارنة

- تم إعادة تبويب بعض بنود القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ لتتسق مع تبويب العام الحالي.

SUSTAINABLE

FINANCIAL



بنك مصر
BANQUE MISR

١٥١ شارع محمد فريد، برج بنك مصر،
وسط البلد، القاهرة، مصر

تليفون : ٢٣٩١٠٦٥٦ (+٢٠٢)

فاكس : ٢٣٩٣٥٣٨١ (+٢٠٢)

www.banquemisr.com